
العدد (107) 15/9/2011
الحجاز
هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الخلود ومعهد الآثار
ربيع عربي..
وخريف سعودي!
نايف والهوس السلفي • اقالة عبدالعزيز بن فهد • الوهابية والعلاقة مع الغرب

هـذا الـعـدد

دولة المفترين

في العائلة المالكة، كلّ يكذب على شاكلته، وهو عند الناس من المفترين، فأمير مثل سلطان يتفجّر الكذب من بين جوانبه، حتى عدّ عند المطلّعين على أحواله كبير المفترين، فهو إن كذب يكاد يبزّ من سبقه ومن لحقه من العالمين، من الجنّة والناس أجمعين. ولفرط سيولة الكذب على لسانه، فإنه يكذب ولا يلتفت لردود الفعل، وما إن كان الأمّة قد أستقبلت كذبه بقبول حسن أم ردّته عليه. فقد كذب ذات تصريح بأن المملكة ستوفّر فرصاً وظيفية تتجاوز الأفراد المؤهّلين للإنخراط في القوى العاملة. بمعنى آخر، ستكون هناك وظائف تكفي للشباب الباحثين عن فرص وظيفية، وقد تضطر المملكة لتوزيع باقي الوظائف على الدول التي تعاني من البطالة. حسناً، مرّت السنون، ودخل الأمير في أكثر من غيبوبة كان آخرها في رمضان المبارك، والكذبة بقيت على حالها..

لقد ذكرنا سابقاً حفلة التكاذب المستمرة بين الأمراء، فهم لا يكذبون على المواطنين (بلا وطن) فحسب، وإنما هي عادة جبلت عليها العائلة فيما بينها، فكل مجالس الأمراء عامرة بـ (الأكاذيب). تبدأ حفلة التكاذب من تبادل السلام والتحيّات والسؤال عن الأحوال والصحة وسبب الغياب، ثم تنتقل الى الحرص على متابعة الشؤون الخاصة، وصولاً الى الوعود الفارغة (أريد أشوفك، عندي موضوع معاك)..هذه كلها تجري في مجالس الأمراء فيما بينهم، أما بينهم وبين الناس فحدّث ولا حرّج.

نقل أحد العارفين بشؤون الديوان الملكي، أن الملك لم يفِ بوعد واحد قطعه على نفسه منذ تولّيه السلطة في نهاية أغسطس ٢٠٠٥. طبعاً هو لا يتحدّث عن الأمور الصغيرة، المتعلّقه ببناء جامعة أو مدينة رياضية، أو مشروع توسّعة، وإنما حديثه يتعلّق بالموضوعات ذات البعد الوطني يبدأ بتنفيذ مقرّرات الحوار الوطني التي بقيت زيفاً على وهم، ومعالجة مشكلة الفساد المالي والإداري، وصولاً إلى تنفيذ أجندة إصلاحية فاعلة، يشرع أبوابها خروج دعاة الإصلاح وسجناء الرأي والضمير من سجون آل سعود في كل أرجاء المملكة..

الملك هو الآخر كشف عن كونه أحد المفترين الكبار، فهو كذب في بادى الأمر في الاصلاح وحين (فاحت رائحة) الفرية، قرّر سحبها من التداول. ولمن نسي ما قاله الملك لبعض اليساريين العائدين الى الديار بعد موت فيصل ١٩٧٠، نذكّرهم بعبارته لهم وهم في مجلسه: لستم وحدكم الشيوعيين، فأنا أيضاً تصفني الصحف الأميركية بأنني شيوعي. وحين اجتمع معه الإصلاحيون في مجلسه لتقديم عريضة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) في يناير ٢٠٠٣، قال لهم (رؤيتكم هي مشروعي)!

في جلسة خاصة مع الأمير نايف وزير الداخلية، الذي يوصف بأنه بارع في الكذب وفنّان في الإفتراء، بدا وكأنه عروبي من الطراز الرفيع وأنه ضد الأميركيين، حيث خاطب محدّثه بأن الأميركيين لا يحبونني ولا يحبون أخي الأمير سلطان، ولكن، وهنا رفع إصبعه في حركة مسرحية متقنة نحو السماء وقال: ولكن الله معنا! طبعاً الأمير نايف قال ذلك قبل أن تكشف وثائق ويكيليكس العلاقات الوثيقية والحميمية و، و، و، والقذرة مع الولايات المتحدة، ومع الأجهزة الأمنية فيها على وجه الخصوص، والتي بدا فيها الأمير وإبنه على استعداد لتسليم البلاد للأميركيين لقاء البقاء في السلطة.

طبعاً هناك من يسأل عن مناسبة الكلام عن افتراءات الأمراء، وهي ليست بجديدة، فلماذا تثار الآن في وقت تواجه الدولة السعودية تهديدات من إيران واليمن والقارّة الأفريقية، على حد قول الأمير نايف. المناسبة أيها القرّاء الأعزاء ما ذكره الأمير عبد الرحمن بن مساعد بن عبد العزيز آل سعود، رئيس نادي الهلال بالرياض، على حسابه الشخصي في تويتر حيث قال في ٥ سبتمبر الجاري كلاماً هاماً حول العائلة المالكة.

وقبل التعليق على بعض ما قاله الأمير عبد الرحمن، لابد من الإضاءة على الإيجابي منه، فقد ذكر أن عدد أفراد عائلة آل سعود لا يتجاوز ٥ آلاف فرد وأن (فيها الطيب والردي مثل أي عائلة)، مع أن من بين المشايخ من قال (لو لم يبق من آل سعود إلا إمرأة لبايعتها)، إيماناً منه بأن آل سعود كلهم للبيعة أهل، لصلاحهم جميعاً.

في أسئلة المتداخلين وأجوبة الأمير وقفة مطلوبة، ليس لما قاله عن المعاملة الخاصة التي يحظى بها آل سعود (طيبهم ورديهم) في الدوائر الحكومية، ولكن هناك سؤال يسترعي انتباهاً خاصاً، لأنه يذكّرنا بكلام مماثل لأمراء آخرين. فحين سئل الأمير: (من يسدد فواتيركم ، ومصاريف رحلاتكم الصيفية، وبما أن ال سعود فيها ردي على قولتك هل الردي هذا ساكن في شقه بالايجار؟).

فأجاب الأمير (أطال الله في أعماركم وقصّر في أعمار الجبابرة): (نعم في من آل سعود ناس ساكنين بالإيجار وعددهم ليس قليلاً، وهذا لا يمنع أن العكس تماماً موجود فكما أسلفت دائما الطيب والردي موجود). أحدهم علق على كلام الأمير وقال ساخراً (ودي ودي أصدقك طال عمرك لكن قوية قوية) وهذا التعليق مستمد من مسرحية (حامي الديار) بطولة سعد الفرج وخالد النفيسي.

حين تقرأ كلام الأمير عبد الرحمن لابد أن تستحضر كلاماً للأمير الأحمر (سابقاً)، طلال بن عبد العزيز حين قال أن رواتب بعض الأمراء لا يتجاوز سبعمائة ريال! وكلاماً آخر للأمير عبد الإله الذي نفى أن يكون له بيت في الرياض (معقول نقل إلى جدة وما خبّرنا!). وتعليقنا: الله يغربل شيطان معالي حضرة سموّك! لابد أن نعتد على ذلك في دولة المفترين.

إهانة مقصودة للمعتمرين المصريين

لماذا يكره العرب والمسلمون آل سعود ومشايخهم؟

محمد قستي

(مقصودة.. مقصودة).. (الله أكبر على الظالمين).. (الله أكبر على آل سعود).. كانت هذه صرخات وشعارات المعتمرين المصريين أواخر رمضان وفي أيام العيد الثلاثة في مطار جدّة، احتجاجاً على الخطوط السعودية، وعلى السلطات السعودية التي عاملتهم بالعنف والإهانة المخلّة بالكرامة الإنسانية، فيما كان أهاليهم يتظاهرون أمام السفارة السعودية في القاهرة، والقنصلية السعودية في الإسكندرية مرددين: (مصري ورافض عمري أتهان.. مصري وعمري ما حبقى جبان)، و (الشعب يريد حق المعتمرين) و(آل سعود يا آل سعود، المصري للذلّ لن يعود)، كما حملوا لافتات تقول: (كل ده عشان المخلوع)؛ (عبدالله اطلع برّه)؛ (عايزة ثورة يا سعودية)؛ و (الشعب يريد إسقاط الملك)!

لم تكن مشكلة المعتمرين المصريين جديدة في نوعها، فرغم مضي ما يقارب من تسعين عاماً على احتلال الحكم الوهابي للحجاز وتدمير دولته المستقلّة المعترف بها دولياً من عصبة الأمم المتحدة، لم يستطع هذا الحكم تقديم الخدمات والإحترام اللائق للحجاج وزوار الأماكن المقدسة. ففضلاً عن المعاملة المهينة التي تخدش كرامة الإنسان ومعتقده، والتي عادة ما يشهد جانباً منها كل حاج ومعتمر، حيث مشايخ الوهابية الذين يقفون مندّدين ببدعة هذا، وشرك ذاك، وضرب هذا بعصا، ودفع ذاك حرصاً على عدم الإشراك بالله، وفرض المذهب والمسلك الوهابي على الحجاج. إضافة الى هذا، هناك سوء الخدمات، رغم مليارات الدولارات التي تتدفق سنوياً على الخزانة والإقتصاد السعوديين. ولذا، لا يكاد يمر موسم حج أو عمرة بدون وقوع أزمة يذهب ضحيتها العشرات من الحجاج، بل وفي بعض الأحيان يصل العدد الى المئات والآلاف، كما في كوارث الأنفاق (المعيصم) أو بسبب الحرائق التي تشتعل في الخيام دون أن تتجهز السلطات السعودية لمواجهتها، أو بسبب مواجهة الحجاج المتظاهرين ضد أمريكا واسرائيل، وقتلهم كما حدث عام ١٩٨٧؛ مع أن آل سعود (وأهل نجد) يربطون شرعية حكمهم بمقدار ما يقدمونه من خدمات للمسلمين في البقاع المقدسة، لكي يظهروا بأنهم جديرون بحكمها، وليس حكم أهل الحجاز لها.

بيد أن النظام السعودي كما مشايخه الوهابيين، اعتادوا أن يظهروا استعلاءً وتغطرساً في معاملة الحجاج والمعتمرين، تساوقاً مع ثقافتهم، بأنهم أرقى عنصراً، وأكثر مالاً، وأنقى ديانة، وبالتالي كانوا ولازالوا ينظرون الى المسلمين الآخرين وكأنهم مجرد أوباش، متخلفين ديناً ودنياً وعنصراً لا يرقى الى العنصر القبلي الصافي الذي هم عليه!

وما عزّز هذا التوجّه السعودي المغالي البعيد عن قيم الدين، هو أن الدول الإسلامية لم تتخذ موقفاً حازماً تجاه الرياض، وفي الغالب كانت تلتزم الصمت إزاء ما يتعرض له مواطنوها، من مضايقات وتضييع حقوق وإهانات واعتداءات، وكان ما جرى للمصريين المعتمرين أواخر أغسطس الماضي وبداية سبتمبر الجاري، آخر الأحداث ولكن لن تكون الأخيرة.

من جانبها، لم تتخذ السلطات المصرية الموقف المطلوب منها، وبالتالي ووجهت بسيل من النقد بسبب صمتها، وفي بعض الأحيان، اصطفافها مع الرواية السعودية، وتكذيبها لرواية آلاف من مواطنيها المعتمرين، الذين شرحوا ما أصابهم عبر القنوات الفضائية والصحافة ومواقع الفيس بوك واليوتيوب، حيث تمّ توثيق ما جرى من اعتداءات بشكل دقيق وواضح.

الذي حدث ببساطة هو أن نحو ٥٠٠٠ معتمراً ـ واعتماداً على الحجوزات لديهم على الخطوط السعودية ـ ذهبوا الى مطار جدّة، وإذا بهم يفاجأون بأن رحلاتهم الى القاهرة قد أُلغيت، وكان هؤلاء المعتمرون الصائمون لازالوا في نهاية شهر رمضان، ويتوقعون الوصول ليشاركوا أهليهم فرحة العيد. كان من المفترض أن تقوم الخطوط السعودية بإيوائهم في أحد الفنادق، إن كان التأخير سيطول، ولكنها لم تتفضل عليهم حتى بقارورة ماء، وتركتهم في المطار أياماً بلا أفق لحل مشكلتهم، حتى طفح الكيل، وقاموا في محاولة يائسة بإطلاق الشعارات المندّدة بالمعاملة السيئة، فتدخلت قوات الأمن وقمعتهم ضرباً وإهانة وشتماً بأنهم (أولاد التحرير) وكأن قيامهم بثورتهم معيباً، وقد اخترق بعض المعتمرين الحواجز وحطموا بعض الزجاج، ووصلوا الى موقف إحدى الطائرات ورابطوا عندها، ثم جرى أخذ بعضهم بالحافلات

وكأنهم يريدون حل مشكلتهم، وألقوهم في البرّ، واعتدوا عليهم بالضرب، وقيل أن إثنين منهم توفوا، فضلاً عمن تعرض للإغماء والإعياء من كبار السن رجالاً ونساءً.

وكما في كل حالات الإخطاء، لم تعترف الخطوط السعودية بخطئها، بل زعمت ويا للغرابة، بأن المصريين ليس لديهم حجوزات أصلاً! ثم ألقت باللائمة على متاعهم الكثير! ثم اتهمتهم بتعطيل حركة الملاحة في المطار؛ فيما كان أهالي المعتمرين في القاهرة يتحركون للإحتجاج لدى السلطات المصرية، وفيما كانت مشاعر الغضب تترجم على أبواب السفارة والقنصلية السعودية، ومطار القاهرة.

وبعد نحو أسبوع وأكثر، وصل المصريون المعتمرون الى القاهرة في وضع بائس، وقد رفض بعضهم النزول من الطائرة السعودية بعد وصولها للقاهرة احتجاجاً على ما أسموه بالمعاملة غير الآدمية من رجال أمن مطار جدة، ومن مسؤولي الطيران والأمن السعوديين، ولم يقبلوا بالنزول إلا بعد تحرير شكاواهم ضد السلطات السعودية، ثم واصلوا وآخرون احتجاجهم في المطار وحرروا شكاوى، وطالبوا بتعويضات، حسب قوانين الملاحة الدولية خاصة وأن امتعة الكثير منهم لم تصل، وضاعت أو نهبت في مطار جدة.

حين ردد المصريون في ثورتهم بمطار جدة (وتعبير الثورة للسي إن إن): (مقصودة.. مقصودة)، فإنهم كانوا يدركون بحق بأن المعاملة المهينة للمعتمرين المصريين بالذات، مرتبطة بالموقف السياسي السعودي من الثورة المصرية التي أنجزت الإطاحة بحليف آل سعود الأكبر وهو حسني مبارك. وهذا ما أوضحته شتائم قوات الأمن السعودية، وبعض موظفي الخطوط السعودية. ويعلم المصريون ـ كما التونسيون واليمنيون والبحرينيون ـ بأن السعودية عدو لثورتهم، وأنها هددت القيادة العسكرية والحكومة المصرية بأن محاكمة مبارك سوف تدفع بالسعودية لطرد العمال المصريين وهم بمئات الألوف، مثلما فعلت من قبل في أواخر ١٩٩٠ وبداية ١٩٩١ حين طردت نحو مليوني يمني، بعيد ازمة احتلال الكويت، وسلبت الكثير منهم أموالهم وممتلكاتهم، وشجعت رعاعها على الإعتداء عليهم، ما أدّى الى وفاة العديد منهم.

يأتي الموقف السعودي من المصريين المعتمرين وحتى غير المعتمرين عبر إساءة معاملتهم متوازياً مع الموقف السياسي الرسمي الذي طاش عقله من تحول مصر الى نظام سياسي آخر، ولربما عدّ ذلك إحدى وسائل الضغط على الحكومة المصرية ـ التي أرخت رأسها ولم تشأ تصعيد الموقف ـ بشأن محاكمات رموز النظام السابق، كما بشأن عزمها على إعادة علاقاتها السياسية مع إيران.

وفي الجملة فإن هذه ليست الرسالة الأخيرة، ولم تكن تلك الرسالة الأولى؛ فقد سبق للسعودية أن حرّكت سلفييها لإشعال الفتنة الطائفية مع الأقباط والصوفيين، حيث المصادمات وحرق الكنائس، والإعتداء على الأضرحة، وكل هذه خطوات تحسب في خانة العمل المضاد للثورة المصرية.

لكن أياً تكن الغاية السعودية، فإنها خرجت من كل فتنها المتنقلة خاسرة لسمعتها على الصعيد الشعبي العربي، الى حدّ يمكن معه القول بأن سمعة آل سعود ووهابيتهم التكفيرية العنفية لم تصل الى الحضيض الذي وصلت إليه اليوم، في تاريخها كلّه؛ أي منذ تأسيس الحكم السعودي الوهابي في ١٩٣٢م. لكن المتغطرس سياسة أو ديناً أو عرقاً، لا يلقي بالاً للضعفاء، ويرى أن البشر ضعيفو الذاكرة، ويمكن تكرار الإهانات والإعتداءات عليهم المرة تلو الأخرى.

وعبثاً حاولت بعض الأقلام التنبيه الى الخسائر الفادحة لسمعة الدولة؛ كما حاول السفير السعودي في القاهرة تهدئة الموقف ما أمكنه، مقدماً الكثير من الوعود للمعتصمين والمتظاهرين المصريين على أبواب السفارة والقنصلية أو أمام مكتب الخطوط السعودية؛ ودسّ لمناصري آل سعود في الصحافة المصرية أخباراً كاذبة لتسريبها تقول بأن الحكومة السعودية قررت تعويض المتضررين بمبالغ مجزية. كما تابع السفير مع مسؤوليه في الرياض مقترحاً اتخاذ بعض الخطوات لتهدئة الموقف، لكن آل سعود لم يبتدعوا حلاً سوى المتعارف على خداعه وكذبه، إذ أعلنوا بأنهم (شكلوا لجنة) لدراسة أسباب ما حدث من تأخير لرحلات المعتمرين، وما نجم عنه من اضطراب. وتبرّعت صحيفة سعودية خديوية هي (عكاظ) لتزعم حسب مصادرها بأن النتيجة ستخرج بفرض غرامة على الخطوط السعودية، مع أن هذه الخطوط مملوكة بالكامل للدولة، ولم تشر الصحيفة الى ممارسات موظفي المطار والأمن المهينة للمعتمرين المصريين.

إن ما حدث للمعتمرين المصريين يكشف حقيقة أن السعودية تسيّس الحج والعمرة لخدمة أغراضها السياسية، وأنها في الوقت الذي تريد فيه إبعاد الحج عن السياسة ـ كما تقول ـ إكراماً لإسرائيل وأمريكا، ومنعاً لدعم القضية الفلسطينية والقضايا الإسلامية الأخرى، فإنها توجه رسائل غضبها الى الشعوب والحكومات مباشرة من خلال التعرض للمعتمرين والحجاج وحتى العمال، ولم يكن المصريون، ولا اليمنيون ولا التونسيون أو الإيرانيون وبعض اللبنانيين والعراقيين نماذج شاذّة في السياسة السعودية.

لكنه زمن الإنحطاط السياسي السعودي الذي بدأ منذ زمن؛ وتسارع مع الثورات العربية؛ وكما أصبحت مملكة آل سعود شبه وحيدة منبوذة في السياسة الإقليمية لا همّ لها إلا التخريب والتدمير والتآمر على ثورات الشعوب.. فإنها في الوقت الحالي، قد انكشفت بالكامل أمام الرأي العام العربي والإسلامي، بحيث لا تذكر إلا بالتقزز والكره المتصاعد، وهذا ما عبّر عنه كتاب سعوديون في صحافتهم متسائلين: لماذا يكرهنا المسلمون؟ أو لماذا يكرهون السعودي؟.

(١)

خريف سعودي وربيع عربي

العامل الإقتصادي في الخريف السعودي

محمد شمس

لماذا ضرب الربيع العربي أنظمة في القاهرة وتونس واليمن ودمشق، ولم يصب إلا بأقلّ الأذى أنظمة ملكية مستبدّة كما في الخليج والسعودية، حيث تنمّرت هذه الأخيرة، وعادت الى المزيد من القهقرى من التعسّف والإستبداد وخنق الحريّات أكثر فأكثر؟.

هناك رؤى ونظريات مختلفة تحاول تفسير هذا الأمر. أحدها يتعلق بالعامل الإقتصادي ودوره في صناعة الثورات العربية وإفشال غيرها.

هناك رأي يقول بأن العامل الإقتصادي جوهري التأثير ـ وإن كان غير وحيد ـ بحيث أن درجة التأزّم الإقتصادي، وما يتبعه من تداعيات إجتماعية، كان فاعلاً محرّكاً للجمهور على الحراك والتظاهر، والمطالبة بالتغيير، سواء كان في بداية الأمر، كما حدث في تونس في قضية بوعزيزي، أو كان العامل الإقتصادي قد جاء في ضمنياً في القضية السياسية نفسها، على اعتبار أن الأزمة الإقتصادية ما هي إلاّ انعكاس لطبيعة أو نتيجة لوجود أنظمة مستبدة تسلطية.

ومما لا شك فيه أن العامل الإقتصادي المتردي للشعوب العربية كان عاملاً أساسياً في جلب السخط، وتحريك الجمهور مقابل الأنظمة، وسيبقى عاملاً مهماً في أيّ حراك سياسي سواء في المنطقة العربية أو غيرها. لكن السؤال يكمن في حجم تأثير العامل الإقتصادي من بلد عربي لآخر، وتطرح في هذا المجال مفارقات عديدة.

فوضع تونس الإقتصادي أفضل من عدد من الدول العربية لم يصبها الغضب الشعبي. ومثل ذلك ينطبق على مصر، وعلى البحرين التي تأتي في المرتبة الرابعة خليجياً من حيث حجم دخل الفرد، سابقة في ذلك السعودية نفسها، وسابقة أيضاً سلطنة عُمان التي تأتي في مؤخرة الركب. كما ينطبق الأمر أيضاً على ليبيا الغنيّة، والى حدّ ما على سوريا التي تتمتع بوضع اقتصادي معقول، في دولة لا تثقل كاهلها ديون ولا غيره.

قد يحتجّ البعض بمسألة أخرى، وهو أن الحراك الثوري لا علاقة له فحسب بمستوى دخل الفرد في دول عربية ما، بقدر ما له علاقة بتوزيع الثروة وخدمات الدولة. فقد تكون الثروات مكدّسة بيد فئة اجتماعية أو مناطقية أو مذهبية، وهناك جماعات أخرى محرومة قد تنطلق منها شرارة الثورات. وهذا صحيح الى حدّ ما كما هو واضح بالنسبة للبحرين، حيث تتعرض الأكثرية الى التمييز الطائفي في مجال السياسة والإقتصاد والخدمات والتوظيف وغيرها، كما هو واضح في مصر حيث القطط السمان التي تستنزف الإقتصاد المصري. وبقدر ما يمكن الإشارة ايضاً الى تونس، حيث التفاوت بين الشمال المنعّم، والجنوب المحروم الذي انطلقت منه شرارة الثورة.

أيضاً، فإن هذا قد لا يكون كافياً لتوضيح معالم التأثير الإقتصادي في الحراك السياسي في دول الربيع العربي. والسبب أن من يشعل الثورات ويقودها هم أبناء الطبقة الوسطى، لا الطبقة المخملية ملتصقة المصالح مع الأنظمة، ولا الطبقة الدنيا الفقيرة المشغولة بتوفير قوت يومها. فإذا كان العامل الإقتصادي مؤثراً، فيفترض أن تنهض الطبقات الفقيرة قبل غيرها، وهذا ما لم نجده في معظم الثورات العربية، بل أن من قام بذلك هم أبناء الطبقة الوسطى المكتفية


الفقر في بلد النفط

اقتصادياً، والباحثة لها عن دور في معترك السياسة أكثر من أي فئة أخرى. نعم؛ فقد التحقت الطبقة الدنيا بالثورة وكان عددها عنصراً فاعلاً في نجاحها؛ لكن القيادة بقيت بيد الطبقة الوسطى ولاتزال في كل عواصم الربيع العربي.

وفي العموم، أن الشعارات التي رفعت في كل الثورات العربية لم تشر إلا لماماً وبشكل عرضي جداً للموضوع الإقتصادي أو للأزمة الإقتصادية كعامل محرّك لها، إما لأن هذا العامل كان أقل تأثيراً من غيره

من العوامل، أو لتداخله مع عناصر سياسية طغت على السطح، أو لأن الثورات العربية اتجهت في أهدافها لضرب البنية السياسية لأنظمة الإستبداد باعتبارها مولداً للأزمات الإقتصادية والإجتماعية وغيرها.

ولنا أن نلاحظ أنه جرى في معظم الدول العربية، بما فيها الدول التي أصابها التسونامي السياسي الثوري، تحرّكت الأنظمة هناك لاحتواء الثورات أو لمنع



اعتراف: وضع اقتصادي مزري للملايين

قيامها من خلال تقديم (رشوات اقتصادية) للجمهور كي يهدأ، وقدمت وعوداً للإصلاح الإقتصادي، وزادت الرواتب، وأبقت على دعم السلع الأساسية، بل يمكن القول أن بعض الدول العربية حسّنت من أدائها الإقتصادي، لتجنّب قيام الثورات أو لتهدئتها.

حتى في دول الخليج نفسها، والتي عادة ما ينظر اليها أنها تعيش في بحبوحة، زادت رواتب مواطنيها، وكان آخر تلك الدول قطر، التي زادت في شهر سبتمبر الجاري رواتب مواطنيها بين ٦٠ الى ١٢٠٪، وأبقت على الدعم حيث الكهرباء والماء مجاناً، وحيث فواتير التلفون المحلي مجانية. وفي الكويت، عمد أميرها الى توفير السلع الأساسية للمواطنين مجاناً لمدّة عام كامل، بما في ذلك اللحوم والأرز والسكر والزيوت وغيرها. وفي سبيل مكافحة تأثير العامل الإقتصادي والحدّ من تأثيراته، عمدت بعض دول الخليج الى دعم البحرين وسلطنة عمان بمليارات الدولارات، للتغلب على المشكل السياسي، وفي الحقيقة بغية عدم تقديم تنازلات سياسية لمواطنيها. كما وسّعت دول الخليج دعمها المالي (اعتماد الرشوة) ليشمل النظامين الملكيين في الأردن والمغرب حتى لا تأتي عليهما الثورة.

في السعودية، يلعب العامل الإقتصادي مهدّئاً للمعارضة؛ حيث تعمد الحكومة في الأزمات، كما في هذه الفترة من تاريخ الثورات العربية، الى (دفع الرشى) للجمهور حتى يصمت، ولو مؤقتاً، ريثما تتجاوز العائلة المالكة في الرياض الأزمة. وهناك اتفاق بأن الرشى الإقتصادية التي تأخذ شكل زيادة الرواتب، وتوظيف العاطلين، وشراء العساكر وقوى الأمن، وتهدئة رجال الدين عبر المزيد من الإنفاق والترضية. لذا ظهرت بعد إعلان الرشى في مارس الماضي مقولة: (نريد كرامة لا مكرمة)!

لكن التساؤل الحقيقي: كيف يكون العامل الإقتصادي مهدّئاً، في حين أن الإنفاق الحكومي والرّشى اتجه للقطاع العام فحسب، في حين يتحمّل التضخّم المتصاعد القطاعين الخاص والعام؟!

وهناك سؤال آخر: لماذا لا يكون للعامل الإقتصادي دوراً معاكساً على النحو الذي جرى في البحرين وسلطنة عمان. فنسبة البطالة في السعودية أكبر من أي بلد خليجي آخر، وتصل الى نحو ٣٠٪؛ و٧٨٪ من عدد السكان يعيشون في منازل مستأجرة؛ و٣٠٪ من المواطنين يعيشون تحت حدّ الفقر، وهناك مثلهم على الأقل يعيشون فقراء.. ومثل هذه الأرقام السيئة لا توجد حتى في دول غير نفطية. فلماذا لا تشعل هذه الأوضاع ثورة على النظام، الذي لا يوجد مثيل له في الفساد والإثرة؟ ثم أليس الضخّ المالي دليل على أن هناك خشية ما من تأثيرالعامل الإقتصادي الصعب على شرائح اجتماعية بحيث يدفعها الى التوتر السياسي، والى المعارضة السياسية للنظام الذي فشل في تحسين ظروف المعيشة لملايين من المواطنين، رغم الثروة الطائلة وغير المسبوقة تاريخياً والتي تتدفق على النظام بفضل عائدات النفط؟

بات من المعروف جيداً بأن الدول الريعية، أي الدول التي تتوفر لأنظمتها مصادر دخل ضخمة غير الضرائب، هي ـ في العادة وليس دائماً ـ دول قادرة على تجميد النظام السياسي وحصر المشاركة الشعبية في يد أقليّة، كما أنها قادرة على شراء الضمائر وحرف مطالب المواطنين من سياسية الى اقتصادية. وحسب التعبير السياسي الشائع: (No Taxation No Represntation لا تمثيل سياسي بدون ضرائب). تستطيع العائلة المالكة وفق هذا المنطق تأجيل التغيير السياسي، أو حتى الإصلاح السياسي، بحيث كلما تعرضت لأزمة سياسية، أخرجت من خزانتها بعض المال ونثرته، وقد اعتدنا على هذا المشهد مراراً خلال العقدين الماضيين بالذات.

إن المدفوعات المالية الحكومية لا تغيّر بالضرورة أوضاع الملايين من المواطنين، بل ربما تزيد بؤسهم، كون ذلك يؤدي الى التضخم كما هو حاصل الآن. في حين أن المستفيد من الدفعات المالية المباشرة ليس كل الشعب، لا العاملون في القطاع الخاص، ولا أولئك العاطلون عن العمل، ولا



طوابير من الباحثين عن عمل

الفئات الفقيرة المهمّشة التي تعيش على الصدقات أو على هامش الحياة الإقتصادية والإجتماعية.

ترى لماذا لم يثر هؤلاء أو يتحركوا؟ وهل بمقدور مثل هؤلاء الضعفاء ضعيفي التعليمي أو عديميه، تنظيم أنفسهم للقيام باحتجاج جماعي، ومتى، خاصة وأنهم مشغولون بقوت يومهم، وليس لديهم تراث نضالي يتكئون عليه، ولا أنظمة أو قوانين تسمح بالجأر بالشكوى لا عبر الإعلام ولا عبر التجمع والإعتصام والتظاهر؟

(٢)

خريف سعودي وربيع عربي

دور العامل السياسي في الخريف السعودي

محمد الأنصاري

لا شك أن الثورات العربية هي ثورات سياسية بامتياز. بمعنى أنها جاءت لتحقيق أهداف سياسية بدرجة أولى. هي لم تكن (ثورة خبز) ولا (انتفاضة حرامية) كما قال السادات عنها في انتفاضة ١٨-١٩ يناير ١٩٧٧. بل هي ثورات سياسية تبتغي تغييراً شاملاً لكل أوجه الحياة في الدولة ومؤسساتها، أي اقتلاع أنظمة وتأسيس أخرى على قيم ومفاهيم وبأدوات جديدة (رغم أنها حتى الآن لم تحقق ذلك لا في مصر ولا في تونس في حين لم تتوضح معالم النظام البديل في ليبيا).

جوهر الأزمة في العالم العربي سياسي، حيث تنتشر الأنظمة المستبدّة في طول وعرض هذا العالم. وإن منحى الشعوب باتجاه (الثورة السياسية الشاملة) لا (الإصلاح السياسي) سببه الأساس: عجز الأنظمة السياسية العربية عن إصلاح ذاتها، وفشلها في تلبية الحدود الدنيا لتطلعات شعوبها في الإصلاح السياسي، ما جعل الثورة خياراً بديلاً وإن كان مكلفاً، بل بدا أنه هو الخيار الوحيد المتاح أمامها. لقد تجمّعت مياه كثيرة وراء سدود الإستبداد، ولم تجد متنفساً، فكان من البديهي أن تنهار عاجلاً أم آجلاً.

أيضاً، فإن هناك تفاوت في دور العامل السياسي في الثورات العربية. هناك بلدان عربية خطت خطواتها الأولى تجاه التغيير ـ وهي غير كافية بالقطع ـ حيث اتسع هامش حرية التعبير والصحافة، وتأسست مئات (وربما آلاف) من منظمات المجتمع المدني، وهناك أحزاب سياسية تتفاوت في فاعليتها ونشاطها، رُسم لها بعض الدور لتلعبه، كمؤشر الى بعض التحول الديمقراطي، ولكن أكثر هذه الإجراءات أشبه ما تكون (للتنفيس) منها الى (التغيير) الحقيقي والجادّ.

الأنظمة السياسية العربية مختلفة أيضاً في درجة قمعها السياسي، واستبدادها. وهي مختلفة من حيث كونها أنظمة عامّة أو نظم تحكمها أقليّات مذهبيّة أو أحزاب واحدية أو عوائل مالكة أو مجموعات وظيفية عسكرية أو أمنيّة. وغالباً ما يكون حجم القمع الذي يسلّطه نظام سياسي في بلد عربي مرتبطاً بحجم المقاومة والمعارضة والنشاط الذي يبديه شعب ذلك البلد. ففي البلدان التي يضعف فيها الحراك السياسي، وتقل فيها المطالبة بالتغيير، لا تكون هناك حاجة كبيرة الى القمع، فهذا الأخير إنّما يشتدّ حين تشكّل المعارضة خطراً على النظام. لهذا فإن المقارنة بين بلد عربي وآخر تبدو غير دقيقة من ناحية حجم القمع الأمني، لاختلاف البيئة السياسية وحجم الإحتجاج النابع أساساً من حجم تطلّع شعب عربي ما بالقياس الى نظيره في بلد آخر.

في بلد مثل السعودية، فإن غاية المنى لدى البعض هو شيء من المشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي،



المجتمع المدني: غيابه أضعف الحراك السياسي

قد تكون في السماح بتأسيس منظمات مجتمع مدني، وفي انتخابات ـ ولو محدودة ـ لمجلس الشورى؛ في حين أن سقف المطالب والتطلعات يرتفع في الكويت (التي بها كل هذا) الى المشاركة الفعلية في إدارة الدولة وتقليص دور عائلة آل صباح، وتعيين رئيس وزراء من العامّة، وغير ذلك. ويقفز التطلّع في بلد مثل البحرين الى حتى

إسقاط نظام الحكم هناك، وهكذا!

لهذا فإن المقارنة بين نظامين عربيين، يجب أن يأخذ بعين النظر حجم التطلعات الشعبية، ومن ضمنه التراث السياسي والنضالي لدى شعب ما، وتطور المعارضة فيه، ومدى وجود وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني، ومستوى الحريات المتوفرة.

القمع الأمني ليس محدداً وحيداً في نشوء ثورة عربية من عدمه. فمستوى القمع في البحرين واليمن (والى ما قبل قيام الإحتجاجات فيهما) أقل من السعودية مثلاً؛ والحريات العامّة فيهما كانت أكبر بكثير مما هو متوفّر في السعودية. ومع هذا لم يحدث شيءٌ ذو بال في السعودية.

في بلدان الثورات العربية، وبالتحديد في مصر واليمن وتونس والبحرين، كان هناك هامش حرية تعبير لا يتوافر في كثير من الدول العربية؛ وهناك مئات، بل آلاف من منظمات المجتمع المدني، لا يوجد واحد بالمئة منها في بلد مثل السعودية. ومع هذا ظهرت في هذه الدول الثورات، ولم تظهر في بلدان أخرى ينكمش فيها النشاط السياسي العام الى حدود تقارب الصفر، أو الصفر بعينه، كما في الإمارات وقطر والسعودية.

هناك رأيٌ يقول، وهو الى حدّ كبير صحيح، أن وجود فسحة ولو محدودة من حرية التعبير، ووجود منظمات مجتمع مدني تتمتع بقدر من الفاعلية والإستقلال عن الدولة، وكذلك وجود موروث نضالي شعبي، ساهم والى حدّ كبير في قيام بعض الثورات العربية؛ فيما الأصوات مخنوقة في بلدان أخرى، حيث معرفة وقدرة المواطنين على التجمع والتنظيم محدودة للغاية. وقد نجد في بلدان أخرى، كسوريا، والى حد ما ليبيا، تشكيلات ومؤسسات سياسية ونقابية واجتماعية تهيمن عليها الدولة، وهي مفرّغة من محتواها، إضافة الى وجود ممارسات سياسية تتعلق بتركيبة النظام السياسي، مثل وجود دساتير وممارسة الإنتخاب وما أشبه، وهذه ـ رغم خوائها وتضليلها ـ قد يكون لها دورٌ أيضاً في تعويد الجمهور وتعليمه أوليات حقوقه السياسية وكذلك الممارسة السياسية، التي قد لا تكون موجودة أصلاً في بلدان أخرى، مثل السعودية.

هذا يعني، أن قيام الثورات والإحتجاجات مرهون بأمور كثيرة، تتعلق ببنية النظام السياسي، وتطلعات المواطنين لتغييره، كما تتعلق بما يتوفر للمواطنين من بنى سياسية مثل الأحزاب والتنظيمات والهيئات الأهلية، وبما للشعب من خبرات سياسية ومعرفة بحقوقه، وبما هو متوفر له من أدوات نضالية قادر على تفعيلها واستخدامها ضد النظام المستبد لكي يحكمه، وهذه كلها يفتقدها المواطنون السعوديون.



ومن هنا أيضاً، قد نفهم كيف أن الأنظمة العربية اتخذت منهجين أو مقاربتين تجاه التغيير الذي في الأساس لا تؤمن به. هناك دول ـ وحتى لا يصل شعبها الى حدّ الإنفجار ـ قامت بتعديلات سياسية محدودة لا تغير من تركيبة السلطة، ولا توسع من عدد المساهمين في صناعة القرار. وهي وإن سمحت لبعض الأحزاب بالتأسيس والعمل، كما في مصر، والى حدّ ما الأردن، فإنها أبقتها تحت الضغط، حتى صارت أشبه ما يكون بالديكور، غير قادرة على إحداث نقلة حقيقية في الوضع السياسي. بل أن هناك أحزاب سياسية قائمة في بلد مثل سوريا (ما يسمى بأحزاب الجبهة الوطنية المتحالفة مع حزب البعث الحاكم) لكنها في حقيقتها مجرد أداة مفتعلة للتضليل ولإظهار حالة من التنوع السياسي فيما لا يعدو الأمر أن تلك الأحزاب تلك مجرد ملحق للحزب الحاكم.

بعض الدول العربية، قبلت التنازل، وعوّضت عن الإنغلاق السياسي بشيء من الإنفتاح الإعلامي وسمحت بقيام مؤسسات مجتمع مدني، رأت أنها غير ضارّة لها، أو يمكن تحمّل ضررها. وقد حدث هذا في المغرب وتونس ومصر والأردن وحتى البحرين واليمن، على أمل أن تستقطب هذه المنظمات بعضاً من الطاقات الشابّة وتوجهها في مكان لا يصيب النظام السياسي في مقتل، ولا يؤثر عليه إلا في الحدّ الأدنى من التغيير. مثل هذه الموافقة الرسمية بالحذر تجاه الإنفتاح الإعلامي وتأسيس المجتمع المدني (رغم تضييقه وكبحه حسب الحاجة) جاء جزئياً تجاوباً مع الرؤية الغربية تجاه ما سُمي بـ (دمقرطة الأنظمة العربية).



الصحافة: تنفيس مؤقت، وهامش من الحرية جرى الإرتداد عليه

فالغرب، وبعد أن رأى ممانعة حادّة من الأنظمة السياسية (وهي في معظمها حليفة له) لتقوم هي بتغيير جلدتها طوعياً، ولأنه لا يريد الإقدام على ممارسات ديمقراطية بحجة الخوف من الإسلاميين ووصولهم الى السلطة عبر صناديق الإقتراع، ألقى بكامل جهده في دعم مؤسسات المجتمع المدني خاصة في المغرب ومصر، كخطوة أولى نحو إحداث التغيير التدرجي الذي يبقي الأنظمة بتوجهاتها القائمة ولا يسقطها، ويوصل في الوقت نفسه جهات غير إسلامية

لتسنّم مقاعد التغيير المحتمل. وفعلاً فقد نجح هذا المسعى، حيث تحوّلت مؤسسات المجتمع المدني الى أقنية للجهد الشعبي، وساهمت ـ خلافاً لرغبة الغرب ـ في إسقاط مبارك وبن علي، كما ساهم الكثير منها في تأجيج الثورة في اليمن والبحرين. وقد لعبت تلك المنظمات دوراً أساسياً ـ مع القدر المتوفر من هامش الحرية ـ في الضغط باتجاه تحقيق تنازلات سياسية محسوسة في المغرب، وإن لم نرَ حتى الآن مثيلها في الأردن.

ما ذكر أعلاه، من الإنفتاح أو التنفيس الإعلامي والسماح بقيام مؤسسات مجتمع مدني، كان مجرد واحدة من المقاربات التي نهجتها الأنظمة العربية لتلافي تداعيات الإنغلاق السياسي الكامل.

لكن هناك مقاربة أخرى، أوضح ما تكون في السعودية. فهذه الأخيرة تعد الأكثر بين الدول العربية تشدّداً في تأسيس منظمات أهلية. وهي حين سمحت بشيء من الحريّة في النقد ـ غير السياسي ـ لأداء مؤسسات الدولة، فإنما كانت مكرهة عليه، ووجهته في أقصاه الى انتقاد (التطرف الديني) الذي ترعاه، بغية تمرير سياسات اجتماعية أكثر انفتاحاً، رأت أنها بحاجة اليها لامتصاص فائض النقمة الداخلية، من أن يتحول باتجاه المزيد من العنف الأعمى الذي ضرب الدولة في سنوات ٢٠٠٢–٢٠٠٥، ولازالت بعض بقاياه قائمة حتى اليوم. والحكومة السعودية فوق هذا لم تشرعن النقد في قانون، ولا في نظام مطبوعاتها الجديد، وبالتالي فهي كانت ولازالت تستطيع أن تمرر الموضوعات التي تصيب خصومها أو منافسيها أو التي تخدم سياساتها، وتحدد القدر من النقد، ثم تقرر إيقاف الكتابة والنشر في هذا الموضوع أو ذاك، وفق حسابات المسيطر على الإعلام من أمراء الدرجة الأولى، وبالخصوص نايف وسلمان وسلطان، قبل أن يتقاعد هذا الأخير بفعل المرض.

أمرٌ آخر، قد يلقي ضوءً حول أسباب الفسحة الإعلامية المحدودة التي أتيحت في السعودية (الصحافة تحديداً)، في السنوات القليلة الماضية، وهو أن العائلة المالكة، وجدت نفسها ولأول مرّة في تاريخها، غير قادرة على مواجهة الإعلام الآخر المنافس أو المعارض من خارج الحدود. فبفعل تطور التكنولوجيا ووسائل الإتصال والتواصل الإجتماعي، بما في ذلك الموبايل، ومواقع الإنترنت والفيس بوك وتويتر فضلاً عن البال توك والقنوات الفضائية المختلفة، لم يعد هناك حصانة لدى النظام من النقد، ولم تعد هناك قدرة على المنافسة واستقطاب المواطنين بإعلام هزيل، حيث السخرية من قنوات (غصب ١، وغصب ٢). الرقابة على الإنترنت، وحجب مئات الآلاف من المواقع، بشكل لم يوجد في أي بلد في العالم، لم يفد النظام كثيراً، فالمواطنون التفّوا على هذا الحجب، وصاروا أكثر بلد في العالم يستخدم الإلتفافات الإلكترونية لتجاوز الحجب (البروكسي).

قبل نحو سبع سنوات، فاض الكيل بالصحافة المحلية التي لا تُقرأ، وظهر نقد بأن مساحة حريتها تجعلها فاشلة في المنافسة مع مواقع الإنترنت؛ وقدّمت توصيات الى العائلة المالكة، من أن قيادة الرأي العام المحلي وتوجيهه بحاجة الى جرعة من الحريات حتى تستطيع استقطاب الشباب، وإلاّ ما الفائدة من إعلام الدولة بمجمله إن كانت المحصّلة أن الجيل الشبابي يستقي معلوماته وتوجيهاته من فضائيات وصحف ومواقع الكترونية خارجية؟

هذه الخلفية تكشف سبب توسع هامش الحرية ولسنوات محدودة. لكن لم تكن الفسحة الإجراء الرسمي الوحيد. فقد اتجهت الحكومة السعودية، بعد أن أعياها الحجب دون ان تتنازل عنه، الى تأسيس إعلام بديل يستقطب ويعوض النقص، لا يمكن أن ينمو في الداخل، فظهرت عشرات القنوات السعودية في الخارج، بعضها يقدّم التوجيه السياسي، كما العربية، وبعضها يقدّم التوجيه الديني، كما المجد وأخواتها، وبعضها يغرق المجتمع المسعود بألوان من التغريب والإباحية الرخيصة، ويبعدهم عن السياسة وممارسات العائلة المالكة، كما في قنوات أم بي سي، وروتانا، وأضرابها، والتي يمتلكها أمراء، أو شركاء أمراء.

لم تدم الفسحة الإعلامية المحدودة فتقلصت في السنوات الثلاث الأخيرة؛ إذ بدا أن العائلة المالكة استنفذت بعضاً من أغراضها، خاصة في حرية مكافحة العنف القاعدي وتطويقه من خلال نقده. وبدأ الأمراء، خاصة وزير الداخلية، محاولاً لإعادة الصحافة المحلية بالذات والتي يجري تمويلها بالمال الحكومي رغم أنها أهلية، الى ما يقارب من وضعها القديم قبل أحداث سبتمبر ٢٠١١. حيث أطيح برؤساء تحرير وبطرد صحافيين، وبمنع النقد والنقاش في مواضيع محددة، ليصل الأمر الى الذروة في الأشهر القليلة الماضية، بمنع نقد المؤسسة الدينية، التي كانت داجنة، خاصة المفتي ومعاقبة من يقوم بذلك. وقد جاء ذلك بعد أن وقفت تلك المؤسسة الفئوية ورجالها الى جانب النظام في إجهاض الحراك الأولي للتظاهر في مارس الماضي، وأصدرت بيانات وخطابات والأهم فتاوى، تحرّم التظاهر ضد النظام، فكان أن كافأها النظام في قرارات ملكية مشهورة وخصصت لها مليارات من الدولارات.

المنهج الذي تقاربه السعودية في الإعلام، هو تقليص مناسم التنفيس الشعبي حتى لا يتعود المواطنون على النقد وإبداء الإستياء العلني. وبغض النظر عن صحّة هذا المسلك ونتائجه، إلا أن الأمراء يعتقدون بأن الشعب المسعود يجب أن يبقى مطواعاً، وأما النقد في الإنترنت وفي غيره، فهناك تجنيد لأعداد كبيرة من الأشخاص يتولون مهمة المواجهة، إن لم يفد الحجب، للقنوات الفضائية أو للمواقع الإلكترونية. هذا التسوير الذهني والإعلامي لا يفيد النظام كثيراً، ولكنها مجرد محاولة لتعزيز

حضور الدولة واستعراض قوتها وأن بإمكانها أن تقمع الأصوات، وتمنعها من التواصل مع الفضاء الخارجي، سواء تعلق الأمر بمعلقين على الأحداث العربية في القنوات الفضائية، حيث منعت الأكثرية من فعل ذلك، أو بالنشاط الصحافي برمته. وقد عزّز العام الماضي نظام المطبوعات الجديد الذي أقرّه مجلس الشورى المُعيّن - حسب طلب وزارة الداخلية - من التشدد الإعلامي وخنق حرية التعبير.

في مسألة التعديلات السياسية، فإن العائلة المالكة اعتقدت ولاتزال، بأن دعوات الإصلاح السياسي طارئة، وأن منشأها يعود الى أحداث سياسية في المنطقة يتلوها حراك داخلي، وبعض الضغط الخارجي، الذي إن صُمد بوجهه سوف ينتهي وينقشع. دعوات الإصلاح السياسي ليست جديدة، وقد ظهرت واضحة بعيد احتلال الكويت، ودخول نصف مليون جندي غربي وأجنبي الى الأراضي السعودية لإخراج قوات صدام منها. تلا ذلك دعوات الى الإصلاح، ما لبث أن قمعت وانتهت في منتصف التسعينيات.

ثم جاءت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ معززة بمشروع أمريكي غربي لدمقرطة المنطقة، وبضغوط على العائلة المالكة لتغير من أيديولوجيتها وممارستها السياسية والتي أدت الى تخريج شباب عنيف ساهم في تلك الأحداث وغيرها. وهنا تحمّلت العائلة المالكة الضغط ولم تقدم على شيء، رغم وعود الإصلاح الكثيرة يومئذ، حتى وصل الأمر ومنذ سنوات أن لفظة (الإصلاح) لم تظهر على شفاه أيٍّ من الأمراء!، كاشفة مزاعم (الملك الإصلاحي) الذي منذ أصبح ملكاً عام ٢٠٠٥ لم يتطرق يوماً ولو خطأً فيذكر كلمة الإصلاح.

تعود الكرّة مجدداً بظهور عصر الثورات، أو ما سمي بالربيع العربي، فتجعل النظام السياسي السعودي - حين المقارنة - تافهاً باهتاً، ولتشجع المواطنين على المطالبة بالتغيير ليس عبر العرائض والإلتماسات بل عبر التظاهر، ولكن المظاهرات أُحبطت في حينها في ١١ مارس، اللهم إلا مظاهرات المنطقة الشرقية، ذات الأكثرية الشيعية، التي تواصلت فيها المظاهرات بضعة أشهر، رغم الإعتقالات والقمع والفصل من الوظائف والتهديد باستباحة المدن والقرى واستخدام العيارات النارية بشكل محدود.

السعودية: خنق الإحتجاجات

لكن السعودية هذه المرة لا تواجه ضغوطاً غربية اعتادت عليها، وباتت غير مؤثرة، بل توجهت الأنظار الى دول أخرى في إطار الصراع الإقليمي مع إيران، وبالتالي وإن سلمت العائلة المالكة - الى حين - من التغيير، بفضل دعم الفئوية المسيطرة على السلطة (الأقلية النجدية الوهابية المسيطرة على الدولة) فإنها خسرت - كما الغرب - نفوذاً كبيراً في مصر وتونس واليمن ما يجعل العائلة المالكة في وضع قلق، تحاول تفادي آثاره، من خلال القمع، وشراء الضمائر بالأموال (زيادة الرواتب مثلاً). ومثل هذا الحل، يبدو محدوداً.

العائلة المالكة التفتت منذ البداية الى أن قيام مؤسسات مجتمع مدني سيضعفها بنحو كبير. ويمكن أن تتحول الى أحزاب سياسية من الناحية الواقعية. ومعلوم أن العمل الحزبي ممنوع في السعودي، كما هو ممارسة أي نشاط سياسي، أو القيام بالتجمع، أو التظاهر، أو أي من الأعمال التي يمكن أن تستثمر سياسياً، بل وحتى التظاهر لصالح النظام نفسه!

لا تريد العائلة المالكة ان يتعود المواطن على أن يعبر عن رأيه، لا بالكلمة، أو التظاهر، أو التجمع، أو الإعتصام، ولا بأي شكل من أشكال التنظيم المدني، فضلاً عن السياسي. وترى بأن هذا سيؤخر - حتماً - أي حراك معارض، إصلاحياً كان أو جذرياً. وقد أثبتت التجربة أن المجتمع السعودي، عدا بعض المناطق كالشرقية، أضحى معوّقاً، فحتى مع وجود الرغبة في التغيير لا تتوفر لديه أدواته، ولا هو لديه خبرة سابقة يمكنه البناء عليها. وحتى تقليد التجارب الأخرى بدت مستعصية، حيث الفردانية، والشكوك والمحاذير الأمنية في دولة تتسم بقمع المباحث وتلصصه على أية بادرة نشاط.

نعم، سمحت العائلة المالكة بإنشاء بعض الجمعيات التي لها طابع المجتمع المدني، ولكنها في الجوهر - وحسب قوانينها ايضاً - مسيطر عليها من قبل الحكومة ورجالها، مثل جمعية الصحافيين، ومثل هيئة حقوق الإنسان. وقد رفضت الحكومة الطلبات المتكررة لتأسيس جمعيات متعددة حقوقية وغيرها، ولكن إجابة الحكومة كان ولايزال الرفض، وأحياناً حتى هذا الرفض لا يُبلّغ للمتقدمين بطلباتهم. هناك أفراد امتلكوا الشجاعة فأسسوا لهم نشاطاً حقوقياً، فاعتقلوا لسنوات في السجون، كما هو نشاط د. عبدالله الحامد وجمعية الحقوق المدنية والسياسية؛ أو أولئك الذين أسسوا حزب الأمة فاعتقلوا؛ وهناك جهات عديدة أو أفراد أسسوا جمعيات ومارسوا بعض النشاط ووضعوا تحت اسم جمعياتهم جملة (تحت التأسيس)، لتوفير شيء من الحماية لأنفسهم إن كان ذلك سيفيد حقاً!!

(٢)

العامل الخارجي في الربيع العربي والخريف السعودي

عمر المالكي

بين ثورة تونس ومصر من جهة، وثورة ليبيا من جهة ثانية، مسافة غير قليلة، فاصلة زمنية توضحت فيها ملامح العامل الدولي في الثورات العربية. ومع أننا لا نجحف أبناء أمتنا العربية من أنهم كانوا عماد الثورات ضد أنظمة الإستبداد، إلاّ أن هناك تدخلات خارجية بدت محدودة في البداية، ثم تطورت وتوسّعت، حتى رأينا الصورة الواضحة في ليبيا حيث مساهمة حلف الأطلسي المباشرة في إسقاط نظام القذافي الدموي.

يمكن القول أن هناك ثلاث مراحل للعامل الخارجي في الثورات العربية.

المرحلة الأولى، وهي مرحلة المفاجأة غيرالسارّة لإسرائيل والغرب، بسرعة اشتعال الثورة في تونس وسقوط بن علي، وما تبع ذلك لاحقاً وبشكل مباشر في مصر. هنا تخبّط الغرب في سياساته، ولم يكن قادراً على احتواء الثورتين قبل أن تحقق هدف اسقاط رموز الحكم، أو بعضهم على الأقل. لقد تدرج الموقف الغربي من المعارضة للثورة الى الدعم بالتصريحات والضغوط السياسية، من أجل إزاحة الرمز وإبقاء محتوى النظامين ورجالهما، وقد بات ذلك واضحاً خاصة في مصر، حيث تم تشجيع الجيش على احتواء الموقف وعزل مبارك، لتفادي حدوث انقلاب ثوري أكبر غير قابل للإدراك أو السيطرة. ما جرى بعد ذلك، هو عملية احتواء الثورتين، من خلال إبقاء الرموز السابقة للنظامين في تونس والقاهرة، وإبقاء سياسة النظامين في إطارهما السابق، ومحاولة كبح الجمهور من الدفع باتجاه سياسات اقتصادية أو سياسية في غير صالح اسرائيل والغرب.

ولاتزال المحاولات قائمة حتى الآن، حيث لم تتكلل بالنجاح، نظراً لحضور الشارعين المصري والتونسي في ساحة الحدث، وما يفرضه ذلك من توجهات على القائمين على السلطة، ما دفع بواشنطن الى إبداء انزعاجها، من تحول الرأي العام المحلي ضدّها خاصة في مصر، حيث اتهمت المجلس العسكري بأنه مساهم في إشاعة الكراهية تجاهها.

المرحلة الثانية، ويمكن تسميتها بالمرحلة الوقائية. ففي هذه المرحلة قررت واشنطن والغرب بشكل عام عدم مصادمة الثورات، بل ركوب موجها ولو بشكل محدود، ومحاولة استباق وقوع ثورات أخرى في الدول الحليفة الأخرى. من ذلك نصائح وزيرة الخارجية الأميركية العلنية التي أطلقتها من ابو ظبي، لحكام الخليج بأن يجروا بعض التغييرات والإصلاحات السياسية، لاستبقاء وقوع أحداث مشابهة لما حدث في مصر وتونس. ذات النصائح تمّ تكرارها لعلي عبدالله صالح في اليمن.

في هذه الفترة كان خطاب واشنطن مضطرباً أيضاً. فهي من جهة، أعلنت انها مع مطالب شعوب الخليج والجزيرة العربية في الحرية والديمقراطية، وفي نفس الوقت حاولت أن تكون التغييرات غير ثورية وغير جذرية بل تكون إصلاحية تدرجية مع إبقاء النظم السياسية. في اليمن طالبت برحيل علي عبدالله صالح كشخص وبقاء النظام ورموزه الآخرين، ودعمت المبادرة السعودية، التي تعطيها والغرب يداً في التغيير، وتعيين الوجوه التي ستحكم صنعاء مستقبلا، وهو ما لم يتحقق حتى الآن، ما أبقى علي عبدالله صالح شبه أسير في الرياض الى حين احتواء الثورة.

وفي البحرين، ظهرت تصريحات مؤيدة للحراك الشعبي من عواصم غربية عديدة، وفي ذات النسق اليمني: (تحويل الثورة الى إصلاحات تدرجية) ما أزعج الرياض التي خشيت ان تعمد واشنطن الى التضحية بآل خليفة في البحرين على غرار ما حدث لحسني مبارك وبن علي. وهذا ما دفع الرياض الى التدخل العسكري المباشر الذي انتقدته واشنطن في البداية، وانتهت الى



ثورة مصر: التفريغ من الداخل

تأييده، وعمدت الى الضغط على المعارضة البحرينية (الوفاق) وعلى الحكم الخليفي، عبر رحلات فيلتمان المكوكية، للوصول الى حل وسطي بشأن حجم التغييرات المطلوب تنفيذها. لكن الشارع البحريني، كما السعودية، لم يقبلا بعروض واشنطن، التي وجهت اهتماماتها باتجاه آخر، بعد أن تم احتواء الثورة عبر العنف، وإن لم تنته حتى الآن على أرض الواقع.

وفي السعودية نفسها، وقبل يومين من ١١ مارس الماضي وهو يوم الدعوة الشعبية للتظاهر، طلبت واشنطن من الرياض السماح بقيام التظاهرات، وعدم التعرّض لها بالرصاص. التظاهرات وقعت

في المنطقة الشرقية فحسب، وأجهضت في مدن أخرى. في الشرقية، استمرت التظاهرات، وقمعت بوسائل مختلفة عنفية وغير عنفية ولكن الرصاص لم يستخدم إلا بشكل محدود، خشية من تكرار سيناريو ١٩٧٩ حيث قمعت التظاهرات



الثورة اليمنية: الإحتواء

آنئذ بالرصاص من الأرض والجو، وسقط عشرات الشهداء، الأمر الذي فاقم الأزمة.

لكن واشنطن تنفست الصعداء، بعد أن بدا لها أن حليفتها في الرياض قد تجاوزت ما رأته المرحلة الأصعب من التحدّي، دون أن تقدم على أية تنازلات، ودون أن تتلطخ سمعة واشنطن كثيراً من أنها الدولة الوحيدة في العالم التي تدعم أكبر عدد من المستبدين، سواء في عالمنا العربي أو غيره.

المرحلة الثالثة، وهي مرحلة السيطرة والتوجيه للثورات العربية، أو حتى صناعتها. وفي هذا المقام هناك نموذجان



الثورة الليبية: الإحتضان

واضحان من ليبيا وسوريا. في هذه المرحلة الأخيرة هناك فصل واضح بين الثورات الحلال والثورات الحرام (بتعريف واشنطن وحلفائها خاصة في السعودية). الثورات الحلال التي يجب دعمها أو حتى صناعتها والعمل على إنجاحها، هي تلك التي تقع في بلدان معادية للغرب، أو لا تتماشى مع رغباته بصورة أو بأخرى. أما الثورات الحرام، فهي تلك التي تقع في بلدان حليفة، حيث يجري العمل على ترويضها وتحويلها الى مشاريع إصلاح سياسي شكلي وتدرجي، ومنعها من تحقيق أهدافها الشاملة، كما هو واضح الآن في اليمن والبحرين. ولذا نلاحظ تجاهلاً متزايداً لهذه الثورات في وسائل الإعلام ولا يجري تغطيتها أو الإهتمام بها، بل نشهد تراجعاً في هذا الشأن بشكل كبير. في حين يجري التركيز الإعلامي والشحن السياسي وحتى اتخاذ المبادرات العسكرية في الثورات الأخرى.

لهذا لم يلتفت الإعلام العربي ولا العالمي الى التظاهرات التي استمرت لثلاثة أشهر في المنطقة الشرقية السعودية. بل لم يلتفت العالم الى تظاهرات متواصلة في مسقط وصحار وصلالة بسلطنة عُمان، والتي استمرت حتى شهر أغسطس الماضي. ولا يعير الإعلام العربي اهتماماً يذكر للثورة المحرمة على آل خليفة في البحرين، وهكذا.

بإمكاننا اليوم القول، وبصورة شبه قاطعة، بأن الثورة أو حتى الإحتجاج في السعودية أمرٌ محرم، ليس من قبل مشايخ الوهابية الذين أفتوا بذلك، وليس التحريم سياسياً وقانونياً من قبل آل سعود فقط؛ بل أن التحريم الأهم هو ما يأتي من دول الغرب الحليفة للسعودية، والتي تدفع لها هذه الأخيرة رشاوى بمليارات الدولارات. الغرب يوفّر اليوم مظلّة حماية للنظام السعودي، ويمنع التغيير، ولو وجّه شيئاً من إعلامه وضغوطه السياسية التي رأيناها في بلدان اخرى، لتزلزل النظام السعودي. الموقف الأميركي والغربي في حياده أو دعمه، بقدر ما يشجّع على الحراك السياسي، فإنه يكون محبطاً بنحو ما في بلدان لا تريد واشنطن حدوث التغيير فيها.

لا شك أن مظلّة الحماية التي يوفّرها الغرب لحلفائه في الخليج بالذات، وبنحو أخص في السعودية، تلعب دوراً محبطاً للحراك السياسي الشعبي، ولربما وجد بين الناشطين وجزء كبير من المواطنين من يعتقد بأن المشكلة ليست في القدرة الشعبية على مواجهة النظام السعودي، بل في القدرة على مواجهة الغرب الداعم والحامي له.

وما يدهش هنا، أن السعودية التي وقفت ضد الثورات في مصر وتونس واليمن والبحرين، امتطت صهوة حصانها ـ مثلما واشنطن والعواصم الغربية ـ لتصبح مدافعة عن حقوق الإنسان، وعن خيارات الشعوب وحريتها، وتنتقد القمع في سوريا وليبيا، وكأن المتابع يعتقد بأن مثل هذه الحماسة المفرطة، قد جاءت من نظام عريق في ديمقراطيته، تفيض فيه الحريات بنحو غير معهود، لا نظاماً وراثياً طاغياً ومستبداً ودموياً.



الإحتجاجات في السعودية: التجاهل والقمع

وفي الوقت الحاضر يمكننا ملاحظة تطابق بين واشنطن والرياض في الموقف من الثورات، وان اختلفتا في التكتيك ابتداءً. ما تسعى اليه واشنطن في تونس ومصر من احتواء للثورة وحرف مسارها، هو ذاته ما تريده الرياض. وما تسوّقه السعودية في اليمن، هو عين ما تضغط واشنطن لتطبيقه هناك. وما تريد نشره واشنطن من ثورات في مواقع الخصم، هو ذات ما تريده الرياض. بمعنى آخر، فإن السعودية تساهم بدور كبير في الثورة المضادة من جهة، وفي نقل المعركة الى بيت الخصم لواشنطن.

ومن هنا قال أحدهم، بأن هناك علامات استفهام كبيرة بشأن الثورات الديمقراطية التي تدعمها أنظمة غير ديمقراطية؛ وأن ما تقوم به السعودية تجاه هذه الثورات، إنما هو ثمن حمايتها منها، تسدده لواشنطن.

(٤)

خريف سعودي وربيع عربي

البنية السياسية والإجتماعية لشعوب الثورة وخريفها

عبد الوهاب فقي

كشفت الثورات العربية عن ارتباط قوي بين بنية النظام السياسية وبنية المجتمع من جهة، وبين احتمالية قيام ثورة شاملة يساهم فيها الشعب بكل مكوناته. يمكن تقسيم الثورات والإحتجاجات العربية الى ثلاثة أقسام:

القسم الأول، هناك شعوب صنعت ثورتها وساهمت فيها كل الشرائح والفئات تقريباً، رغم وجود تعدد وتنوع ثقافي أو طائفي أو قبلي أو مناطقي، وذلك بفضل النزعة الوطنية القوية التي استطاعت تجسير الخلافات أو الإختلافات المجتمعية. وأفضل مثل يمكن تقديمه هنا هو الثورة المصرية التي ساهم فيها الأقباط والمسلمون؛ وفي كافة المحافظات المصرية. في تونس كان هناك تفاوت مناطقي بين الشمال والجنوب، وقد اندلعت الثورة في الجنوب لترتفع شيئاً فشيئاً حتى تصل الى العاصمة وتسقط النظام. وفي اليمن حيث يبلغ التعدد والتنوع مداه، من جهة الإنتماءات القبلية والمذاهب (الزيدية والشافعية) والمناطق/ المحافظات، وبرغم وجود نزعة انفصالية في الجنوب، إلا أن الثورة اليمنية تعالت على كل ذلك، وصنعت الروح الوطنية اليمنية مناخاً وحدوياً باهراً، ساعد على استمرار الثورة، رغم عوامل الإحباط والخيانة من الجوار والغرب، وسوف تستكمل الثورة وتنتصر بإذن الله.

القسم الثاني، هناك ثورات واحتجاجات وقعت في بلدان تحكمها أقليّات مذهبية أو مناطقية أو عائلية أو قبلية، أو خليطاً منها، بعضها يرفع شعار الوطنية كما في سوريا، وبعضها يرفع شعار العائلة كما في البحرين التي حين شعرت بالخطر رفعت شعار الطائفة، وبعضها يتدثر برداء القبيلة كما في ليبيا.

في البحرين ظهرت ثورة أكثرية (يمثلها الشيعة) الذين هم مستبعدون من السلطة ويمارس بحقهم التمييز، ولم تشارك فيها الأقلية، بل اصطفت هذه الأخيرة الى جنب النظام الذي استثارها طائفياً عبر إعلامه الرسمي (التلفزيون خاصة) وذلك لمنع انهيار حكم العائلة الخليفية، وليربط مصيره بمصير الطائفة السنيّة.

وفي ليبيا، تحركت أغلبية المناطق والقبائل ضد نظام القذافي، عدا المناطق التي تسكنها قبائل تنتمي الى ـ وتنتفع من ـ نظام القذافي، ولاتزال تمثل مشكلة حتى بعد سقوط العاصمة.

وفي سوريا، فإن المعارضة السلمية أو المسلحة تنتمي في معظمها الى الأكثرية السنيّة، وهي معارضة بدأت بحراك سلمي كان يمكن أن يتطور ليشمل الجميع، لكن العامل الطائفي أقحم عليها من الخارج، مدفوعاً من السعودية وبعض دول الخليج، واستخدم باللغرابة الخطاب الطائفي من المعارضة، وقد كان متوقعاً أن يأتي من قبل النظام الأقلوي، لكن هذا الأخير أصرّ على خطاب سياسي وطني، انحاز اليه جزء من جمهور السنّة، والأقليات الأخرى: المسيحيون، والدروز، والإسماعيليون، إضافة الى العلويين.

في هذه الدول الثلاث، تبدو صناعة ثورة شاملة أمراً مستحيلاً، والإصرار عليها يعني قيام حرب أهلية. فحتى لو كان نظام الحكم أقلّوياً أو ينتمي في جزء أساس منه الى الأقليّة، فإن من الصعب إزاحته، كونه مسيطراً على أهم مفصل في الدولة وهو الجيش وقوى الأمن، وبالتالي لا يمكن إسقاط هكذا أنظمة دفعة واحدة، بل يفترض أن يصار الى تغييرها بالتدريج، وعبر اتفاق داخلي (اذا ما كانت الحدود والموانع قوية رفيعة بين الطوائف) من خلال ابتداع حلول لديمقراطية توافقية أو ما يشبهها.

في التجربة الليبية، كان مستحيلاً أن تنتصر الثورة، أوتتجنّب الحرب الأهلية، لولا تدخّل حلف الأطلسي العسكري المباشر، الذي قصم قوة الدولة الليبية المركزية. بدون ذلك، كان الثوار الذين بادروا الى السلاح سيخسرون معاركهم على الأرجح، أو تتحول ليبيا الى حرب أهلية، كل طرف لديه مدنه التي يسيطر عليها ومقاتلوه. ومع هذا، فإن شبح الحرب الأهلية، وعدم الإستقرار السياسي لازال مخيّماً على ليبيا، ولا بدّ من أن

تجري مصالحة من نوع ما بين المناطق والقبائل لنزع فتيل استمرارها.

في البحرين تحركت الأكثرية الشيعية في تظاهرات صاخبة وتقدمت بمطالب معقولة، فووجهت بالرصاص ما أدى الى رفع السقف ـ من بعض أطياف المعارضة ـ الى إسقاط النظام. وخلافاً للتجربة الليبية والسورية فيما بعد، لم يعمد أحد من الثائرين الى حمل السلاح، لكن النظام الخليفي الذي أصابه الهلع عمد الى خطوتين أساسيتين لقمع الحراك: شق المجتمع طائفياً، رغم ان المطالب لم تكن طائفية، أي تحويل الصراع بين شعب ونظام سياسي مستبد، الى صراع شيعي سنّي. الخطوة الثانية هي تحويل مشكل البحرين من مشكل سياسي محلي الى مشكلة إقليمية، استقدمت فيها القوات العسكرية السعودية لقمع الأكثرية الشعبية في البحرين، وكأن النظام لم يكتف بما لديه من قوة جيش وأمن. وجرى فيما بعد حملة من القمع طالت كل جانب من جوانب الحياة للناس بغية كسر إرادتهم، إلا أن النظام وبعد أشهر من القمع، خسر النظام معركته السياسية والإعلامية في الخارج، وعادت التظاهرات من جديد، ولا سبيل أمام هذا، إلا إعادة رسم الخارطة السياسية توافقياً، على الأرجح. لكن النظام يجرب وسيلة العزل، وإمضاء السياسة التي تريد عبر العزل السياسي بلا مبالاة، وقد يشجع هذا المواجهة العنفية وحمل السلاح، ما يخلق مناخ حرب طائفية أهلية.

في ذات السياق يمكن وضع سوريا أيضاً، فهي لا تتحمل تدخلاً خارجياً عسكرياً كما في التجربة الليبية، فهذا أمرٌ يستحيل حدوثه ضمن الحسابات السياسية القائمة (انظر العدد الماضي من الحجاز)؛ ويستحيل على النظام المستبدّ في سوريا أن يعيد الأمور الى ما كانت عليه بالحسم الأمني؛ كما يستحيل على المعارضة المسلّحة بالذات أن تنتصر في مواجهة قوى الأمن والجيش؛ وتبقى احتمالات الإنشقاقات في جسد الدولة (بالذات في الجيش والمؤسسات السياسية والدبلوماسية) أمراً محتملاً، لكنه لم يحدث حتى الآن، وحتى لو حدث فالأرجح أن يساعد ذلك على انشقاقات أوسع مجتمعية ومناطقية تسرّع بقيام حرب أهليّة. والحلّ مرّة أخرى، لا يختلف عن الدول الأخرى المماثلة: إصلاحات عميقة في البناء السياسي؛ وتوافقات مجتمعية؛ وربما محاصصة سياسية حتى. لا بد أن تكون الإصلاحات مغرية ومقنعة، وإلا فالأزمة مستمرة، حتى ولو استطاع النظام كسر معارضيه، فهذا حلّ مؤقت بلا شك.

ولاء نجد المنعّمة للعائلة المالكة

القسم الثالث، وقعت احتجاجات أخرى في بلدان عربية، رفعت مطالب سياسية أو اقتصادية، ولم يتهيّأ لها أن تتحول الى ثورة، لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية. بعض تلك الإحتجاجات استجيب لها بنحو كبير كما في المغرب، والى حدّ ما سلطنة عُمان. في المغرب كانت الإحتجاجات سياسية، وفي السلطنة كانت إقتصادية، لكن الحكومة حاولت أن تقدّم بعض التعديل في الجانب السياسي من جهة المشاركة الشعبية، كما قامت بعزل عدد من الوزراء. وعلى قدر الإحتجاجات وطبيعتها يتوقف حجم الإستجابة ونوعه.

في العراق كان مستحيلاً أن تقوم ثورة، فالنظام القائم جاء على أساس انتخابي، ولذا اخذت الإحتجاجات منحى احتجاجياً على أداء الدولة في مجال توفير الخدمات، وإن رأى بعض العرب أن بالإمكان تحويل تلك الإحتجاجات الى ثورة سياسية، وهو ما لم يحدث. وقد حاول المالكي بالقمع وغيره امتصاص الغضب الجماهيري، ونجح الى حدّ كبير. لكن قد تحدث الثورة سلمياً في الإنتخابات البرلمانية القادمة، حيث من المحتمل أن يحطم الجمهور رموزاً سياسية عتيدة ويأتي بأخرى.

أيضاً في الأردن، فإن الملك متلكيء في إجراء التغييرات السياسية المطلوبة من المعارضة؛ ولايزال المعروض على الطاولة أقلّ مما يلبي مطالب المحتجين، والوضع لازال مراوحاً بين فريقي السلطة والمعارضة، قد يتطور الى احتجاج صاخب، وقد يتراجع بفعل الحقنات المالية الخليجية، والآمال الكبيرة بانضمام الأردن الى نادي الملوك الخليجي (مجلس التعاون).

في الأنظمة الملكية لم يطرح المتظاهرون إسقاطها (عدا البحرين)، أو لم يجرأوا على ذلك، وإن كانت هيبة (الملكية) قد أصابها الكثير من الضرر، وفقدت ألقها بشكل كبير، خاصة بعد قيام الثورات العربية، كما في المغرب والأردن، حيث التحرّش بالعرش من قبل بعض الجمهور علامة فارقة في التاريخ السياسي لهذين البلدين. ومثل ذلك الملكية في البحرين التي لازال كثيرون

يرددون شعارات اسقاط الملك.

بيد أن هناك أصوات واحتجاجات قد خنقت في مهدها، كما في الجزائر والسعودية. في الأولى استطاع النظام ـ وبسهولة فيما يبدو ـ تفريق بعض التظاهرات التي انطلقت في ميادين العاصمة. قيل أن الوضع الإقتصادي ـ خاصة الإسكاني ـ ليس بذلك السوء في الجزائر؛ فضلاً عن أن شعبها لم يكن متحمّساً للصراع مع الجيش والسلطة، آخذاً بعين الإعتبار أنه قد خرج للتوّ من تجربة سيئة، بل محنة حقيقية، هي محنة الحرب الأهلية منذ التسعينيات، والتي لازالت بعض ذيولها قائمة اليوم، وقد وقع تفجير في إحدى الكليات العسكرية مؤخراً، ما يفيد بأن الوضع غير مستقر، وأن الجمهور لازال منهكاً من آثار الماضي.

بنية النظام السعودي

أما في السعودية، فإن النظام السياسي فيها أقلّوي، شأنه شأن عدد من الأنظمة العربية، أي أن هناك أقليّة تستفرد بقدرات ومغانم ومناصب الدولة بشكل مطلق في كل الميادين العسكرية والسياسية والإقتصادية والأمنية والتعليمية والدينية والثقافية وغيرها، في حين أنها لا تشكّل إلا نحو ٢٠٪ من مجموع السكان. في وضع مثل هذا، يصبح الإصلاح السياسي والثقافي والديني طوعاً أمراً مستحيلاً، وقد تمّ تجريبه على مدار سنوات عديدة. ولأن المجتمع المسعود يتكون من أقليّات متعددة مناطقية ومذهبية، لكل منها ثقافتها الخاصة وتراثها السياسي المختلف وبيئتها ومناخها ومذهبها الخاص وطبوغرافيتها ومناشطها الإقتصادية ونوعية القبائل القاطنة فيها وغير ذلك، فإن ذلك انعكس على طبيعة الحراك السياسي المحلي، نشأة وتطوراً.

فمن جهة هناك أقليّة نجدية حاكمة مسيطرة غزت المناطق الأخرى وضمّتها لسلطتها السياسية، والبقية مهمّشة؛ كما أن الشعور الوطني ليس فقط ضعيفاً يكاد يكون ميّتاً، بل أنه من غير المسموح أن ينمو حسّ وطني وثقافة وطنية تؤسس لوحدة وطنية حقيقية ومشاركة عادلة في السلطة والثروة. كل ما أبقي مجرد خيط رفيع من مشاعر التواصل بما يحفظ للدولة السعودية وحدتها الظاهرية تحت قبضة العنف المشترك بين الديني والسياسي النجدي.

فيما مضى من عقود، كان الخيار الوطني غير ناضج ولازال، فقد انطلقت معارضات بأيديولوجيات عابرة للمناطق والمذاهب: قومية عربية؛ يسارية؛ وحتى شيوعية؛ ولكنها جميعاً فشلت. ليس فقط لأن المجتمع محافظ من شماله لجنوبه، ومن شرقه لغربه، بل لأن مثل تلك الأيديولوجيات كانت غير قادرة على التغلب على الفئوية الخاصة، لغياب روح وطنية، فكان من البديهي أن تتذرّر المعارضة بقدر ما هو المجتمع متذرّر، حيث لا أحد في منطقة ما يمثل منطقة أخرى، ولا معارضة في منطقة ما تمثل المواطن في المناطق الأخرى، وليست هناك قدرة حتى الآن على جمع الاختلافات في إطار مشترك من المصالح والرؤى، لدى معارضات بدت وكأنها قليلة الخبرة، بسبب القمع المستمر وعدم إتاحة المناخ المناسب لها للنضوج.

وزيادة على وجود فئة حاكمة منعّمة تفرض ثقافتها ومذهبها الوهابي ورجالها النجديين على الآخرين، وأخريات يجري التمييز المناطقي والمذهبي بحقها، فإن هذا عنى، أنه يصعب إيجاد أرضية أو موقف مشترك من نظام حكم العائلة المالكة. فالفئة النجدية الحاكمة هي في المجمل ـ كما مؤسستها الدينية الوهابية ـ مع آل سعود النجديين؛ وإذا ما حدث إنشقاق داخل الفئة الحاكمة، كما حدث مع جيش الإخوان، أو مع جهيمان، أو مع موقعي مذكرة النصيحة، أو حتى مع القاعدة، فإنما هو انشقاق داخل البيت الواحد، والخلاف على مَنْ وكيف تدار الدولة، وحصّة كل طرف (مناطقي نجدي فيها) سواء كان مؤسسة أو تياراً دينياً وهابياً، أو نخبة نجدية تكنوقراطية، أو عائلة سعودية مالكة تنتمي مذهباً ومنطقة وثقافة الى الفئة الحاكمة.

لذا لا غرابة أن تجد الأجندات مختلفة، وأن معارضة نجد إذا ما وجدت، وهابية كانت أم زعمت اللبرالية او العلمانية، تختلف من حيث الأهداف عن المعارضات التي تنشأ في مناطق أخرى، بل هي تصطدم معها على الدوام، وتعتبرها كافرة، أو تنظر اليها بعنصرية، وتتهمها بالعمالة للخارج، وأنها تمثل تهديداً خطيراً لسيطرة نجد مذهباً ومغنماً وسلطة.

دوافع التحرك والمعارضة مختلفة من منطقة لأخرى، فالمنعّمة لا تتحرك، وإن تحركت فلأهداف غير وطنية في المجمل. أما المضطهدون وهم الأكثرية، فالمعارضة بينهم متفاوته أيضاً اعتماداً على حجم الضغط والقمع والتمييز الممارس ضدها، وكذلك اعتماداً على تراث المنطقة النضالي، وعلى أسبقيتها في التعليم وفي الإحتكاك بالعوالم الأخرى (اعتماداً على الموقع الجغرافي والإقتصادي).

من هذا نخلص، أن من الصعب أن تقوم معارضة وطنية في السعودية، بمعنى تتقدم بأهداف وطنية ويساهم فيها كل الأطراف والفئات، وبديهي أن تكون هناك شبه استحالة من قيام ثورة

شاملة.

لهذا قيل بـأن السعودية أقـرب ما تكون الى التفكيك منها الى الإتحاد.

وهـذا يعني أنها أقـرب الى الحلول الراديكالية منها الى الإصلاح السياسي المتدرج.

وهــي أقــرب الى الـعـنـف منها الى التسالم بسبب النزعة النجدية الوهـابية العنصرية والتكفيرية الحــادّة، وأيضاً بسبب انغلاق آفــاق التغيير السياسي السلمي.

المعارضة النجدية عنيفة، ونموذجها القـاعدة وجهيمان وقـديمـاً الإخــوان. أما المعارضات الأخـرى التي لا تمتلك وسائل التحرك والمخنوقة في مهاد التمييز، فإنها تأمل بالإصلاح السياسي وتـدعـو الـيـه، بعد أن فشلت في إيجاد حركة وطنية معارضة تعيد هيكلة الدولة السعودية.

وإذا ما رأينا أن الربيع العربي له تأثير إيجابي، فبمعنى أن لـه الـتأثير المباشر على الحجاز في الغرب، والأحساء والقطيف في الشرق، ونجران في الجنوب، وتبوك في الشمال. أما نجد ـ عدا حائل ـ فالتأثير سلبي، حيث تغلبت الخشية على ضياع الحكم من يدهـا، وهـي ـ أي نجد ـ التي تقود الـثـورة المضادة في العالم العربي. لا غرو أن الوهـابية كانت ضد الثورات العربية؛ ولا عجب أن شيوخها هم وحدهم من أفتى ضد التظاهرات في السعودية؛ ولا يصيبنا الإندهـاش من قبول الوهـابية إسقاط أنظمة معادية لآل سعود في سوريا وليبيا، خلافاً لقناعتها المذهبية. فالمصلحة تأتي أولاً وآخراً.

لماذا خرجت مظاهرات في المنطقة الشرقية، فتصدّى لها الوهـابيون ولبراليو نجد شتماً واتهاماً؟ لماذا ظهرت ملامح تظاهر في الغربية، وسابقاً تظاهر بـالسلاح احتجاجاً في نجران، في حين أن نجد كانت ضد كل ما يسيء الى النظام السعودي؟

في ١١ مــارس المــاضــي، فشلت التظاهرات في السعودية. فاضافة الى الفتاوى الوهـابية المحرمة للتظاهر، واضافة الى تجييش النخبة النجدية ضد المواطنين الذين يزمعون التظاهر ووصمهم بـالعمالة وعـدم الوطنية!!، أنزل النظام قواته الأمنية وبعض فرق الجيش والحرس الوطني الى شوارع المدن السعودية الـكبرى، ودفــع بـالطائرات للتحليق في سمائها ترهيباً وتخويفاً. كانت هناك مفارقتان مهمتان في هذا، في نجد ظهر أحدهم يريد التظاهر بعد صلاة الجمعة وفي باحة المسجد، فأمسك به الجمهور وسلّمه للسلطة. والمفارقة الأخرى، أن المظاهرات التي انطلقت حتى قبل ذلك التاريخ انما تمت في المنطقة الشرقية التي اعـتـادت اعـلان غضبها على النظام، فتمّ تجاهلها تماماً، فلهذه المنطقة قانونها الخاص، وكأنها حالة لا تمثل المجتمع المسعود!

بمجرد ان أنجـزت السلطة وقواها الـنـجـديـة إجـهـاضـهـا لـلـتـظـاهـرات والإحتجاجات، كافأ النظام مؤسساته الأمنية والدينية بـالأموال والمخصصات التي بلغت نحو مائة مليار ريال فقط!

لو تحركت نجد، لتحرّكت المناطق الأخرى. ولو تحركت المناطق دون نجد، إذن لقمعت بقوى نجد السياسية والأمنية والعسكرية والدينية والمالية!

اعتاد النظام أن يضرب بقواه النجدية الوهـابية كل منطقة على حدة. لأنه يدرك صعوبة ـ وليس استحالة ـ تحرك المناطق بصفة جمعية لتحقيق هـدف سياسي مشترك. وهذا يعني بـالتحديد أن شرذمة المجتمع وعـدم إنمــاء أي حس وطني جامع أو هوية وطنية مشتركة، هدف للعائلة المالكة، لأن (في تشرذم المجتمع وحدة للسلطة) وقبضاً بمجامعها في يد نجدية واحدة. وشرذمة المجتمع، تعني أيضاً إضعافه في المقاومة والمعارضة، وبـالتالي فإن غياب الحسّ الوطني يعني وجود معارضات مشتتة يستطيع النظام ضربها بشكل متفرّق بدل أن ترهقه او حتى تسقطه بجهد جمعي.

لعلّ هذا كلّه يفسر.. لماذا هذا الخريف السعودي، الذي من المؤكد أنه لن يبقى الى الأبد، فالدنيا دول، والفصول تتعاقب، وما خلق الله عائلة مالكة أو فئة متحكّمة لتسيطر على مقدرات الشعوب الى الأبد.

مظاهرات المناطق الناقمة

الأمير نايف وحقيقة الهوس السلفي

يحي مفتي

الهوس الطائفي لدى وزير الداخلية الأمير نايف ليس بريئاً، فالرجل على مستوى السلوك الشخصي، كما يخبره العارفون والقريبون ومن حضر مجالسه الخاصة، ليس متديناً ومازال يعاقر الخمر وإن متحفظاً رعاية لنوعية الحضور، بعكس أمراء آخرين الذين يتبادلون الكؤوس في مجالس يحضرها (لفيف) من الصحافيين والإعلاميين وصغار رجال الأعمال. أدرك الأمير نايف، وعلى طريقة شقيقه الأكبر الملك فهد، بأن العلاقة مع المشايخ يمكن توظيفها في الصراع على السلطة في الداخل، والصراع مع الخارج. الملك فهد كان يمقت المشايخ، ويتذكّر بعض الكبار منهم طبيعة الإهانات التي يوجّهها لهم، والكلمات النابية التي كانت تصدر منه حتى بحق أعضاء هيئة كبار العلماء. وحين خذلوه في مواجهة احتجاجات التيار السلفي بقيادة مشايخ الصحوة في العام ١٩٩٢، أصدر قراراً بإقالة كل من امتنع منهم عن التوقيع على بيان يدين فيه مذكرة النصيحة..

وحين طلبت الإدارة الأميركية في بداية عهد كلينتون من الملك فهد بضرورة إدخال إصلاحات الى نظام الحكم، أجاب بطريقة تكشف عن موقفه من الدين: سأرسل على الناس رجال الهيئة حتى يكرهوا هذا الدين (أي الإسلام) وكل الأديان السماوية.

فالدفاع المستميت الذي يبديه الأمير نايف عن المشايخ ورجال الهيئة ليس من أجل سواد عيونهم، ولكن حقيقة الأمر تكمن في طبيعة الأدوار المنوطة بهم في خدمة آل سعود. فالرجل الذي يتظاهر بحب المشايخ والعلماء بدا منافساً لكل من سبقه من الملوك والأمراء في تسليم أمور البلاد والعباد الى الأميركيين، كما فضحت ذلك وثائق وكيليكس، حول حماية المنشآت النفطية والاتفاقيات الأمنية التي بدا فيها الأمير نايف وإبنه محمد وكأنهما إبنان مطيعان لكل الأوامر الصادرة عن المستشارين الأمنيين في الإدارة الاميركية..

من بين آل سعود ملوكاً وأمراء، يبدو الأمير نايف فريداً في التأكيد على الهوية الوهابية للدولة السعودية، رغم أن تصريحات سابقة صدرت عنهم جميعاً بأن هذه دولة تطبيق الشريعة، وأنها الدولة الوحيدة في العالم التي تطبّق الإسلام، ولكن الكلام عن هوية الدولة يحمل دلالات خطيرة، لا ندرك على وجه الدقة ما إذا كان الأمير نايف نفسه يستوعبها، فضلاً عن أن يعنيها حين يصدر عنه تصريح عن سلفية الدولة.

في ٢٣ نيسان (إبريل) ٢٠٠٣، عقد الأمير نايف مؤتمراً صحافياً قال فيه (إن المملكة دولة سلفية، وإننا لا نتردد أو نتحفظ بالتأكيد على أننا دولة ذات منهج سلفي).

وفي لقاء الأمير نايف في الجامعة الإسلامية في ٢٧ ذي القعدة عام ١٤٢٩هـ الموافق ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨، أكّد على (أن المملكة دولة سلفية ونعتز بها وبسلفيتها)، وجاء ذلك في سياق الرد على الإنتقادات ضدّ دور الأفكار الوهابية في تشجيع العنف والتطرّف. وكان الأمير يرفض فكرة المعالجة الفكرية للتطرف الديني لما ينطوي ذلك من إدانة غير مباشرة للمذهب الوهابي، الأيديولوجية المشرعنة للدولة السعودية، ولكنّ من عمل في لجان المناصحة بهدف إعادة تأهيل عناصر تنظيم القاعدة في السجون السعودية أقنعوا الأمير نايف بعد لأي وعنت منه بأن لا سبيل لمعالجة التطرف بالنهج الأمني مستقلاً عن المعالجة الفكرية، فالذين انخرطوا في دوّامة العنف إنما تشرّبوا أفكاراً في الداخل وعلى أيدي المشايخ، وفي حلقات الدرس الديني، وخطب المساجد، ثم ترجموها في هيئة أعمال عنفية، ولابد من إخضاع هؤلاء العناصر لمعالجة فكرية من أجل تعطيل مفعول الدوافع الأيديولوجية على العنف.

ولكن الأمير نايف الذي بقي مرتاباً من المقاربة الفكرية والعقدية لظاهرة التطرف الديني في دولته عارض أي مساس بالوهابية التي يرى بأنها البقرة المقدّسة التي أمّنت لدولة عائلته مشروعية دينية وحفظتها في زمن الخضّات المحلية والدولية. ولذلك كان يردد دائماً ما كان يقوله إخوته بأنهم لن يقبلوا بالمساس بالعقيدة!

لقد كرر الأمير نايف في اللقاء عبارة (نحن دولة سلفية ونعتز بهذا)، بل أورد جملة لحظنا كيف أصبحت ثابتة الاستعمال لدى الأمير نايف وكأنها جزء من خطاب طائفي يستعمله كلما ارتفعت حمى التجاذب السياسي بين معسكري الإعتدال والممانعة. فقد قال في هذا اللقاء (لا نستبعد أن هناك جهات معادية للإسلام بشكل عام ومعادية لدولتنا دولة السنة والدولة التي تنهج نهج السلف الصالح). ثم عاد وقال (ودولتنا دولة السلف الصالح) وجاء ذلك في سياق الرد على حسب قوله (من يقدح في دولتنا ويحمّل نهجنا السلفي سلبيات ليست موجودة ويبحث عن سلبيات تافهة ويضخمها وهذا نقرأه حتى في صحفنا وفي بعض القنوات ويجب أن تواجه هذه الأمور..). وفي مكان آخر عاد وكرر عبارة (وأن هذه الأمة قيادة وشعباً دولة إسلامية تعمل بكتاب الله وسنة نبيه ودولة تتبع السلف الصالح ويشرفنا أن يقال بأننا سلفيون..).

يبدو أن الخطاب السلفي لدى الأمير نايف يكرر نفسه بين حين وآخر، لأن تطابقاً مذهلاً في الكلمات والعبارات وحتى الأفكار، بما يثير علامات استفهام كبرى حول مغزى هذا الخطاب نفسه. أكثر من ذلك، أن العبارات المشهورة عن الأمير نايف تتكرر أيضاً في لقاءات أو مؤتمرات صحافية، ولربما يتذكر السكّان المحليون العبارة المثيرة للسخرية بأن (المواطن رجل الأمن الأول)، حتى أن البعض كان يعلّق عليها بأن الأمير نايف يسعى إلى تحويل أفراد المجتمع الى مجتمع مباحث ومخابرات بحيث يتجسس كل مواطن على الآخر..

في ٢٩ أغسطس الماضي، نشرت صحيفة (المدينة) كلمة الأمير نايف خاطب فيها أعيان مكة ومسؤولين ورجال مال وأعمال وإعلام، كرر فيها أقوالاً سابقة حول سلفية الدولة السعودية، ولكن هذه المرة بجرعة زائدة من الإثارة والإستهداف. ففي الوقت الذي يؤكّد فيه على أن المملكة دولة سنيّة سلفية، يلحق ذلك بقول آخر (إن المملكة محيطة "بشرور" في كل مكان وأن علينا تكثيف الجهود لحماية أمننا واستقرارنا من "مشكلات إيران واستهدافها للمملكة). بل اعتبر الثورات العربية التي أسبغ عليها وصف (الإضطرابات) هي الأخرى تشكل مصدر تهديد (ان الإضطرابات

في عدد من الدول العربية وفي أجزاء من العالم - لم يسمّها - تهدد أمن واستقرار المملكة). وأكّد في هذا السياق على أن (المواطن هو رجل الأمن الأول) ولابد من تكثيف الجهود (والتعاون لحماية الأمن والإستقرار).

من الشرور التي تحيط بدولة آل سعود حسب الأمير نايف (مشكلات العراق من الشمال، واليمن من الجنوب، ومشكلات أفريقيا من الغرب)، ولم يتطرّق في هذا المجال لانتفاضة الشعب البحريني، بينما لفت إلى (أن كل نظام يسن يجب أن لايكون معارضاً للإسلام، معتبراً أن المملكة وحدها دون سواها (دولة سنية سلفية تحافظ على ذلك بحكم قناعتنا الكاملة).

وفي ردّه على السؤال القديم حول تعارض السلفية مع التقدّم، عاد الأمير نايف وهاجم كل من يحاول أن (يبعد عنها بدعوى مايسمونه التقدم) مستدركاً (أن المملكة تهتم بالتقدم بدليل الإهتمام بالجامعات والإبتعاث، ومختلف الأمور ذات العلاقة).



نايف والمفتي: تحالف منفعي

يحاول الأمير نايف أن يوصل رسائل عدّة الى من يعنيه الأمر، ولكن لا ريب أن تأكيده المستمر على سلفية الدولة السعودية يستهدف شريحة في الداخل، وهم القاعدة الشعبية في نجد التي يستند عليها في دعم موقعه القادم حين يصبح ملكاً، في ظل تنافس شديد بين أمراء من داخل العائلة المالكة، فمن يكسب المشايخ يمسك بورقة رابحة في مضمار السابق نحو العرش.

في تداعيات تصريح الأمير نايف حول سلفية الدولة ودعوى التهديد الإيراني، كان واضحاً أن جزءً من التحشيد الشعبي في الوسط الوهابي يتطلب نمطاً من المخاطبة الغرائزية، فقد بات راسخاً في العقل السلفي الوهابي أن التحريض الطائفي يشكّل عامل استدراج فعّال. وسواء أدركت إيران أم لم تدرك، فإن كلام الأمير نايف حول التهديد الإيراني من شأنه شدّ العصب الوهابي وتحقيق أكبر حشد حول موقع نايف في معركة السلطة، أما في الخارج فإن تصاعد الخطاب الطائفي، مع تواصل الإحتجاجات الشعبية في سورية وفي البحرين والإختناق السياسي في اليمن، يعني أن النظام السعودي يلهو بالعاطفة الشعبية لجهة الإنشغال بعيداً عن استحقاقات داخلية ملحّة. إن توهّم (التهديد) يغدو عنصراً فعّالاً في بعض لحظات التاريخ، وإن تحوّل في لحظات أخرى إلى عامل تحريض إضافي على النظام.

رد الفعل الإيراني على تصريحات الأمير نايف حول تهديد إيران لأمن السعودية كان في ظاهره ذا طابع دفاعي وكلاسيكياً إلى حد ما، حيث نقلت وكالة اليونايتد برس في الأول من سبتمر الجاري عن مسؤول في وزارة الخارجية الإيرانية قوله بأن (أمن السعودية من أمن إيران) وأنها (تنشد دائما الإستقرار والهدوء والإزدهار للمملكة وأنه لا يوجد شيء إسمه مشاكل تستهدف السعودية). ولكن ثمة كلام موجّه قاله المصدر الإيراني يحمل رسالة إلى الأمير نايف حيث إعتبر تصريحاته بأنها تأتي في سياق (الضجة الإعلامية ضد إيران وإثارة الغموض بين دول المنطقة).

لنبقى في إطار الهوس السلفي لدى الأمير نايف، فهو مطلبنا هنا لما يومىء إليه من استهدافات قصيرة وبعيدة المدى. ونتوقف هنا عند إعلان نشر قبل نحو شهرين حول ندوة بعنوان (السلفية منهج شرعي ومطلب وطني) والتي من المقرر عقدها في ٢٥ محرم الحرام من العام ١٤٣٣هـ تنظّمها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وبرعاية الأمير نايف.

مدير الجامعة سليمان أبا الخيل وصف رعاية الأمير نايف للندوة بأنها تعبير عن (حجم الدعاية والعناية التي تجدها مناشط الجامعة من قبل ولاة الأمر)، مع أن الجامعة نفسها واجهت انتقادات واسعة كونها خرّجت عناصر متطرّفة إلتحقت بالجماعات الإرهابية، بل إن الجامعة نفسها ساهمت في الترويج لأفكار في التشدّد الديني، ومن صفوفها تخرّج دعاة انتشروا في العالم ومن حلقات دروسهم تشكّلت مجموعات متطرّفة.

الندوة بحسب أبا الخيل (تأتي رداً على مَن يحاول النيل من المنهج السديد الذي تسير عليه المملكة العربية السعودية، وكذلك على مَن يتسمى بالسلفية من غير فقه ومعرفة بمعناها ومبناها ومدلولها وضوابطها). لم يكتف بذلك بل اعتبر أبا الخيل أن من بين أهداف الندوة (توضيح حقيقة المنهج السلفي، وأنه يمثل الإسلام الصحيح الذي جاء به محمد - صلى الله عليه وسلم - وكذلك تخليص مفهوم السلفية الصحيح من المفاهيم الخاطئة والادعاءات الباطلة للسلفية المزعومة من بعض الجماعات المنحرفة فكرياً، وبيان منهج الحكم في المملكة، وأنه مستمد من الإسلام الصحيح عقيدة وعملاً بوسطية لا غلو فيها ولا تفريط). إذن هي عملية إعادة تظهير للفكرة المركزية التي قامت عليها الوهابية وهي أنها وحدها الخط الديني الصحيح وأن سواها باطل محض، حتى وإن إمتنعت عن البوح بذلك صراحة، فماذا تغيّر إذن في النهج الوهابي بعد الحادي عشر من سبتمبر ومن الولايات التي حلّت على رؤوس المسلمين في العالم بسب الإرهاب المنبعث من الأفكار الوهابية.

بيد أن أهم هدف للندوة هو تأكيد التماهي بين الأمراء والعلماء هذا أولاً، وثانياً هو تأكيد المنهج السلفي في نسخته الأصلية، أي رفض أي عملية تصحيح وتنقيح للمناهج الدينية السلفية المسؤولية عن انبثاث الأفكار المتطرّفة والمحرّضة على العنف بين الشباب واليافعين. يظهر ذلك من عناوين المحاور المقرر مقاربتها خلال الندوة ومن بينها: مفاهيم خاطئة حيال المنهج السلفي، الدولة السعودية والمنهج السلفي نشأة وتطبيقاً، صلة المنهج السلفي بالمقررات والخطط الدراسية في المملكة، شبهات حول تطبيق المنهج السلفي في المملكة والرد عليها.

أول ما يتبدى من عنوان الندوة أنه ينطوي على مصادرة، فحين تصبح السلفية (مطلباً وطنياً)، نستحضرعلى الفور عبارة الأمير نايف (المملكة دولة سلفية)، بما يلغي إرادة الأغلبية السكانية التي لا تنتمي إلى السلفية الوهابية. أما القول بأن السلفية مطلب وطني، فحينئذ نضع معايير شديدة الصرامة وخاصة جداً للوطنية، والتي تكون السلفية مكوّناً رئيساً فيها، وعليه يصبح كل من ليس سلفياً ليس في نهاية المطاف وطنياً!

لا ريب أن مفاهيم كهذه من شأنها تقسيم السكّان على أساس ديني/مذهبي، وبالتالي إخراج الغالبية العظمى من كونهم على صلة بالهوية الأيديولوجية للدولة، وما يستتبع ذلك من تداعيات على مشاعر الإنتماء، والرابطة المعنوية والوجدانية بالكيان، والثقافة التي يمثّلها..بكلمة أخرى، أن القول بسلفية الدولة مكافىء للقول بنجديتها، وأن هذه المملكة لأهل نجد دون سواهم، وتكون القاعدة حينئذ (من ليس سلفياً ليس معنا)، وليس بطبيعة الحال وفي المؤدى النهائي شريكاً في هذا الكيان، وتصبح الأسئلة المشروعة وقتئذ: لماذا يطالب الأمراء وأبواقهم الناس بالولاء وتأكيد الإنتماء وقد تقرّر سلفاً من هو المنتمي الحقيقي للدولة؟، ولماذا يطالب الأمراء ودعاتهم الناس بالدفاع والتضحية من أجل المملكة والغالبية منهم ليس معترفاً بانتمائها لها؟ وإذا ما عدنا الى الأدبيات السلفية الوهابية وما تعنيه تصريحات نايف عقدياً، يصبح الكلام حينئذ عن مؤمنين وغير مؤمنين، فكيف يطلب من الكفّار وهم غالبية السكان وفق المنطق الوهابي الدفاع عن ديار المسلمين؟!

العامل السوري في الحرب الباردة بين الرياض وطهران

عبدالحميد قدس

منذ توجيه الملك بيان إلى (أشقائنا في سورية) في ٧ آب (أغسطس) الماضي، بدا واضحاً أن المملكة السعودية قرّرت خوض حرب باردة مع النظام في سورية أولاً ومع معسكر الممانعة بقيادة إيران وحلفائها ثانياً وأخيراً. وكان واضحاً أن البيان ينطوي على أمر عمليات بشن حملة إعلامية مضادة وضارية ضد النظام السوري وبشار الأسد، ولم يكن مستغرباً أن يصعّد أبرز الكتّاب الصحافيين، والإعلاميين السعوديين لهجة التحريض والنقد ضد الحكومة السورية، واستعمال أقصى ما يمكن أن تصل إليه الدعاية السوداء بما في ذلك بث الشائعات، وتحريض الناس على التظاهر والإحتجاج، وافتعال الروايات الترويعية لتأليب الرأي العام السوري ضد النظام..في المقابل، أفضت الحملات الدعائية على أجهزة الأمن السورية سيئة الصيت إلى الوقوع في مطب (الشيطنة) التي استدرجها إليه الإعلام الخارجي، فراحت تصعّد من إجراءات مواجهة المتظاهرين بصورة سلمية بالرصاص الحي، دون تمييز بينهم وبين الجماعات المسلّحة المثيرة للجدل.

في سياق الحملة المتصاعدة على النظام السوري، إقليمياً ودولياً، تبدو السعودية حتى الآن وكأنها لاعب ثانوي في الحلبة، فيما تنفرد، في الظاهر على الأقل، قطر في نقل الرسائل الموتورة الى دمشق وطهران وواشنطن. ما نقل عن زيارة الأمير القطري الشيخ حمد بن خليفة الى طهران في ٢٥ أغسطس الماضي أنه أبلغ الإيرانيين رسالة أميركية واضحة: لقد قرر الأميركيون التخلّص من بشار الأسد، وأن عليكم أن ترفعوا يدكم عنه، في مقابل وقف الضغوطات الأميركية والأوروبية عليكم بخصوص الملف النووي لمدة سنتين. ونقل في الأثناء تهديداً للجانب الإيراني أن الثورة ليست بعيدة عنكم، وإذا ما اندلعت سنتفرج عليكم كما نفعل الآن حيال الثورة في سورية. في الرد، كان الإيرانيون حاسمين وعلى درجة كبيرة من الثقة بأنهم لن يتخلوا عن حليفهم الإستراتيجي، وأن الأميركيين لن يكون بمقدورهم تقرير مصير النظام السوري. وتمّ إبلاغ أمير قطر رسالة واضحة بأن الحرب على سورية لن تقف عند حدودها، بل ستشمل المنطقة بأسرها، ولن تكون أي من إمارات الخليج في مأمن من أي حرب قادمة.

وصلت الرسالة الإيرانية الى القيادة السعودية عبر أمير قطر، وقد يكون تصريح الأمير نايف في ٢٩ أغسطس الماضي باعتبار أن ايران تستهدف أمن السعودية، رد فعل على الرسالة الإيرانية. في الظاهر، لم يكن لتصريحات الأمير نايف أي أرضية حقيقية، إذ لم تكن هناك أخبار عن حوادث وقعت أو حتى اكتشاف لمخطط إيراني يوشك تنفيذه في المملكة أو في أي من دول مجلس التعاون، وهذا يفسّر دهشة الإيرانيين من تصريحات نايف، ولكن حقيقة الأمر أن أمير قطر نقل ما سمعه من القيادة الايرانية ومن المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي الخامنئي عبر أحد مساعديه الى أمير قطر بأن ليس هناك ما يمكن المساومة عليه في العلاقة بين إيران وسورية، وأن أي اعتداء على سورية يعني اعتداءً على إيران، وأن الحرب اذا بدأت لن تقف عند حدود سورية بل ستشمل كل دول المنطقة.

وبالرغم من أن السعودية عارضت وبشدّة وأحياناً بصورة علنية الثورات العربية وقادت، بحسب عشرات التقارير الإعلامية والصحافية، الثورة المضادة عبر التدخل المباشر بأموالها والجماعات السلفية المرتبطة بها أو حلفائها السياسيين، إلاّ أن لها موقفاً مختلفاً من الحالة السورية، التي وجدت فيها فرصة لتصفية حسابات قديمة مع النظام السوري أولاً ومع معسكر الممانعة التي تقوده إيران ثانياً، ولذلك قرّرت تنسيق الجهود مع تركيا وقطر والأردن من أجل تشجيع الإحتجاجات واحتضان المعارضين وتمويل حركة التمردات المسلّحة في كل أرجاء سورية، وهذا ما ظهر في اعترافات عناصر تابعة للجماعات السلفيّة المسلحة في حمص وحماة، والتي تعمل تحت قيادة الشيخ عدنان عرعور الذي يسكن الرياض، وكان حتى وقت قريب يظهر على شاشة قنوات طائفية تموّلها السعودية والكويت وجماعات سلفية..

إن مطالب الملك عبد الله المستمرة للقيادة السورية بالتخلي عن إيران وفك الإرتباط بها فشلت، كما فشلت مطالب الغرب والإدارة الأميركية على وجه الخصوص بتخلي بشار الأسد عن حزب الله، ولذلك جاء اليوم الذي تنقلب فيه السعودية على النظام السوري في سياق توجيه ضربة لإيران، بحسب تقرير لوكالة رويترز في ١٠ آب (أغسطس) الماضي.

وكما أسلفنا في مقالات سابقة، أن العلاقة بين الرياض ودمشق دخلت مرحلة مضطربة منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٥، والذي أدّى الى خروج القوات السورية من لبنان، وتصعيد حملة ضغوطات مكثّفة ضد نظام بشار الأسد، إلى حد التخطيط لاستدراج حرب غربية على سورية بتمويل من السعودية عبر الأمير بندر بن سلطان وسعود الفيصل، وتجنيد عناصر من داخل النظام في مخطط إنقلابي تم الكشف عنه في مرحلة مبكّرة.

ومع أن النظام السوري تجاوز بنجاح كل الأخطار التي كانت محدقة به، إلا أن اندلاع الإنتفاضة الشعبية في درعا على الحدود الأردنية وانتقالها الى جسر الشغور على الحدود التركية وانسحابها الى مدن حمص وحماة والقامشلي ودير الزور والبوكمال وإدلب وغيرها القريبة من الحدود اللبنانية والعراقية على التوالي، أوجد فراغاً كبيراً يمكن للعامل الخارجي أن يملأه وأن يضغط به على النظام السوري الذي دخل في سباق مع الزمن من أجل احتواء خطر غير مسبوق. فبين أجندة الإصلاحات التي تحيط بها شكوك المعارضين ورفض الغرب لها، رغم مطالبته بها، وبين الأخطاء القاتلة والكارثية التي تقترفها أجهزة الأمن السورية بقتل المتظاهرين بصورة سلمية تصبح صورة طلاّب الحرية بكل مطالبهم المشروعة في الديمقراطية والعدالة والمساواة مغفولة داخلياً في مقابل تعمّد تصوير الإحتجاجات وكأنها عنف مسلّح تقوم به مجموعات مرتبطة بالخارج.

الإيرانيون أوصلوا رسالة واضحة الى القيادة السورية بأن استعمال العنف ضد المتظاهرين ليس حلاً، وله مضاعفات خطيرة على مستقبل النظام، ولابد من اعتماد إصلاحات حقيقية وملحوظة، ولذلك طالب الرئيس الإيراني أحمدي نجاد القيادة السورية بالدخول في حوار مع المعارضة. لابد

من الإشارة إلى ما يعتقده الإيرانيون حول النظام السوري: أن الرئيس السوري بشار الأسد ليس وحده صاحب القرار، وأن ثمة أجهزة عتيقة لديها سلطة مطلقة وقد تقدم في لحظة ما على اغتيال الرئيس في حال خالف قراراتها.

ثمة حقيقة باتت ثابتة: أن إيران لن تتخلى عن بشار الأسد، وستدافع عنه حتى الرمق الأخير، وفي الوقت نفسه، وهذا الجديد في الموقف الإيراني أن الأسد لا بد أن يقدم على تطبيق برنامج إصلاحي له مصداقية من أجل إقناع حلفائه في الخارج مثل روسيا والصين على تبني مواقف دفاعية عنه، والتصدي لأي محاولات التدخل العسكري. الجديد أيضاً في الموقف الإيراني، الإنفتاح على المعارضة السورية في الخارج والإستماع إلى مطالبها، بالرغم من أن كلاماً طويلاً قيل عن قرار المعارضة السورية بالإنفتاح على ايران إعتقاداً منها بأن صمود النظام السوري حتى الآن عائد الى الدعم الإيراني. لقاء شخصيات من المعارضة السورية مع مسؤولين إيرانيين في النمسا أحدث خرقاً في جدار الأزمة، لجهة أن ثمة إمكانية لتحول ديمقراطي بدون المزيد من سفك الدماء، وأن الإيرانيين يتطلعون إلى لعب دور وسيط بين المعارضة والنظام للدخول في حوار وطني جاد يكفل عملية تداول سلمي للسلطة بما ينطوي على ضمانات وتطمينات لكل الأطراف..

إعلان السعودية استدعاء سفيرها للتشاور بمثابة قطع العلاقة مع دمشق، الأمر الذي أغلق الباب أمام أي تفاهم أو وساطة بين النظام والمعارضة، وهذا ما يجعل انفتاح المعارضة السورية على طهران بمثابة إقرار بأنها لاعب أساسي في الأزمة السورية. في المقابل، يعتبر استدعاء السفير السعودي بمثابة إعلان حرب، وفي مناخ الثورات العربية يعتبر تأييداً لخيار إسقاط النظام، والدعوة الى الإنشقاق والتمرّد على النظام، الأمر الذي يعني بالنسبة للقيادة السورية خيار اللاعودة في العلاقات الدبلوماسية بين الرياض ودمشق. فحتى لو قدّر لنظام بشار الأسد الإستمرار في الحكم، حتى وإن جاء على خلفية تفاهم مع قوى المعارضة السورية على أجندة إصلاحات تحت رئاسته، فإن ما هو متوقع هو استمرار حالة القطيعة، على الطريقة العراقية حيث يستقبل الملك شخصيات سياسية سنيّة، ومقاطعة القيادة الشيعية التي تدير الحكم في العراق.

المشكلة حتى الآن بالنسبة للسعودية، ولقوى كبرى أميركية وأوروبية أيضاً، أن سقوط نظام بشار الأسد وإن حقّق ضربة إلى إيران وحزب الله وحماس، فإن الثمن قد يكون باهظاً ليس بسبب احتمال اندلاع حرب أهلية في بلاد الشام قد تنتقل الى الأردن، ولكن احتمال حدوث فوضى في سورية يعني تهديد الأمن الإسرائيلي وتهديد الأمن الإقليمي عموماً.

لاشك أن إسقاط النظام السوري لا يستهدف إقامة نظام ديمقراطي بقدر ما هو ضرب إيران وحلفائها في المنطقة، وهذا أمر لا يكاد يجادل فيه أحد، ويتوهّم المعارضون السوريون إن اعتقدوا أن وقوف دول شمولية مثل السعودية أو قطر أو حتى الولايات المتحدة وفرنسا أو أي من الدول الأوروبية إلى جانب قضية الشعب السوري هو من أجل إقامة ديمقراطية جديدة في سورية.

الأسد وعبدالله.. إقحام العامل الطائفي في الإحتجاجات الشعبية

وحتى بيان الملك عبد الله بالرغم من لهجته الشديدة، لا يدعو إلى سقوط النظام لاعتبارات جديّة منها أن المستقبل غامض، في ظل انقسامات إجتماعية وإثنية وإيديولوجية وسياسية حادّة بين قوى المعارضة السورية. وإن التنازلات المؤلمة المطلوبة من النظام السوري لن تتم في ظل ضغوطات تزيد في مخاوفه من الأهداف غير المعلنة التي سيفسرّها على أنها تهديم تدريجي للنظام في عملية تأهيل هادئة لأجواء الحرب.

بالنسبة لإيران، لابد للنظام السوري من اعتناق أجندة إصلاحية سياسية واقتصادية والإسراع في خطوات تنعكس في الشارع مثل تفعيل قانون الإعلام، وقانون إنشاء الإحزاب، والكف عن استعمال العنف من قبل أجهزة الأمن وتوسيع إطار الحوار ليشمل كل شيء حتى مستقبل النظام، وشكله.

يدرك بشار الأسد أن الضغوطات الخارجية لن تتوقف، وأن الغرب لا يهمه حجم الإصلاحات ولا طبيعتها، لأنه يسعى إلى إطاحة النظام. وبحسب ما نقل عن مستشارة الرئيس السوري بثينة شعبان أن الغرب لا يريد حتى مجرد الإنتظار مدة شهر واحد كي يرى ما اذا كان أي من القرارات الإصلاحية قد تمّ تنفيذه، فهو لديه قوالب جاهزة قبل الإعلان عن قرارات إصلاحية جديدة، حيث يقوم بإطلاق تصريحات مضادة بعد لحظات من الإفصاح عن تلك القرارات بالقول أنها ليست كافية، حتى وإن لم يطّلع على مضمون تلك القرارات.

بيان الملك عبد الله بخصوص سورية والحملة الاعلامية الكثيفة التي تقودها قناة (العربية) وأخواتها، وكذلك ما ينشر من مقالات في الصحف المحلية السعودية، ومواقع التواصل الاجتماعي، وشبكة الاخبار والمنتديات الحوارية، كلها تأتي في سياق تصعيد الضغوطات على النظام السوري، وبحسب معلّق سعودي لوكالة رويترز في ١٠ أغسطس الماضي أن التحذيرات التي اطلقها الملك عبد الله (مهدت الطريق كي تمارس المزيد من الدول الضغوط على النظام السوري..). أما جمال خاشقجي الذي يعمل في الماكينة الإعلامية لآل سعود فيقول (لم يكن البيان بمنأى عن الحركة العالمية لممارسة الضغط على النظام السوري. السعودية مهمة عندما يتعلق الامر بقرارات مستقبلية والاجراءات المتخذة للضغط على النظام). بل لم يتردد في الكشف عن تداعيات البيان على الشارع السوري الذي يقول (ان تنتقد السعودية صراحة النظام ما من شك ان ذلك سيكون له أثر على الشارع السوري. سيذكي التوترات.. سيذكي الغضب... سيؤدي لاهالة الضغوط على سوريا حتى تدرك الموقف الذي تجد فيه نفسها الان).

جريجوري جوز، المحاضر في جامعة فيرمونت الأميركية، يلفت الى البعد الطائفي في الحملة السعودية على سورية، حيث يعتبر أن السعوديين (يرون أن ايران والتصعيد في الدول العربية يتطلبان منهم بشكل متزايد أن يلعبوا بالورقة الرابحة.. نحن سنة وهم شيعة.. وعددنا أكبر من عددهم).

لابد من إلفات الإنتباه الى أن الشعارات المناهضة لإيران وحزب الله من قبل محتجين سوريين لم يمثّلوا حركة الشارع السوري المطالب بالحرية والتغيير، بل كان واضحاً أن تلك الشعارات إنطلقت في المدن التي تكثر فيها العناصر السلفية كما في حماة وحمص، ولربما كان اللعب على الغرائز الطائفية ساهم في تعزيز الإنقسام داخل سورية، وكانت له انعكاسات سلبية على المعارضة السورية.

مغامرة السعودية في اللعب على المشاعر الطائفية يحمل في طياته مخاطر جمّة، لأن فشلها سيترك تأثيرات خطيرة على الداخل السوري وعلى السعودية في الخارج. ففي داخل سورية سيدفع الإستقطاب الطائفي الى عزل الحركة السلفية الجهادية وتوجيه ضربة قاصمة لها، وفي الخارج سيخرج السعودية في هيئة دولة طائفية تسعى إلى تمزيق المسلمين تحت عناوين مضلّلة، لاسيما وأن صورة السعودية كما تبدو في مناطق أخرى سواء في مصر أو اليمن أو البحرين والعراق ودول أخرى مشوّهة إلى حد تمني كثيرين زوالها من الوجود.

حفر حفرة ووقع فيها

إقالة الأمير المعجزة: عبد العزيز بن فهد!

محمد فلالي

إعتقد الأمير المدلل، سابقاً، عبد العزيز بن فهد، زوج إبنة الملك عبد الله، أنه سينجح في تمرير خطته التي لم يكشف النقاب عنها حتى الآن حين قرر أن يرفع خطاباً إلى الملك مستفيداً من نزوع الأخير نحو ضمان مستقبل أبنائه في الدولة السعودية بعد رحيله عن دار الدنيا. ما كشف النقاب عنه في خطاب الأمير عبد العزيز بن فهد، وزير الدولة ورئيس ديوان رئاسة الوزراء سابقاً، أنه كان يطمح لتولي حقيبة هامة في التغييرات الوزارية المرتقبة، فاختار أن يكون "الطعم" الذي يقدّمه للملك هو إبنه الأمير منصور، وهو الآخر يعتبر الإبن المدلل للملك عبد الله، والقريب إلى قلبه والأصغر سنّاً بين إخوته، ولصغر السن معنى خاص لدى الآباء.

ما ورد في خطاب الأمير عبد العزيز الى الملك عبد الله له دلالة خاصة، حيث التمس الأول من الثاني أن يشدّ أزره بابن عمّه الأمير منصور كي يتقاسم معه حمل الأمانة في الديوان، بعد أن تزايدت الأعباء وكثرت المسؤوليات، ولم يجد غير إبن الملك الأمير منصور عوناً له على تحمّل المسؤولية. وكان الأمير عبد العزيز على قناعة بأن الملك لن يرفض هذا الطلب، خصوصاً وأن طلب التعيين جاء بناء على رغبة الأمير عبد العزيز بن فهد نفسه، أي أن مبرر التعيين كان جاهزاً بل محكماً، وبالتالي فإن الملك لن يجد نفسه محرجاً في حال أصدر أمراً بتعيين إبنه الأمير منصور، بناء على (إلحاح)، و(رغبة)، و(التماس) صاحب الشأن نفسه، بما يسهّل عليه المهمة، ويرفع العتب ويوقف الجدل، وبالتالي فإن مجرد تعيين منصور نائباً للأمير عبد العزيز يعني في لحظة ما إقترابه من رئاسة الديوان.

كانت بالفعل خطة محكمة، في حال قدّر لها النجاح، لولا فطنة المتحيّن لفرصة من هذا النوع لبيعها بثمن كبير. قبل أن يصل الخطاب الى ديوان الملك، تبلّغ رئيس الديوان الشيخ خالد بن عبد العزيز التويجري بالأمر، وهنا نفتح قوساً كبيراً حول سر بل أسرار كل ما جرى بعد ذلك، وماهي الأهداف غير المعلنة. الرواية الخاصة تقول أن الشيخ خالد التويجري قام بالإتصال بالأمير نايف، وزير الداخلية والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وأبلغه بنوايا الأمير عبد العزيز بن فهد وحقيقة الخطاب الذي يعزم رفعه إلى الملك ومايتضمنه من طلب تعيين الأمير منصور..

لا نعلم على وجه الدقة هوية الشيطان القابع في تفاصيل المعركة الخفيّة، لأن ثمة سيراً غير منطقي للأشياء جرى في هذه العملية، بما يلغي كل الأحاديث عن صراع أجنحة أو حتى لعبة عائلة بين الملك وأمراء الجناح السديري. قيل لنا بأن الشيخ خالد شعر بأن الأمير عبد العزيز بن فهد يضمر له شراً منذ أمد بعيد، ويحاول إبعاد الشيخ خالد عن دائرة الملك، وأن الخطاب الذي كان ينوي الأمير عبد العزيز تقديمه لعمه بما يشتمل على (طعم) تعيين الأمير منصور إبن الملك عبد الله في منصب نائب رئيس الديوان

> **السبب وراء إبلاغ خالد التويجري الأمير نايف بنوايا الأمير عبد العزيز بن فهد أن الأخير يضمر له شراً منذ أمد بعيد، ويحاول إبعاده**

كان يستهدف تهيئة أرضية إزاحة الشيخ خالد عن موقعه، خصوصاً وأن منصب النائب هذه الأيام في ظل الأمراض والتموضوعات الجارية في العائلة المالكة تعني بمعنى وآخر الرئيس الفعلي، كما هو الحال بالنسبة لوزارات الدفاع والداخلية وحتى الخارجية التي أصبح إبن الملك عبد الله نائباً فيها لوزيرها العليل والعتيق الأمير سعود الفيصل. وقيل في سياق موازٍ أن الشيخ خالد التويجري يسعى من الآن إلى ترتيب علاقة مستقبلية مع الأمير نايف، المرشح الأقوى لأن يكون الملك القادم عمّا قريب، وبالتالي فإن ثمة عربوناً مطلوباً لعلاقة إستراتيجية بين البرامكة والجناح السديري. وقيل لنا أيضاً بأن العلاقة بين الملك والأمير نايف غدت ممتازة نتيجة التفاهم الثنائي بينهما على ملفات حيوية بما فيها ملف التعيينات، وبالتالي فإن محاولات الإختراق التي يقوم بها بعض الأمراء وخصوصاً في ملف التعيينات تجعلها محفوفة بالفشل، وتمسّ أسس التفاهم بين الملك والأمير.

مهما يكن الحال، فإن الأمير نايف وفور تلقيه خبر مساعي الأمير عبد العزيز بن فهد للفوز بنصيب أكبر في كعكة السلطة، تحرّك على نحو عاجل من أجل إطاحة الأمير عبد العزيز وإبطال مفعول طموحه السياسي.

إلتقى الأمير نايف بالملك وتحدّث معه مطوّلاً حول الغياب المستمر والطويل للأمير عبد العزيز بن فهد عن ديوان رئاسة الوزراء، وإخفاقه في أداء مهامه، وتعطّل قضايا هامة في وقت يراد فيه مضاعفة الجهود وتلبية احتياجات الحكومة والمؤسسات والناس. وبالفعل نجح الأمير نايف في إقناع الملك عبد الله بأن موقع رئيس ديوان مجلس الوزراء أصبح عبئاً، ولابد من إجراء جراحي لمعالجة المشكلة القائمة. مالم يفطن له الملك أن الأمير نايف وهو يقنعه برأيه في الأمير عبد العزيز أراد تعزيز دور الملك القادم، الذي سيكون من نصيبه، فيما يستبعد أي سلطات أخرى موازية.

الملك لم يصدّق خبراً، فقام بإصدار أمرين ملكيين هما في الواقع بوحي من الأمير نايف نفسه، فقد اشتمل الأول الصادر برقم أ/١٣٢

في ٢٧ يونيو الماضي، وجاء فيه ما نصّه: نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة الثامنة والخمسين من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ، وبعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم أ/١٣ بتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٠ وتاريخ ١٣٩١/٣/١٨هـ، وبعد الاطلاع على الأمر الملكي أ/١٦٢ بتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ، وبعد الاطلاع على ما عرضه علينا صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وعلى كتاب صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية المؤرخ في ١٤٣٢/٧/٢٣هـ أمرنا بما هو آت:

أولاً : يعفى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز آل سعود رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء من منصبه بناء على طلبه، مع استمراره في منصبه وزيراً للدولة وعضواً في مجلس الوزراء.



الأميرة المعجزة: عبدالعزيز بن فهد

ثم لحقه بأمر ملكي آخر، برقم أ/١٢٤ جاء فيه ما نصّه: نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ، وبعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم أ/١٣ بتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٠ بتاريخ ١٣٩١/٣/١٨هـ

وبعد الاطلاع على ما عرضه علينا صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وعلى كتاب صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية المؤرخ في ١٤٣٢/٧/٢٣هـ بشأن اقتراح سموهما إعادة تنظيم كل من الديوان الملكي وديوان رئاسة مجلس الوزراء وتوحيدهما في جهاز واحد.

وبناءً على ذلك، ورغبة منا في إعادة تنظيم كل من الديوان الملكي وديوان رئاسة مجلس الوزراء بما يسهم في تطوير العمل والارتقاء به.

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة، أمرنا بما هو آت :

أولاً: ضم ديوان رئاسة مجلس الوزراء إلى الديوان الملكي واعتبارهما جهازا واحدا بمسمى الديوان الملكي.

ثانياً: تشكل لجنة برئاسة معالي رئيس الديوان الملكي لاستكمال ما يلزم من إجراءات واتخاذ ما يلزم من تعديلات لإنفاذ ما قضت به الفقرة (أولاً) من أمرنا هذا بما في ذلك اقتراح التعديلات اللازمة على نظام مجلس الوزراء على أن ترفع اللجنة لنا توصياتها بشأن ذلك في مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ أمرنا هذا.

ثالثاً: يُعين معالي الأستاذ خالد بن عبدالعزيز التويجري رئيساً للديوان الملكي وسكرتيراً خاصاً لخادم الحرمين الشريفين بمرتبة وزير.

رابعاً: على رئيس الديوان الملكي الرفع لنا بالترشيحات للمناصب القيادية بالديوان الملكي.

بطبيعة الحال، وبعيداً عن الصيغ البروتوكولية للأمرين الملكيين، فإن من عرض واقترح لم يكن سوى الأمير نايف وحده، إذ أن الأمير سلطان ليس في وضع صحي يسمح له بالحديث فضلاً عن الدخول في هذا النوع من التسويات الطويلة والمعقّدة. وثانياً، إن نصّي الأمرين كانا واضحين، فبينما ذكر الأمران الملكيان أن ولي العهد عرض على الملك، فإن ما جاء بخصوص النائب الثاني هو كتاب تمّ عرضه على الملك أي رسالة وخطاب وذلك أبلغ في التعبير والقصد، وليس في ذلك مجرد أسلوب تقني أو فني عائد لطبيعة التخاطب بين الملك ومن دونه من الأمراء والمسؤولين.

تخبرنا المصادر الخاصة بأن الأمير عبد العزيز بن فهد تفاجأ بقرار الإعفاء، وسحب الصلاحيات التي يعتقد هو ومقرّبون منه بأنه بدأ بعد وفاة أبيه مباشرة، حيث كان يتولى عدداً من الملفات. إعتقد الأمير في البداية بأن زواجه من إبنة الملك سيمنحه بطاقة عبور الى قلب الملك، ولكن يبدو أنّه اختار المنطقة الوعرة والحرام بالنسبة للملك، حيث تكون العلاقة بين الملك وعائلة التويجري.

المقرّبون من الأمير عبد العزيز بن فهد متشائمون من المستقبل، فهم يرون بأن فرصة أخيرة قد ضاعت بالنسبة للأمير، الذي عاد إلى سيئاته القديمة في الغياب المتكرر والطويل، ولأنه لا يجد نفسه ملزماً بأي مسؤولية عملية، فقد خفّف من حضوره في مجلس الوزراء، وصار يهوى السفر مع ندماء كثر في الخليج ولبنان. قنوط الأمير المدلل بلغ درجة أنه ينتظر اليوم الذي يموت فيه الملك عبد الله وينتهي العهد الذهبي لـ(البرامكة)، الوصف الدراج وسط العائلة المالكة لبيت التويجري.

خالد التويجري يسعى إلى ترتيب علاقة مستقبلية مع الأمير نايف، الملك القادم، وثمة عربون لعلاقة استراتيجية مطلوب مع الجناح السديري

وفي وقت يشعر فيه الأمير نايف بأنه تخلّص من منافس مستقبلي وفي الوقت أنفسى أرضى، في الظاهر على الأقل، رغبة الملك من خلال تعيين رئيس مكتبه في منصب يجمع الرئاستين: رئاسة ديوان مجلس الوزراء والديوان الملكي، فإن هذا النوع من التسويات يحمل في طيّاته مؤشرات قلق غير مغفولة. فلأول مرة في تاريخ المملكة السعودية يتم إلغاء ديوان مجلس رئاسة الوزراء، وهو أمر لم يحدث منذ الملك المؤسس، عبد العزيز، ولكنّه حدث في عهد الملك عبد الله، الذي ينظر إليه مقرّبون من العائلة المالكة الأضعف والأسوأ في ملوك آل سعود، فالرجل ليس فقط لم ينفّذ أي شيء من وعوده، بل إنه خرّب ما كان قائماً..

وفيما يرى بعض الأمراء المحسوبين على الجناح السديري والذي جرى تهميشهم في عهد الملك عبد الله، أو الأمراء المتحدّرين من أجنحة هي في الأصل هامشية منذ عقود بأن التسويات التي جرت بين الملك والأمير نايف في مجال التعيينات تحمل أخطاراً جديّة على الكيان، ولا يستبعد أن تنعكس في هيئة تمرّدات داخل العائلة المالكة في حال أخفق الملك القادم في احتواء كل الأجنحة، واتّباع سياسة الإستيعاب بدلاً من التركيز على ضمان مسقبل الأبناء في الجهاز البيروقراطي.

استعدادات موسم الحج

مخاوف من عدوى ربيع العرب

سعدالدين منصوري

موسم الحج هذا العام سيكون دون ريب مختلفاً عن كل المواسم السابقة، فحجّ هذا العام يأتي في ظل تحوّلات كبرى تشهدها منطقة الشرق الأوسط وبلاد العرب على وجه الخصوص، فكثير من الحجاج القادمين هذا العام الى الديار المقدّسة سينقل تجاربه وذكرياته الثورية الى إخوانه من الشعوب الأخرى، التي مازالت تنتظر موعدها القادم في ربيع الثورات.الهواجس تتعاظم لدى آل سعود من إمكانية الحد من تأثير الحجاج المصريين والليبيين والتونسيين واليمنيين والبحرينيين والسوريين بل قد يكون دور الحجاج من البلدان التي لم تهب عليها وفيها رياح الثورات أشد خطراً بالنسبة لآل سعود، لاعتقادهم بأن هؤلاء قد يعملون على تأجيج مشاعر الحماس وتشجيع بعضهم على أن يحذو حذو من سبقهم من الشعوب التي ثارت وبلغت أهدافها.

ليتخيّل المرء كيف سيكون موقف آل سعود وهم ينظرون الى ممثلين عن كل الثورات العربية وهم يجتمعون في الديار المقدّسة، وبالتأكيد سيختلطون بباقي الحجاج سواء المحليين أو من دول عربية وإسلامية متعددة. الأهم في ذلك، أن الممثلين عن الثورات يأتون من بلدان لم تعد محكومة بالحديد والنار، وحتى وإن بقي من النظام البائد رجال أمن مازالوا بتلك العقلية فإنهم لا يشكّلون مصدر هلع بالنسبة لهم، لأنهم يملكون الشارع، ويستطيعون تحريك الناس في أية لحظة من أجل إرغام النظام على التنازل وكف يدّه عن المناضلين..

السعودية لا تملك الآن سلطة على البلدان التي نعمت بثورات شعبية، سوى أنها ستقوم بطلب قوائم بأسماء الأشخاص الذين رصدتهم قوى الأمن التابعة للحكومة الانتقالية في تونس أو المجلس العسكري في مصر أو حتى المجلس الإنتقالي في ليبيا فضلاً عن الأجهزة الأمنية في اليمن والبحرين، أما الثوّار السوريون فلربما يخرقون العادة كما يفعلوا في عواصم عربية وأوروبية بأن يطالبوا الحجّاج وبطريقة علنية بمساندة قضية الشعب السوري ما قد يشجّع الثوّار الآخرين سواء في اليمن أو البحرين وربما حتى في الداخل على مطالب من هذا القبيل.

ماهو متوقّع أن وزارة الداخلية السعودية ستعمل بأقصى طاقتها في الموسم القادم، بسبب مخاوف من انتقال عدوى ربيع العرب وسط الحجاج من كل الأصقاع. خشية آل سعود تعود الى أن ما نجت منه في موعد الاحتجاج الافتراضي في ١١ آذار (مارس) الماضي حين أعلنت مجموعات شبابية على مواقع التواصل الاجتماعي عن يوم للثورة، قد يتمّ التعويض عنه في موسم الحج، وقد تبادر مجموعات الى تثمير هذا الموسم أولاً للرد على الموقف السعودي من الثورات العربية، وقد تخرج حركة إحتجاج من بين الحجاج في شمال أفريقيا للمطالبة بتسليم زين العابدين بن علي الى تونس من أجل تقديمه للمحاكمة، وقد يخرج الحجاج المصريون الغاضبون من موقف آل سعود من ثورة ٢٥ يناير، وإغفالهم دماء أكثر من ٣٠٠ شهيد وآلاف الجرحى الذين تساقطوا في شوارع ومدن مصر خلال الثورة، في وقت يتباكون فيه على الطريقة التي يقدّم فيها حسني مبارك للمحاكمة، حتى نقل عن مسؤولين مصريين قولهم أن السعودية هدّدت بقطع العلاقة في حال جرى تكرار مشهد حضور مبارك على سرير متحرّك، فيما قيل بأن الملك عبد الله تعهّد بدفع عدّة مليارات في الاقتصاد المصري في حال لم يتكرر مشهد مبارك وهو على السرير الطبي..

ليتخيّل المرء كيف سيكون موقف آل سعود وهم ينظرون الى ممثلين عن كل الثورات العربية وهم يجتمعون في الديار المقدّسة

على أية حال، بدأت وزارة الداخلية سلسلة تدابير وقائية لمواجهة الأخطار المحتملة في موسم الحج القادم والمرتبطة بصورة وثيقة بربيع الثورات العربية. واحدة من تلك التدابير ما تمّ الإعلان عنه في الأول من سبتمر الجاري، حيث دعت وزارة الثقافة والإعلام جميع الصحافيين إلى عدم تلبية الدعوات أو إجراء مقابلات صحافية مع بعثات الحج، إضافة إلى عدم تلبية الدعوات أو حضور اللقاءات والدورات التي تدعو إليها جهات أجنبية تعمل بالمملكة أو خارجها وعدم إجراء أية مقابلات صحافية أو دعوة منسوبي تلك الجهات إلا بعد التنسيق مع الوزارة ذاتها.

وتفادياً لأية ردود فعل أو إثارة لحساسية ما خصوصاً حين تكون جهة التعميم ذات طبيعة أمنية وخصوصاً وزارة الداخلية، فإن الجهة المسؤولة عنه جاءت متساوقة مع مضمون التعميم، أي وزارة الثقافة والإعلام، كيما يبدو وكأنه صادر عن جهة اختصاص ويتعلّق بقضية ذات طبيعة تنظيمية وإجرائية ليس إلاّ، وقطع الطريق على أية تفسيرات محتملة حيال أبعاد التعميم ودلالاته، وخصوصاً في هذا الوقت الذي تبدو فيه الأمور خاضعة لمنطق مختلف تماماً، أي أن التفسير لأي شيء لن يكون محايداً البته.

التعميم، رغم ذلك، أثار تساؤلات من عدد من العاملين في الحقل الإعلامي، فقد حمل أخطاء قانونية بحسب المستشار القانوني المحامي أحمد المحيميد في كلام لصحيفة (الحياة)، الذي أكّد أن هناك ثلاثة أخطاء قانونية تضمنها، بدءاً من أنه صادر عن غير صاحب الصلاحية "فمثل تلك القرارات التنظيمية تكون بقرارات سيادية تصدر من مجلس الوزراء"، لافتاً إلى أن "التعميم لم يُشر إلى أي مرجع قانوني يستند فيه إلى منع

الصحافيين من إجراء اللقاءات مع بعثات الحج"، موضحاً أنه ليس من اختصاص وزارة الإعلام إصدار مثل تلك الخطابات، بل تكون من الجهات التي لها علاقة بالحج مثل وزارات الحج، الشؤون الدينية والأوقاف وغيرها بالتنسيق مع الجهات العليا، مشيراً إلى أن على المتضرر من التعميم "اللجوء إلى ديوان المظالم إذا لم يلغ الحكم خلال ٦٠ يوماً والمطالبة بالتعويض ومحاسبة من أصدره".



وطالب الخطاب، الموقّع باسم وكيل وزارة الثقافة الإعلام المساعد للإعلام الداخلي المكلف أحمد الحوت، والموجّه إلى مديري عموم المؤسسات الصحافية ورؤساء تحرير الصحف والمجلات المحلية "بالإحاطة والتأكيد على جميع الصحافيين بعدم تلبية الدعوات أو حضور اللقاءات والدورات التي تدعو إليها جهات أجنبية تعمل بالمملكة أو خارجها وعدم إجراء أية مقابلات صحافية أو دعوة منسوبي تلك الجهات إلا بعد التنسيق في ذلك مع وزارة الثقافة والإعلام وأخذ الموافقة الرسمية بذلك، كما نأمل الالتزام التام والتقيد بمضمون هذا التعميم والتأكيد على منسوبيكم بالعمل به وعدم مخالفته نهائياً"، فيما تساءل إعلاميون عن سبب عدم توضيح المرجع القانوني الذي استندت إليه الوزارة لمنع إجراء اللقاءات الصحافية مع هذه الجهات، وعن نوع العقوبات التي ستطبقها في حال خالف الإعلاميون توجيهاتها، غير أن مصدراً في الوزارة أكد لـ(الحياة) أن "التعميم صادر وفق تعليمات من جهات عليا".

وليست الجهات العليا، عزيزي القارىء، سوى وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز، رئيس لجنة الحج العليا، وهو المسؤول المباشر عن كل شؤون الحج سواء كانت تنظيمية، أو أمنية، أو ثقافية، أو إعلامية، أو سياسية، ولا يسمح لغير الأمير نايف شخصياً بالبت في أمور الحج دون الرجوع إليه.

منذ اعلان الملك عبد الله في بيانه المخيّب للآمال في ١٧ آذار (مارس) الماضي والذي نظر إليه كثيرون على أنه جاء متطابقاً مع رغبة الأمير نايف حرفياً، ولعله كان جزءً من صفقات التسوية التي تجري بينه وبين الملك، والناس تعتقد بأن كل ما يجري من تدهور في مجال الحقوق والحريات يكون الأمير نايف شخصياً مسؤولاً عنه، وأن المكافأة التي حصل عليها نايف في خطاب الملك عبد الله حين ضاعف من عديد عناصر الأمن العاملين في أجهزة وزارة الداخلية كانت على حساب الاصلاح السياسي المطلوب شعبياً، ومقايضة على حقوق الناس، ما جعل الأمير نايف شخصية ممقوتة، ويتوجّس الأهالي من حضورها وتصريحاتها وقراراتها، الأمر الذي دفع به إلى إشراك جهات أخرى حكومية في الإضطلاع بأدوار القمع ومصادرة الحريات، فتارة تتولى وزارة العمل، وأخرى وزارة الصحة، وثالثة وزارة البترول، ولا شك أن لوزارة الثقافة والإعلام دوراً كبيراً تقوم به خصوصاً حين يتعلق الأمر بحريات العباد وحقوقهم، فقد تراجعت حرية التعبير بطريقة لافتة منذ إعلان الملك عن معاقبة كل من يوجّه نقداً لرجال الدين بكلمة توصف بأنها تعريض بهم، ثم جاء الإعلان الثاني في ٢٢ تموز (يوليو) الماضي والذي كشفت عنه منظمة العفو الدولية واعتبرته وسيلة لمعاقبة المعارضين، حين هدّد بيان مكافحة الإرهاب الجديد بمعاقبة كل من يوجّه نقداً للملك أو ولي العهد، ويضع ذلك في خانة الارهاب، ويعرّض صاحبه لعقوبة تصل الى عشر سنوات..القوانين الجديدة لا يغفل فيها دور وزير الداخلية نايف الذي تعجبه هذه القوانين من أجل إخفاء أجندته، فهو في الوقت الذي يوهم الملك بأنه حريص على موقعه من أن يمسّ من قبل بعض (ضعاف النفوس) و(الصغار)، وهذا ما ينجح الأمير نايف في الغالب فيه مع الملك، فإنه يضمر أهدافاً أخرى بعيدة، فهو يضع نهاية للصورة الوهمية عن الملك باعتباره إصلاحياً، فيصبح هو وغيره من الأمراء الكبار في الجناح السديري على مرتبة سواء بمعنى آخر (مافي أحد أحسن من أحد حين يأتي الحديث عن الحريات وقمعها)..

على أية حال، فإن التدابير الوقائية في موسم الحج ستصدر تباعاً وكلها ذات أهداف أمنية محضة، وأن ثمة توتّرات داخل العائلة المالكة تدفع بالأمير نايف الى تصعيد الإجراءات الأمنية ضد الحجّاج القادمين. ما يخشاه آل سعود هذه المرة أن يصبح الحج بنكهة ثورية، فالنفوس مهيئة، والشعوب العربية تتطلع للإستماع الى صنّاع الثورات وتجاربهم وذكرياتهم، وقد تعقد روابط لما بعد الحج بين صنّاع الثورات والحالمين بها، ولا شك أن لكل ثورة تراثها، وأدبياتها، التي ترغب في نقله الى الشعوب الأخرى كتعبير أمين ومسؤول عن الروح القومية التي تملي هذا النوع من التثقيف والدعاية الثورية..

آل سعود لن يهنأوا هذا الموسم، وإن هيبة الأنظمة الشمولية والإستبدادية التي تساقطت كأصنام خاوية لن يكون آل سعود استثناءً فيها، فهذا موسم سقوط الهيبة وزمن الخيبة..يشعر الأمراء الكبار بأن حساباتهم ليست دقيقة تماماً حين استضافوا زين العابدين بن علي، وحين بالغوا في دعم مبارك حتى بعد سقوطه، أو حين أماطوا اللثام عن تآمرهم على الشعب اليمني، دع عنك دخول قواتهم الى البحرين بهدف وأد ثورة شعبها، فالكراهية المتنامية وسط الشعوب العربية ضد النظام السعودي تثير قلقه، وقد لحظ آل سعود كم هو غضب الشارع المصري منهم كما عكست ذلك الصحف المصرية بكل أطيافها، حتى اضطر السفير السعودي للخروج على القنوات الفضائية لتهدئة الشارع المصري عبر وعود بمساعدات واستثمارات سعودية، وكانت صورة معبّرة أن يجتمع المصريون أمام سفارتين للتعبير عن

خشية آل سعود هذا العام أن ثورة حنين التي أعلن عن موعدها سابقاً في مواقع التواصل الإجتماعي قد تنتقل الى موسم الحج وبمشاركة واسعة

غضبهم: الإسرائيلية والسعودية..!

محاولات الأمير نايف لمنع تواصل الحجاج فيما بينهم مستحيلة، فقوانين حظر التواصل بين الحجيج كقانون حظر استعمال الصحون اللاقطة الذي لم يلتزم به أحد بمن فيهم الأمراء أنفسهم، وكذلك الكاميرات، ومواقع التواصل الإجتماعي التي بدت فيها نكتة شراء الملك لموقع (فيسبوك) كأنها سخرية غبية..

خلاصة الكلام، أن محاولات حجب حقائق الثورات عن بقية الحجاج وخصوصاً المحليين مصيرها الفشل الحتمي، ولا سبيل أمام آل سعود سوى الكف عن خنق المجال المحلي الذي قد يصبر ويؤجّل موعد ثورته لأن المال يعمل كمبرّد للحرارة الثورية، ولكن في نهاية المطاف هناك أجل سيصل إلى آل سعود قريباً أم بعيداً، ولكن لن يكون بعيداً جداً.

الوهابية والعلاقة مع الغرب

فريد أيهم

إنشغل عدد من الباحثين في العقود الماضية على اقتفاء جذور الحركات السياسية في بلاد المشرق العربي وشمال أفريقيا وشبه القارة الهندية بالقوى الإستعمارية الغربية. وعكف كثير من الدارسين على اقتفاء الروابط الخفيّة بين الوهابية السعودية والقوى الإستعمارية الغربية منذ المرحلة المبكّرة لنشأة المذهب.

تنبّه الغرب الإستعماري، والبريطاني على وجه الخصوص، الى القوة الوهابية الصاعدة وسط الجزيرة العربية، من خلال كتابات الرحّالة أولاً ثم الجواسيس ثانياً، ثم من خلال الإتصال المباشر بهم في مرحلة لاحقة حيث جرى تثمير الوهابية السعودية في المواجهة الكبرى بين القوى الاستعمارية الغربية والدولة العثمانية، ثم في قمع حركة الاستقلال العربي التي تمثّلت في قيادة الشريف حسين والجيش العربي في الحجاز، والذي قضى على الثورة العربية الكبرى وحلم قيام الدولة العربية الموحّدة، حين رجحت كفة إبن سعود لدى الانجليز بعد أن وجدت فيه الحليف القادم في مقابل الشريف حسين أولاً، وفي مقابل مشاريع الاستقلال في المشرق العربي ثانياً.

من الملاحظات الهامة التي لم تحظَ بقدر جاد من الإهتمام أن الأدبيات الوهابية تكاد تخلو من أي موقف حيال القضايا العربية والإسلامية منذ ظهور الشيخ محمد بن عبد الوهاب وحتى قيام الدولة السعودية في ١٩٣٢. فقد جرت أحداث كبرى في المشرق العربي كانت جديرة بأن تحرّك العاطفة الدينية لدى الوهابية، كما حرّكت عواصم دينية في العالم الاسلامية بما فيها الأزهر والزيتونة والآستانة والنجف، فكانت البيانات تصدر تباعاً حول احتلال بعض الدول العربية من قبل قوى استعمارية، وتحرّض الشعوب على الإنضمام الى صفوف المطالبين بخروج المستعمر من بلاد المسلمين.

إذا أمكن اعتماد عام ١٧٤٤، حيث بداية تاريخ التحالف السعودي الوهابي، إنطلاقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في النشاط السياسي العلني، فإنه منذاك وحتى قيام الدولة السعودية سنة ١٩٣٢ لم يصدر بيان عن الشيخ ابن عبد الوهاب أو من أبنائه وأحفاده، أو بيانات جماعية صادرة عن علماء وهابيين حول قضايا تتعلق بالمسلمين المصيرية، أو ذات صلة بالقوى الاستعمارية. فقد كانت القوى الاستعمارية الهولندية والبرتغالية ثم الانجليزية والفرنسية تعيث فساداً في الشرق الإسلامي، ولم نقرأ بياناً واحداً أو انتقاداً ولو بصورة عابرة لممارسات الاستعمار بصورة عامة في أي من كتابات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ت ١٧٩١هـ).

في عام ١٧٩٨ إنطلقت الجيوش الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت باتجاه مصر بهدف تحويلها الى قاعدة استراتيجية للإمبراطورية الفرنسية في الشرق، ولم نقرأ في أي من كتابات أبناء أو أحفاد الشيخ إبن عبد الوهاب من تعرّض بنقد الحملة الفرنسية على مصر، أو دعوة المسلمين لمناصرة الشعب المصري في جهاده ضد المستعمر.

وباستعراض عاجل للإستعمار الإنجليزي في المشرق الإسلامي والخليج نجد كيف كان التجاهل غير المفهوم من قبل علماء الوهابية. فقد احتلت بريطانيا إمارات الضفة الغربية من الخليج تحت عنوان معاهدات الحماية، فكانت البحرين وقطر والكويت وصولاً الى الساحل العماني خاضعة للنفوذ البريطاني؛ وفي سنة ١٨٢٠ كان الجانب الغربي من الخليج بريطانياً، ولم نعثر على بيان احتجاج من أي من علماء الوهابية على ذلك.

من الملاحظات الهامة في الحقبة الاستعمارية أن الأدبيات الوهابية تكاد تخلو من أي موقف حيال القضايا العربية والإسلامية

وحتى حين جرت أول محاولة لاحتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٠٧، لم يصدر ما يفيد باعتراض علماء الوهابية، بل إن الاحتلال الإنجليزي لمصر عقب اندلاع الثورة العرابية سنة ١٨٨٢ والذي دام حتى سنة ١٩٢٣ لم نجد موقفاً لعلماء الوهابية من احتلال أرض الكنانة، وكذا الحال بالنسبة للسودان أو الصومال، أو العراق التي يتباكى عليها السلفيون الوهابيون اليوم لأنها أصبحت تحت حكم الأغلبية الشيعية، فلم يصدر بيان واحد ولو عن طريق الخطأ حين دخلت القوات الإنجليزية البصرة سنة ١٩١٤، وتوالت عمليات احتلال المدن العراقية الواحدة تلو الأخرى بدءاً من البصرة عام ١٩١٤، ومروراً بالكوت سنة ١٩١٦،



الوهابية عدو للثورات.. صمتت دهراً ونطقت كفراً!

فبغداد ١٩١٧، والموصل سنة ١٩١٨، وبقيت بريطانيا تحكم العراق تحت الإنتداب. وحين وقعت ثورة العشرين ضد الإنجليز سنة ١٩٢٠ لم يصدر بيان مناصرة من علماء الوهابية لثورة الشعب العراقي.

وبمناسبة الثورة الليبية التي يحاول الوهابيون إظهار أنهم من أشد المناصرين لها والمدافعين عن حقوق الشعب الليبي، نذكّرهم بالإحتلال الإيطالي لليبيا في أكتوبر ١٩١١، حيث صدرت البيانات المندّدة بالغزو الايطالي والمطالبة بالجهاد ضد المستعمر دفاعاً عن بيضة الإسلام، ولم نقرأ بياناً من علماء الوهابية يندّد بالغزو الإيطالي، أو يفتي بحرمة تمكين غير المسلم من بلاد المسلمين.

ولنا في قضية فلسطين وقفة مرارة، فقد جرت ويلات على فلسطين الأرض والشعب والمقدّسات ولم يصدر ما ينبيء عن حميّة وهابية على الإسلام أو المسلمين، فقد قامت بريطانيا باحتلال فلسطين ودخلت غزّة عبر مصر بعد قتال مع القوات العثمانية (التي لم يناصرها الوهابيون لا في السلم ولا في الحرب بل اعتبروها جزءً من دولة يعتبرونها كافرة مبتدعة وهي الدولة العثمانية)، ثم احتلوا بئر السبع ويافا وفي عام ١٩١٧، دخلوا القدس، وهو العام نفسه الذي أطلق وزير الخارجية البريطانية بلفور وعده بإقامة وطن قومي لليهود، وثم أعلن الانتداب البريطاني رسمياً على فلسطين في مايو ١٩٢١، واستمر حتى قيام الدولة اليهودية سنة ١٩٤٨. وقد جرت أحداث كثيرة خلال تلك الفترة من بينها ثورة ١٩٣٦ والتي استمرت ثلاث سنوات متتالية، ولم يظهر ما يفيد بأن علماء الوهابية تصدّوا لمثل تلك الأحداث المأساوية الكبرى، بل إن ما قام به الملك سعود (ولي العهد حينها/ اي عام ١٩٣٣) في زيارته الى فلسطين كان بهدف القضاء على الثورة، حتى خاطبه الشاعر الشهيد عبد الرحيم محمود:

يا ذا الأمير أمام عينك شاعرٌ/ ضمّت على الشكوى المريرة أضلُعهْ

المسجد الأقصى أجئت تزورهُ؟/ أم جئت من قبل الضياع تودّعه؟

وما جرى على فلسطين من قبل الإنجليز جرى شبيهاً له في شرق الأردن التي كانت من نصيبهم بموجب مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠، فأصبحت الأردن تحت الانتداب البريطاني سنة ١٩٢٣، وكذا يقال عن المغرب التي لا يزال جزء منها ضمن السيادة الأسبانية في سبتة ومليلة.

أما الاستعمار الفرنسي الذي تشكّل الجزائر عنوانه الأبرز لبشاعة صوره وبسالة صورة المقاومة ضده، فقد سقطت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي منذ العام ١٨٣٠ لغاية ١٩٦٢، ولم يتذكّر الوهابيون علماء أو أمراء هذه المنطقة العزيزة التي تغنّى شعراء العرب ومناضلوهم وعلماؤهم ببطولة الشعب وثورته وتعلّم منها دروساً في الكفاح. وبعد احتلال الجزائر تسهّلت مهمة الإستعمار الفرنسي في تونس التي أجبرت الباي على توقع معاهدة باردو سنة ١٨٨١ ومن ثم معاهدة المرسى ولم تنل تونس إستقلالها الا سنة ١٩٥٦، وهو نفس العام الذي حصلت فيه المغرب ايضاً على استقلالها.

دول عربية أخرى مثل جيبوتي وسوريا ولبنان خضعت للنفوذ الفرنسي أو الاحتلال عبر الانتداب، ولكن حين نطالع بيانات علماء الوهابية في نجد وكتبهم لا نجد موقفاً واحداً لافتاً كالذي نجده يفيض حماسة وتحريضاً على الثورة ضد الدول التي تعتبر خصوماً على خلفية طائفية كما في سوريا أو العراق أو لبنان أو البحرين ولكن بصورة مناقضة.

من يراجع الأدبيات السياسية الوهابية لا يعثر على مواقف لاهبة كالتي برزت في العقود الثلاثة الأخيرة، كما في قضية أفغانستان، أو الشيشان أو باكستان وكشمير وحتى فلسطين وسوريّة، فهي قضايا طارئة فرضها الصراع الدولي، ولأن السعودية كانت ولا تزال جزءً من لعبة الكبار خلال الحرب الباردة، فإن من الطبيعي أن تشجّع حلفائها في الداخل على الإنخراط في موضوعات الغرب، ولكن ضمن حدود رسمتها لهم. وإلا مالذي دفع علماء الوهابية وعلى نحو عاجل الى تشجيع الشباب على الهجرة والجهاد في أفغانستان، وكفلت لهم الغطاء الديني والمالي

والسياسي والأمني، ولماذا لم نجد هذا النفير في موضوعات أشد خطورة وأهمية في فلسطين مثلاً؟!.

غابت كل القضايا المصيرية المطروحة إبــان الفترة الاستعمارية عن سمع ونظر الوهابيين، وكل ما يقال عن مواقف تاريخية جاءت متأخرة، وأن إمعان النظر في المتأخر منها نجده متخاذلاً في جوهره، كالمواقف المتحوّلة لدى الشيخ بن باز أو من جاء بعده مثل الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، وهي مواقف تنطوي على تبريرات متسامحة في الصلح مع الكيان الاسرائيلي، الأمر الذي يضعها في سياق مبادرة الاستسلام التي قدّمها الملك عبد الله في مارس ٢٠٠٢، فكانت أسوأ من مبادرة الملك فهد في فاس العام ١٩٨١، أو تحريم التظاهر من أجل أهالي غزة في العدوان الاسرائيلي في ديسمبر ٢٠٠٨ ـ يناير ٢٠٠٩.

بعد هذا الإستعراض المقتضب نقترب من الصورة التي حاول محمد طعيمة أن يرسمها عن الوهابية وتاريخ التبعية للغرب، حيث ينطلق من الرؤية المحقونة بالزهو والتباهي لرئيس الوزراء البريطاني الأسبق ونستون تشرشل الذي قال بأن (العرب مدينون لبريطانيا، وحدها، بوجودهم كدول. نحن من خلقها). مع أن هذا القول فيه مغالطات كبيرة للغاية كون بريطانيا كانت مسؤولة عن خلق دولتين وجدا من العدم وهما الدولة العبرية والدولة السعودية، إضافة الى الدولة الأردنية. أما بقية الدول فهي عريقة كبلدان ثابتة على خرائط الدول. لكن أشهر رؤساء وزراء الإمبراطورية، التي لم تكن تغرب عنها الشمس، كان محقاً نسبياً في ما يتعلق بعرب الخليج.

يقول طعيمة، في ذاكرة تشرشل، ومن سبقوه في رسم (خرائطنا)، لعبة شعبية بريطانية يتقاتل فيها (الأسقف) و(الشيخ/رجل الدين) محمد علي، مؤسس مصر المدنية الحديثة، الذي لم يكن شيخاً بالطبع، لكنّه اللعب بالدين.

في كتابه (الإفريقية الآسيوية)، الصادر في ١٩٥٦، يُثمن المفكر الجزائري الإسلامي مالك بن نبي (تفادي ثورة يوليو المصرية ما أراد الغرب أن يسجن فيه العالم الإسلامي، باستدراجه للتركيز على قضايا جانبية وإدارة الظهر للقضايا الأساسية وللتوجهات الكبرى، ليعطّل أو حتى يوقف تطور المسلمين). كانت دولة عبدالناصر نموذجاً متطوراً نسبياً لتجربة محمد علي.

ويلفت طعيمة الى أن نموذج محمد علي بقي (عفريتاً) يخشى الغرب تكراره، عبر بناء دولة مدنية قادرة على حماية ثروات شعوبها، فكان (الإستدراج) هو الوجه الثاني لـ (تديين) صراعه مع الشرق العربي. وهو، وإن حافظ على (صليبية) خطابه المحلي في صراعه مع العرب، حتى في لعب الأطفال، طوّر توظيفه للدين عربياً ليحوّله إلى (سوس داخلي) ينخر أية فرص لتقدم العرب/ المسلمين. من أجل ذلك، كما يخلص طعيمة في قراءته لتجربة الاستعمار في لعبة التديين، إستحضر عدواً تاريخياً لمدنية محمد علي، أي تحالف آل سعود والوهابيين، الذين قضى والي مصر على دولتهم الأولى، وأذلّهم إبنه إبراهيم باشا بإجبارهم على سماع الموسيقى!

كانت الوهابية هي (السوس) التي رأى (خالق الخرائط) أنّها ستستدرج الشرق العربي إلى نمط فكري ديني، يُلهي شعوبه عن أي تقدم.

قبل الربيع العربي، ومنذ عقود، يعايرنا الغرب بـ (واحة الديموقراطية الوحيدة) في المنطقة، إسرائيل. وقبل سنوات، دشّن حملة ابتزاز لنظم حكمنا، شعارها الدمقرطة، بالتزامن مع حربه ضد (الإرهاب الإسلامي). قد يرد بعضنا على الغرب بأنّ إرهاب (القاعدة) صُنع في مطابخ استخباراته تحت شعار الجهاد ضد الشيوعية. وقتها كان المسؤولان عن الملف إقليمياً هما نائب رئيس مصر حسني مبارك، وولي عهد المملكة العربية السعودية عبدالله آل سعود. لكن الرعاية الغربية لـ(سوس) الإسلام أقدم تاريخياً من القاعدة.

من يراجع الأدبيات السياسية الوهابية لا يعثر على مواقف لاهبة كالتي برزت في العقود الثلاثة الأخيرة، في قضايا عيدة ونائية

ويمضي طعيمة في قراءة نقدية للعلاقة المجذومة بين الوهابية والاستعمار الغربي، ويضيء على نقاط التناقض بينهما، ويقول بأن من (أشيك) شعارات الدمقرطة الغربية هي (تمكين المرأة). يقول طعيمة (نحن العرب لدينا إمرأة عربية هي فاطمة الزامل السبهان القويعي، التي كانت «مُمَكنة» فعلاً قبل مائة عام، في قلب البادية، وقبل أن تمنح دول أوروبية عديدة حق التصويت لنسائها. حكمت فاطمة إمارة حائل في ١٩١١، كوصيّة على حفيدها سعود الرشيد، الذي كان طفلاً حين قتل الأمير سعود الحمود الرشيد، تاسع حكام الإمارة في ١٩٠٨. كان الطفل منفياً لدى أخواله، لكن «نظام» توارث العرش حماه، ليُستدعى ويتولى الحكم تحت وصاية خاله، ثم جده. وبعد وفاتهما بالتوالي، إختار شيوخ الإمارة جدته فاطمة وصية وحاكمة. كانت مثقفة وذات وعي سياسي متطور، ملأت الخزانة ودعمت الأمن الداخلي والعلاقات الخارجية، وتميزت كـ«قائدة للجيش النظامي ومُطورة لخطط تسليحه». أثناء وصايتها الرسمية، لم تخض أي حرب، فآل سعود، العدو الأول لحائل، وقّعوا إتفاقية ترسيم الحدود مع الإمارة في ١٩٠٧، لكن سياسة فاطمة مهّدت لأكبر إنتصار لحائل على آل سعود، في صراعهما الذي يعود للقرن الثامن عشر. هكذا، بعد سنة واحدة من تسليمها الحكم نظرياً لحفيدها وعمره ١٥ عاماً، كانت تُلحق بالسعوديين هزيمة افتقدوها منذ ١٩٠٢، عُرفت بـ (معركة جراب)، لتسترد إمارة الجوف وتوابعها. قالت المندوبة السامية

البريطانية غرترود بيل بأنّه (لا أحد يكره الوهابيين والسعوديين كما فاطمة السبهان). حين قُتل الحفيد، بعد وفاة الجدة، ترك ضمن زوجاته الأميرة الفهدة، ليتزوجها في ما بعد عبد العزيز، مؤسس دولة آل سعود الثالثة، وتنجب له عبدالله، الملك الحالي، والأميرتين صيته ونوف.

كانت لإمارة حائل عاصمة ولغة وديانة رسمية، ودستور عُرفي يصف نظام حكمها بالملكي وينظم توارثه. بعد إرهاصات إمتدّت لأكثر من قرن، تأسّست رسمياً في ١٨٣٤، على يد عبدالله وأخيه عبيد العلي الرشيد. وفي عصرها الذهبي ١٨٧٣ ـ ١٨٩٧، لم يخف حاكمها محمد العبدالله الرشيد إعجابه بتجربة محمد علي.

لا نتحدث عن كيان عابر، بل عن دولة توسعت لتضم بين ١٨٥٠ و١٩٠٢، المناطق ما بين جنوب دمشق وشمال نجران قرب اليمن، وما بين حدود الحجاز حتى نجد. إنتهت إمارة حائل في ١٩٢٠ على مذبح (الإخوان)، الاسم الرسمي لعصابات آل سعود المُقاتلة، التي تزخر الوثائق البريطانية بقصص وحشيتها ضد مُخالفي مشروعها الديني، الوهابية، الذي تتزاحم في خطابه، ظاهرياً، شعارات عداء الغرب وديانته. كانت لندن مموّل (إخوان) آل سعود ومصدر تسليحهم.

في ١٩٢٧، حلّ بن سعود عصابات الإخوان وذبح قادتها. خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين، تنافست ثلاثة مشاريع على حكم جزيرة العرب العائمة على النفط: آل رشيد/حائل، آل سعود/نجد، الهاشميون/الحجاز. وحدها العائلة السعودية كانت الأوثق ارتباطاً بالغرب، ومن عاصمته المركزية حينئذ، لندن، تأتي عطايا وأسلحة شيوخها. والعائلات كلّها ترد شرعيتها لشعارات دينية، الفارق الوحيد بينها في (مفهوم) الإسلام الذي تريد السيطرة به.

إختفت دولة آل الرشيد، وتمّ تعويض الهاشميين بـ(اختلاق) إمارة شرق الأردن كـ(كيان وظيفي). إنحاز الغرب لبقاء وتوسع المشروع السعودي الوهابي، الأكثر عداوة لثقافته، لكنّه عملياً يستدرج المسلمين نحو مزيد من التخلف. إنحاز، خالق الخرائط، لدولة يُلهينا خطابها الديني بعداء (الغرب الصليبي)، بينما سياستها تصب في خزانة الغرب الناهب.

الوهابية وربيع العرب

لم يلتزم علماء الوهابية الصمت حيال ما جرى في تونس بل سارعوا لإدانتها وضرورة إطاعة ولي الأمر بن علي، خاصة وأن التظاهرات تسبب الفوضى والفتنة وتخدم الشيطان! ولمّا اندلعت المظاهرات في مصر عارضها علماء الوهابية والمفتي العام واعتبروها مدخلاً للفتنة، والفوضى، وتخريب المصالح وتعطيلها، وحين انتصرت ثورة الشعب المصري بطريقة لم تؤدِ الى ما ذكره العلماء لم يبارك العلماء للشعب المصري خلاصه من طاغوت أو حتى يعزّيه في شهدائه، بل ما لحظنا هو خروج الجماعات السلفية الوهابية من أوكارها في مصر لتنخرط في الثورة بعد نجاحها لجهة حصاد الثمار ومقاسمة الشعب المصري الثائر مكاسب الثورة. فإذا كان علماء الوهابية لا يؤمنون بالثورة ويعتبرونها عملاً غير صالح، لماذا أجازوا لأنصارهم في مصر بركوب موجة الثورة، وصاروا يرفعوا شعاراتها بعد تحريفها مثل (الشعب يريد تحكيم الشريعة) وأمثالها، أليست تلك انتهازية فاضحة؟

في ليبيا، التي حتى وقت قريب كان بعض مشايخ الصحوة مثل الشيخ سلمان العودة والشيخ عايض القرني يزورونها ويقبلون أعتاب حكامها، بدعوة من نظام معمر القذافي وأبنائه، ويدخلون في وساطة بين النظام والجماعة الليبية المقاتلة وهي جماعة سلفية تحمل فكر الوهابية، وبمجرد أن اندلعت الإحتجاجات الشعبية فيها حتى بدأت عملية (لي الألسن)، في محاولة لتصوير أن ما كان يجري في الماضي ليس سوى جزء من (النضال) ضد العقيد القذافي الكافر (بحسب فتوى ناصر العمر)!

لا نسمع من علماء الوهابية من يتحدث عن الثورة الشعبية في اليمن أو الثورة الشعبية في البحرين، وهما ثورتان سلميتان وللغالبية الشعبية في البلدين مطالب مشروعة ومحقّة يعبّرون عنها بطريقة سلمية وحضارية. ما يلفت أن الموقف الوهابي متطابق تماماً مع الموقف الأميركي والغربي حيال ثورتي اليمن والبحرين، حيث لا يعتبرهما الأميركيون جزءً من ربيع العرب، ولذلك يسقط المسؤولون الأميركيون ثورتي اليمن والبحرين من أحاديثهم وتصريحاتهم عن ربيع العرب.

وما يتطابق في تصريحات الوهابية والغرب هو التأييد المطلق للثورة في سورية، وهي ثورة تستحق التأييد على كل حال، ولكن ليس على سبيل الإبتزاز والإنتهازية، وإنما من أجل عيون الشعب السوري وحده وليس من أجل عيون الغرب أو مصالح فئوية وطائفية، لأن الشعب السوري، شأن الشعوب العربية الأخرى يستحق الحرية والديمقراطية ونظام عادل، ولكن هذا التأييد الوهابي النادر جداً للثورة السورية دون باقي الثورات العربية يثير شبهة كبيرة، فهو الذي يمانع حد التحريم خروج التظاهرات المؤيّدة لسكان قطاع غزّة المظلومة والباسلة إبان العدوان الاسرائيلي في العام ٢٠٠٨ ـ٢٠٠٩، مالذي يدفع به للتحريض على قتل ثلث السكان في سورية من أجل أن ينعم الثلثان، كما قال صالح اللحيدان، رئيس مجلس القضاء الأعلى السعودي السابق. ففي أي دين لله عزّ وجل أحلّ هذا السفك السفيه والمفرط للدماء، فيما شنّت كل حملات التهويل الممكنة في الداخل السعودي من أجل منع التظاهر، حتى تحوّلت الى مثابة (الخروج عن الملّة)، و(خيانة الوطن)، و(الضلال المبين عن دين سيد المرسلين)، فبأي حديث عن الثورات تؤمنون، وأنتم في غيّ الغرب سادرون؟

الـوهـابـيّــة: مـذهـب الـكـراهـيـة

الجزء الرابع: جدلية تكفير الكافر (القسم الأول)

سعد الشريف

إن أول ما يعثر به الباحث في الأدبيات الوهابية، وفي موضوعة التكفير على وجه الخصوص، هو هوية الكافر، ومن يصدق عليه حكم الكفر، وأيضاً مساحة التكفير ليس بالتعيين والعموم فحسب، أي على مستوى الأفراد والجماعات، بل على الأديان والمذاهب، وربما البلدان، حيث تكتسب صفة دار الإيمان أو دار الكفر، بما يسقط أي دعوى التكفير المعيّن، ويفتح أفق التكفير على مساحة تكاد تستوعب غالبية سكّان المعمورة.

ومادام محور الرؤية العقدية لدى الوهابية يتمركز على تقسيم الخلائق الى (مؤمنين وكفّار)، تصبح النتيجة القصوى (أن من أجمع أهل العلم على كفره وجب تكفيره) بحسب إبراهيم الأزرق. ولا يقتصر التقسيم عند حدّه الكلي، فهناك تقسيمات فرعية، فالمؤمنون ليسوا بالضرورة هم من ينتسبون لدين الإسلام، أو يعتنقونه عقيدة وشريعة قولاً وعملاً، ولكن ليس على الشاكلة الوهابية، ولكن هنا يصبح المؤمن خاضعاً لمعايير مختلفة قد لا تكون واردة في النصوص الدينية أو الواقع التاريخي للمسلمين، أو حتى في أقوال الأجيال الأولى في تاريخ الاسلام. بطبيعة الحال، فإن كل أتباع الديانات الأخرى، من الوجهة الوهابية، هم كفّار، وبذلك يصبح نحو خمسة مليارات إنسان كافراً في هذا الكون خارج أي نقاش حول تكفير المعيّن أو تكفير العموم، فالأصل أن هؤلاء جميعاً في التصوير العقدي الوهابي كفّار، ولهؤلاء أحكام خاصة بين ذمي، وحربي، ومعاهد، وغير ذلك، وما يترتب على ذلك من أحكام هو الأخطر من بينها: حرمة تعلّم لغتهم، والسفر الى بلادهم فضلاً عن الإقامة فيها، والتعامل معهم في بيع أو شراء، أو العطف على فقرائهم ومعاودة مرضاهم، كما تؤكد ذلك فتاوى كبار العلماء في الوهابية.

أما في الدائرة الإسلامية، فإن من ينتسب للإسلام ليس بالضرورة أن يكون مؤمناً، فقد يصدق عليه حكم الكفر أيضاً، وقد يكون ذلك فرداً أو جماعة، بحسب انطباق شروط الحكم. يقول الأزرق (ومما لا جدال فيه.. أن هناك مُعيّنين ممن ينتسبون إلى الإسلام هم كفار..)، وهنا ينشق الجدل عن مساحة بالغة التعقيد والخطورة، إذ يصبح التكفير مهمة دينية، كما يظهر من قاعدة (من لم يكفر الكافر يكفر). ولنتخيّل حال المؤمنين بديانة واحدة وهم يقسّمون أنفسهم إلى مؤمنين وكفّار، على أساس تصوّر أن من المسلمين كفّاراً.

ولكن السؤال: كيف يثبت كفر المسلم، وهل المطلوب تفتيش عقائد الناس، دع عنك المسلمين منهم خاصة، أو الحكم عليهم في الظاهر، وهل ارتكاب الذنب يخرج المسلم من دائرة الإيمان ويقذف به في دائرة الكفر، وأي الذنوب يؤول بصاحبه الى الكفر، ومن جاء بتقسيم الكفر الى درجات أصغر وأكبر؟

في التفصيل، تسقط دعوى حرمة تتبّع عثرات المسلم، فحين يخوض بعض الدعاة في تفاصيل سيرة شخص مسلم، وكيف تنكّب من الإيمان الى الكفر، وما هي الشواهد على ذلك، بما في ذلك تفاصيل لا يراها إلا من نصب نفسه مراقباً للناس. ولذلك، فإن السؤال هل إن ظهور كفر شخص ما لأناس دون آخرين يوجب الحكم عليه بالكفر، حتى وإن كان الآخرون لا يرون فيه ذلك؟ ومن وهب بعض الناس سلطة الحكم على ذلك الشخص بالكفر، هل آية من السماء، أو بيّنة من كتاب الله. وهل الإيمان ينعكس بالضرورة على الجوارح بحسب ما يراه هؤلاء، وماذا يقول هؤلاء في من يكتم إيمانه، أو يمنعه مانع من أن يظهر في هيئة لم يعتد عليها من نصبوا أنفسهم للحكم على الناس. طائفة من الأسئلة تتولّد من ثنايا عمليات البحث في النوايا والمقاصد المستترة، فإذا كان الإيمان يقع في القلب فمن له القدرة على الوقوف على حقيقته غير المطلّع على أسرار وما ضمرته القلوب.

مسيرة التكفير تبدو مرتّبة منطقياً، من وجهة وهابية بطبيعة الحال، تبدأ بإثبات فعل الكفر، ودرجته ثم تندلع جنوحات التكفير الى أبعاد مختلفة حيث يلزم أولاً تكفير الكافر، ومن لم يفعل ذلك يكون كافراً، رغم أن لا نصّ ثابت ووثيق يستند إليه في ذلك لا في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية الثابتة، إذ إن الإشكالية تبدأ في أصل التكفير، الذي بدت الآيات والأحاديث صارمة حازمة في إستعماله من أي طرف كان، وقد فهم الأولون من ذلك أن لو احتمل أحدهم واحداً بالمئة من ثبات المرء على الايمان لرجّحه على ماسواه وإن بلغت الشكوك والظنون نسبة ٩٩٪، لأن في ذلك صوناً لنظام مجتمع المؤمنين، ولكف يد العدوان بين المسلمين وحتى لا يكون دين الله الذي أنزله رحمة للعالمين سبباً للتطاحن والتحارب وسفك الدماء البريئة، أو نهب الأموال الحرام، أو هتك الأعراض التي حرّم الله سبحانه.

يقترح الوهابيون أصولاً في إقامة الحجة بتكفير المعيّن، ولكن لا تبدو أنها ملزمة كالأصول الأربعة التي وضعوها في إقامة الحجة على المعيّن، وقد تطرّقنا إلى ذلك سابقاً، ولكن نذكرها هنا لمطلب آخر، فالأصول الأربعة وهي: الجهل، والتأول، والإكراه، والخطأ. وهذه الأصول لو طبّقت تطبيقاً صحيحاً لما أصاب أحداً من المسلمين سهم التكفير الوهابي.

ولكن هذه الأصول الأربعة تتعطّل قبل أن تدخل ميدان التكفير، الذي يتواجد فيه العامي، وطالب العلم، والعالم، وهؤلاء جميعاً يملكون، من وجهة وهابية، سلطة إصدار حكم بتكفير شخص أو فئة. وقد ذكرنا سابقاً مثال

العامي، كما نظّر له الشيخ حامد العلي، ونذكر هنا مثال طالب العلم. يقول الأزرق: (ما يجب على طالب العلم هو أن يكفّر من ثبت كفره أصلاً، كاليهود والنصارى، ومن ظهر أمرهم كالمرتدين الذين صرحوا بمخالفة الدين..). لم يضع الأزرق نهاية لسلطة طالب العلم، ولكنّه فصّل في تكفير (كل من بدر منه فعل أو قول كفري)، وطالبه بالبحث في الموانع والشروط (وهذا الأمر يحتاج إلى جهد).

السؤال هنا إذا كان طالب العلم يملك الجهد الذي يؤهّله للحكم بكفر شخص وإيمانه يصبح حينئذ مندرجاً في خانة غير طلبة العلم، بل صار، بمعنى ما، من العلماء المجتهدين. فإذا كان كل طلبة العلم، على وجه العموم، يفعلون هذا الأمر أصبحنا أمام قضية خطيرة، لأن انتشار سلاح التكفير في أيدي عدد كبير من الأفراد يثير الشكوك ويبعث على الخوف ولا يترك أساساً لعلاقة سويّة بين الناس.

ومن غرائب ما تقرأ عن تأويل عبارات بعض من يبدو في ظاهرها الكفر، أن من حكم الشيخ إبن تيمية بكفره كابن عربي يغدو كافراً ولا يجرؤ أحد على مخالفة رأيه، حتى وإن فهم عبارات إبن عربي بغير الطريقة التي فهمها الشيخ، ولكنه لا يريد أن يباين الحكم عليه حتى لا تنطبق عليه قاعدة (من لم يكفّر كافراً فهو كافر).

ولابد، رغم ذلك كله، من إنصاف الأزرق في بعض الآراء التي خالف فيها التيار الوهابي العام، كقوله بأنه (ليس لزاماً علي أن أكفّر من تكفر أو يكفّره فلان أو أن أبحث في كفره أصلاً)، وكذلك قوله: (ولم يكلفني الشارع بالجلوس على منصة عالية ومن ثم الحكم على فلان أو علان، ولا أظن أن معك دليل يلزم بالنظر في أقوال البشر ومن ثم الحكم عليهم!)[1].

على الضد من الأزرق، كتب د. عمر المقبل، مقالة بعنوان (بل هم كفّار)، حمل فيها على من أسماهم (النخبة المثقفة)، في بلاده، لأنهم عارضوا الإسراف في التكفير من قبل علماء الوهابية، الذي دافع عنهم واعتبر التكفير موضوع اختصاص ومن (القضايا الكبار التي لا يتجشمها إلا كبار أهل العلم،الذين رسخوا فيه، وأمضوا زهرة أعمارهم في تحصيله ومدارسته، كقضايا التكفير..).

المقبل وفي رد فعل على تناول الكتّاب المحليين لمسألة التكفير بعد الحادث عشر من سبتمر وكيف ساهمت في التشجيع على العنف والتطرف الديني. وقد حظيت مقالات الكتّاب شعبية واسعة كما يعترف المقبل نفسه حين قال (كان الناس مغرمون بكل جديد، ومولعون بكل غريب..). ومن بين القضايا التي صارت موضع اهتمام الكتّاب قضية التكفير، التي اعتبر المقبل سوء استخدامها (من أكبر أسباب الشطط والانحراف في الكتابة في هذا الموضوع).

قضية التكفير، أو قضية (الأسماء والأحكام) بحسب الإصطلاح الشرعي، والمتعلّقة بـ (الايمان والتكفير والتفسيق)، تتبوأ موقعاً مركزياً في الأدبيات الوهابية. ولا يتردد المقبل في استعادة المقولات التكفيرية الراسخة: المؤمن من حكم الله عليه ورسوله بالإيمان، والكافر من كفّره الله ورسوله. ولكن كيف نعرف ذلك؟ إن كان الأمر متوقفاً على الأسماء، فليس هناك قائمة بأسماء من كفّره الله ورسوله، وإن كان بالأفعال فمن يقول أن الفهم الوهابي للنص الديني وحده الذي يسبغ على الأفعال صفة الإيمان أو صفة الكفر.

لاريب أن المقبل يستعير من المنظومة العقدية الوهابية مفاهيم الإيمان والكفر التي لا تصلح لسوى الله سبحانه وتعالى، فإن كان الله ورسوله قد حكما على شخص بالإيمان أو بالكفر، فهل منح المؤمنين علماً تفصيلياً بهم، سوى ما أفصح القرآن الكريم عن نماذج منهم. يقول المقبل بأن الحكم بالكفر والايمان وتنزيلها على الأعيان يرد الى (الراسخين في العلم، وليس لآحاد الناس)، ولكن لحظنا في مواقع سابقة بأن العامي وطالب العلم قد يحكمان أيضاً بإيمان فرد أو كفره، كما لفت العلي والأزرق، بل هناك أمثلة جمّة في هذا الصدد.

عودٌ إلى حملة المقبل على النخبة المثقّفة، حيث أن مبرر حملته هو أن الأخيرة عارضت استعمال التكفير بطريقة مبتذلة. كتب المقبل: (وأصبح هؤلاء المنهزمون يتحاشون وصف غير المسلمين بالكفر..)، ويضيف: (ولم يعرف هؤلاء أو تجاهلوا أن تسمية أتباع الملل الأخرى بـ"الكفار" يتضمن في دلالته الحكمَ على دياناتهم بالبطلان، في حين أن تسميتهم بـ"غير المسلمين" أو "غير المؤمنين" لا يتضمن هذه الدلالة الشرعية المهمة!).

ولنا وقفة تأمل هنا عند هذا المصطلح (غير المسلمين) أو (غير المؤمنين) وضرورة بيان الخطأ الذي وقع فيه الحشويون الذي يقرؤون آيات القرآن الكريم دون تدبّر. المقبل طبّق مفردة الكفّار على أهل الكتاب دون تمعّن ولا تأمّل، كاستعماله آية من سورة البيّنة (إن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خالدين فيها أولئك هم شرّ البرية). ولو تأمّل المقبل قليلاً في الآية، لما توصّل الى القول بأن (أطلق الله ـ تعالى ـ وصف الكفر على الوثنيين وأهل الكتاب، فهم في مقابل المسلمين كفارٌ بلا ريب..). ولو صحّ مثل هذا الفهم لما كان ثمة حاجة الى عبارة (الذين كفروا من) ولبدأت الآية على الفور بـ (أهل الكتاب والمشركون في نار جهنم) باعتبارهم كفّاراً، ولكن الآية المباركة دقيقة في تحديد بعض أهل الكتاب بأنهم كفروا (الذين كفروا من أهل الكتاب..). بل هناك آيات تمدح النصارى في نفس الآية التي تذم اليهود (لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ولتجدّن أقربهم مودّة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً وأنهم لا يستكبرون).

ونجد وصفاً لأتباع المسيح عيسى بن مريم (عليه السلام) في القرآن الكريم (وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة)، وجاء ذلك لتتطابق مع آية أخرى (وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق يقولون ربنا آمنا فاكتبنا مع الشاهدين). وفي آيات أخرى دلائل عظيمة ودقيقة كقوله تعالى: (وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل إليكم وما أنزل إليهم خاشعين لله لا يشترون بآيات الله ثمناً قليلاً أولئك لهم أجرهم عند ربهم إن الله سريع الحساب)، وقوله تعالى: (الذين آتيناهم الكتاب من قبله هم به يؤمنون وإذا يتلى عليهم قالوا آمنا به إنه الحق من ربنا إنا كنا من قبله مسلمين، أولئك يؤتون أجرهم مرّتين بما صبروا ويدرءون بالحسنة السيئة ومما رزقناهم ينفقون وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه وقالوا لنا أعمالنا ولكم أعمالكم سلام عليكم..) الخ الآيات (القصص ٥٢ ـ٥٥).

فهذه الأحوال إنما ذكرت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الذي سمح لوفد نصارى نجران وكان مؤلّفاً من ٧٠ رجلاً، حضروا المسجد النبوي وكان رسول الله صلى الله عليه والصحابة، وطلبوا الصلاة فيه فأذن لهم ومنع الصحابة من اعتراضهم فلم يمنعهم من دخول مسجده أو يأمرهم بالدخول في الإسلام، بل أحسن معاملتهم، وخاطبهم بودّ ورحمة، لأنه نبي الرحمة (فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظّاً غليظ القلب لانفضوا من حولك)[2].

العهد النبوي للنصارى

ولأولئك الذين قالوا بأن حدث ذلك بغرض تقريب النصارى واستمالتهم، فإنّ كتاب العهد الذي وقّع عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم لنصارى نجران وعموم النصارى ينفي ذلك، بدليل ما اشتمل عليه العهد نفسه. وننقل هنا نص العهد من أجل دعوة القارىء الكريم للتأمل في أبعاده ومضامينه البعيدة والعظيمة، ومن أجل المقارنة بينه وبين الأحكام الصادرة عن الذين يزعمون بأنهم يقتفون سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنّته، وأحكامه.

فقد جاء في نص العهد ما يلي: (بسم الله الرحمن الرحيم: هذا كتاب كتبه محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب، رسول الله إلى الناس كافة، بشيراً ونذيراً، ومؤتمناً على وديعة الله في خلقه، (ولئلاً يكون للناس على الله حُجة بعد

الرسل والبيان وكان عزيزاً حكيماً) للسيد إبن الحارث بن كعب، ولأهل ملته، ولجميع من ينتحل دعوة النصرانية فى شرق الأرض وغربها، قريبها وبعيدها، فصيحها وأعجمها، معروفها ومجهولها، كتاباً لهم عهداً مرعياً، وسجلاً منشوراً، سنّة منه وعدلاً، وذمة محفوظة، من رعاها كان بالإسلام متمسكاً، ولما فيه من الخير مستأهلاً، ومن ضيّعها ونكث العهد الذى فيها، وخالفه إلى غيره، وتعدّى فيه ما أقرت، كان لعهد الله ناكثاً، ولميثاقه ناقضاً، وبذمته مستهيناً، وللعنته مستوجباً، سلطاناً كان أو غيره، بإعطاء العهد على نفسى، بما أعطيهم عهد الله وميثاقه، وذمة أنبيائه وأصفيائه، وأوليائه من المؤمنين والمسلمين، فى الأولين والآخرين: أن أحمى جانبهم، وكنائسهم وبيعهم وبيوت صلواتهم، ومواضع الرهبان، ومواطن السياح، حيث كانوا من جبل أو واد، أو مغار، أو عمران أو سهل، أو رمل، وأن أحرس دينهم وملتهم أينما كانوا، من برّ أو بحر، شرقا وغربا، بما أحفظ به نفسى وخاصتى، وأهل الإسلام من ملتى، وأن أدخلهم فى ذمتي وميثاقي وأماني، من كل أذى ومكروه أو مؤونة، أو تبعة، وأن أكون من ورائهم، ذاباً عنهم كل عدو، يريدني وإياهم بسوء، بنفسى، وأعوانى، وأتباعى، وأهل ملتى. ولا نغير أسقفاً عن أسقفيته، ولا راهباً عن رهبانيته، ولا سائحاً عن سياحته، ولا هدم بيت من بيوت بيعهم، ولا إدخال شيء من بنائهم فى شيء من أبنية المساجد، ولا منازل المسلمين، فمن فعل ذلك فقد نكث عهد الله وخالف رسوله، وحاد عن ذمة الله، وأن لا يحمل الرهبان والأساقفة، ولا من تعبّد منهم، أو لبس الصوف، أو توحّد في الجبال والمواضع المعتزلة عن الأمصار شيئاً من الجزية أو الخراج، ولا يجبر أحد ممن كان على ملّة النصرانية كرهاً على الإسلام، ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هى أحسن، ويخفض لهم جناح الرحمة ويُكفّ عنهم أذى المكروه حيث كانوا، وأين كانوا من البلاد. وإن أجرم أحد النصارى، أو جنى جناية، فعلى المسلمين نصره، والمنع والذود عنه، والدخول فى الصلح بينه وبين من جنى عليه. ولا يُرفضوا، ولا يُخذلوا، ولا يُتركوا هُمَّلاً، لأني أعطيتهم عهد الله على أنّ لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين، حتى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم، وفيما عليهم. ولا يحملوا من النكاح شططا لا يريدونه، ولا يكره أهل البنت على تزويج المسلمين، ولا يضاروا فى ذلك إن منعوا خاطباً وأبوا تزويجاً، لأن ذلك لا يكون إلا بطيبة قلوبهم، ومسامحة أهوائهم، إن أحبوّه ورضوا به. إذا صارت النصرانية عند المسلم، فعليه أن يرضى بنصرانيتها، ويتبع هواها فى الاقتداء برؤسائها، والأخذ بمعالم دينها، ولا يمنعها من ذلك، فمن خالف وأكرهها على شيء من أمر دينها، فقد خالف عهد الله وعصى ميثاق رسوله، وهو عند الله من الكاذبين. ولهم إن احتاجوا فى مرمّة بيعهم وصوامعهم، أو شيء من مصالح أمورهم ودينهم، إلى رفد من المسلمين وتقوية لهم على مرّمتها، أن يُرفدوا علي ذلك ويعاوَنوا، ولا يكون ذلك ديناً عليهم، بل تقوية لهم على مصلحة دينهم، ووفاء بعهد رسول الله موهبة لهم، ومنّة لله ورسوله عليهم. ولهم أن لا يُلزم أحد منهم بأن يكون فى الحرب بين المسلمين وعدوهم، رسولاً، أو دليلاً، أو وناً، أو عيناً، ولا شيئاً مما يُساس به الحرب، فمن فعل ذلك بأحد منهم، كان ظالماً لله ولرسوله عاصياً، ومن ذمته متخلياً، ولا يسعه فى إيمانه إلا الوفاء بهذه الشرائط التي شرطها محمد بن عبدالله رسول الله لأهل ملّة النصرانية. واشترط عليهم أموراً ألا يكون أحد منهم عيناً ولا رقيباً لأحد من أهل الحرب على أحد من المسلمين في سرّه وعلانيته، ولا يأوي منازلهم عدواً للمسلمين، ولا ينزلوا أوطانهم ولا ضياعهم ولا في شيء من مساكن عبادتهم ولا غيرهم من أهل الملّة، ولا يرفدوا أحداً من أهل الحرب على المسلمين بتقويته بسلاح ولا خيل ولا رجال ولا غيرها، ولا يصانعوهم، وأن يُقْروا من نزل عليهم من المسلمين ثلاثة أيام بلياليها في أنفسهم ودوابّهم، يبذلون لهم القِرى الذي منه يأكلون، ولا يكلّفوا بغير ذلك، وإن احتيج إلى إخفاء أحد من المسلمين عندهم في منازلهم ومواطن عباداتهم أن يؤوهم ويرفدوهم ويواسوهم في عيشهم ما كانوا مجتمعين، وأن يكتموا عليهم، ولا يظهروا العدّو على عوراتهم ولا يخلوا شيئاً من الواجب عليهم. ومن نكث شيئاً من هذه الشرائط وتعدّاها إلى غيرها فقد برئ من ذمة الله وذمة رسوله وعليهم العهود والمواثيق التى أُخذت عن الرهبان وأخذتها، وما أخذ كل نبي على أمته من الأمان والوفاء لهم وحفظهم به، ولا يُنقض ذلك ولا يتغير حتى قيام الساعة). وشهد على هذا الكتاب الذى كتبه محمد بن عبدالله بينه وبين النصارى: عتيق بن أبى قحافة، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبى طالب، وأبي ذر، وأبوالدرداء، وأبوهريرة، وعبدالله بن مسعود، والعباس بن عبدالمطلب، والفضل بن العباس، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيدالله، وسعد بن معاذ، وسعد بن عبادة، وثمامة بن قيس، وزيد بن ثابت، وولده عبدالله، وحرقوص بن زهير، وزيد بن أرقم، وأسامة بن زيد، وعمار بن مظعون، ومصعب بن جبير، وأبوالغالية، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وأبوحذيفة، وخوات بن جبير، وهاشم بن عتبة، وعبد الله بن خُفاف، وكعب بن مالك، وحسان بن ثابت، وجعفر بن أبى طالب.

لاريب أن من يقرأ هذا النص العظيم سيصاب بالدهشة، لأن محتويات العهد تخالف تماماً كل ما صدر من فتاوى ومادرج عليه العامة وطلبة العلم وبعض العلماء في توصيف أهل الكتاب، باعتبارهم كفّاراً، وما يترتب على ذلك من أحكام لاتمثّل هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تعاليمه. فالعهد النبوي أعلاه يؤسّس بل يؤصّل لحرية الاعتقاد وصونه، بل يعتبر العهد دليلاً راسخاً وعميقاً على أن الإسلام إنما جاء لحماية المعتقدات والأديان التوحيدية كافة، وصون أتباعها من كل ما قد تتعرض له من أخطار محدقة بهم لكونهم من هذه الديانة أو تلك. بل أرسى العهد أساساً حقوقياً متيناً حين جعل من بيوت المسلمين مأوى لكل أتباع الديانات الأخرى من أن يصيبها مكروه أو أذى من أحد من المسلمين أو من سواهم، ولم يقتصر الإيواء على الأنفس والأرواح بل تعدّى ذلك الى الممتلكات والأعراض.

إن تأكيد العهد النبوي على المسلمين بأن يعوا ويحفظوا كل ما جاء فيه وأن يرعوه حق الرعاية، ويعملوا بكل ما ورد فيه، حتى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ربط نكث العهد ببراءة الذمة من الله ورسوله، تغليظاً في عظمة العهد، وتشديداً على خطره، حتى عدّ من خالف العهد إنما نكث عهد الله ورسوله وهو من الكاذبين. ثم إن الشهود على العهد، وهم كبار الصحابة والصفّ الأول في مجتمع المسلمين، لدليل أضافي على أن الأمر لم يكن عادياً، ويكفي أنه وضع معياراً لامتثال المسلم لحقيقة الإيمان بالله ورسوله وملائكته وأنبيائه وكتبه.

ويحسب قراءة أمين عام اللجنة الوطنية للحوار الإسلامي المسيحي محمد السمّاك، أن العهد لم يكن للنصارى حصراً، وإنما للمسيحيين عموماً، والأمر الثاني أن الإلتزام الإسلامي بنص العهد لم يعد محدداً بمسلمي الفترة الزمنية التي صدر فيها (ولكنه نصّ ملزم لكل المسلمين في كل زمان ومكان وحتى قيام الساعة). واستند السمّاك في رأيه على ماجاء في المقدمة (هذا كتاب أمان من الله ورسوله، للذين أوتوا الكتاب من النصارى، من كان منهم على دين نجران، وإن على شيء من نحل النصرانية، كتبه لهم محمد بن عبدالله، رسول الله الى الناس كافة؛ ذمة لهم من الله ورسوله). وكذلك الفقرة (إنه عهد عهده الى المسلمين من بعده. عليهم أن يعوه ويعرفوه ويؤمنوا به ويحفظوه لهم، ليس لأحد من الولاة، ولا لذي شيعة من السلطان وغيره نقضه، ولا تعديه إلى غيره، ولا حمل مؤونة من المؤمنين، سوى الشروط المشروطة في هذا الكتاب. فمن حفظه ورعاه ووفى بما فيه، فهو على العهد المستقيم والوفاء بذمة رسول الله. ومن نكثه وخالفه الى غيره وبدله فعليه وزره؛ وقد خان أمان الله، ونكث عهده وعصاه، وخالف رسوله، وهو عند الله من الكاذبين)[٣].

في بحث موسّع بعنوان (حتى لا تبوء بها) للشيخ عبد الرحمن السحيم، والذي نشر في منتديات (مشكاة الإسلامية)، بعنوان (والله لا يغفر الله لفلان)، معالجة لمسألة التكفير. ورغم ما توهم المقدمة من أن السحيم يعارض المسارعة في التكفير، والجرأة عليه إلا أنه لا يلبث أن يتعثر بالأسس الوهابية في الايمان والكفر. لفت السحيم الى مشاهدة له بقوله (هالني أنني جلست إلى شاب يدرس في المرحلة الثانوية، زاده من العلم: قيل وقال! ولا يظهر عليه أثر

علم ولا التزام سنّة، رأيته يخوض في مثل هذه المسائل ـ أي مسائل التكفير ـ التي لو عرضت على عمر لجمع لها أهل بدر!). هذه المشاهدة، كما هو واضح، تثير سؤالاً من نوع آخر، يتعلّق بمصادر التثقيف، والتوجيه الديني التي تربى عليها هذا الشاب وغيره من الشباب ودفعته لتداول أمر خطير وعظيم كالتكفير وبطريقة عادية وشعبوية.

أسئلة بالغة الجديّة يطرحها السحيم: من يحكم على مسلم بالخلود في النار؟ ويخلص بجملة عظيمة: من يحمل راية التكفير الواسعة يستطيع أن يقول ذلك، بل لا بُدّ أن يقول ذلك!، ويمضي في خلاصاته: ومن يجروٌ على التكفير أو يتساهل في أمره فهو واقع في ذلك لا محالة!. ويفصّل السحيم في ذلك بحسب الترتيب المنطقي الوهابي: (إذا حكم على مُعيّن بأنه كافر فقد حكم بأن الله لا يغفر له، وقد قال بلسان حاله – إن لم يكن بلسان مقاله –: والله لا يغفر الله لفلان!).

ما يثير في عرض السحيم هو في ما يخلص إليه، حين يفطن إلى ما قد يفهم من كلامه أنه متسامح دينياً، ولذلك ما يلبث أن ينبّه قارئه السلفي/ الوهابي حصراً، والذي كما يبدو قد خصّه السحيم بكلامه في البحث، كقوله (وبعد هذا لا يُظنّ أنني أدافع عن أئمة الكفر، ولا أنافح عن أهل الظلم والجور، فلكل نظام وزارة أعلام!) ثم يمضي في لغة مدقعة (ولا أقصد الذين بدّلوا نعمة الله كفرا، وبدّلوا شرعه دساتير من زبالة أفكار الكفّار! ولا أعني الذين يُوالون الكفّار جملة وتفصيلاً). إذاً ما الهدف من كل ما عرضه السحيم سابقاً؟!

السحيم كما يبدو يحاول أن يمسك العصا من وسطها، فهو لا يريد أن يعتنق مبدأ التسامح الديني، حتى لا يقال عنه بأنه متساهل في دين الله، وممالىء لأهل البدع والكفر والضلال، وفي الوقت نفسه لا يريد أن يميل كل الميل مع التكفيريين، كما يوضّح ذلك في المقارنة بين شخص يتحدّث في مسألة يقال له إذا جانب الصواب: أخطأت، وشخص آخر يتحدث في ذات المسألة فإذا جانب الصواب قيل له: كفرت.

وبخلاف المتمسّكين بمبدأ تكفير الكافر، فإن السحيم ينصح أهل دعوته بما نصّه: (أخي: لن تسأل في قبرك إلا عن هذا الرجل الذي بعث فيكم. ما تقول فيه؟ ويوم القيام تُسأل في خاصة نفسك وعن من ولاّك الله عليهم. فدع عنك هذا الأمر فالسلامة لا يعدلها شيء)[٤].

من الآراء الملفتة للسحيم هو تقسيمه القوانين إلى: قسم يوافق الشريعة، وقسم يخالف الشريعة، وقسم لا يخالف ولا يوافق، وقد أجاز الصورتين الأولى والثالثة، واجتهد في الصورة الثانية (القوانين المخالفة للشريعة)، والتي قال بأنها محل النظر، مثل المحاكمات العسكرية، بحسب رأيه، وقال بأن (ليس كل حاكم خالف حكماً شرعياً يكون به كافراً) واستند في ذلك على كلام إبن أبي العز الحنفي في شرح العقيدة الطحاوية. وأورد كلاماً لافتاً (فلو علم الحاكم حكم الله ثم عدل عنه في قضية أو في مسألة فلا يكون كافراً كفراً يُخرج عن الملّة). ويضرب مثالاً بالقاضي الذي يعلم بحكم الله عز وجّل ثم يعدل عنه ماحاباة لشخص أو خوفاً من آخر، فإنه لا يكفر بهذا الفعل. ولكن السحيم تعثّر في هذه المسألة بالنهج الوهابي في تقسيم الكفر الى أكبر وأصغر، واعتبر فعل القاضي من باب (الكفر الأصغر، إلا أنه لا يخرجه ذلك عن الملة).

الغريب في تسامح السحيم ما قاله في مثال الحجاج بن يوسف الثقفي وما اشتهر عنه من سفك الدماء، بل سفك دماء بعض الصحابة مثل عبد الله بن الزبير، وسعيد بن جبير، ومحمد بن سعد بن أبي وقاص، وغيرهم الكثير من الصحابة والعلماء، وفي قضية سفك دماء هؤلاء الأعلام يعدل فيها عن شرع الله إلى رأيه وحكمه ومجونه وجنونه، والصحابة متوافرون (ومع ذلك لم يحكموا بكفره، وإن سموّه ظالماً، أو قالوا عنه: خبيثاً، ونحو ذلك، إلا أنهم لم يكفّروه). ولكن في المقابل، مابال علماء الوهابية ومشايخها المعاصرين قد تساهلوا في إطلاق حكم التكفير حتى بلغ من فرط استعماله أن خرجت طوائف لا حصر لها من دائرة الإسلام، بل أغلبية المسلمين صاروا بحسب المعايير الوهابية في مكان هم للكفر أقرب منهم للإيمان، مع أنّهم لم يفعلوا معشار بل دون ذلك بكثير مما فعله الحجّاج!

من وجهة نظر السحيم، فإن أفعال الكفر لا تكّفر صاحبها، سواء علم بذلك أم لم يعلم، فليس كل من فعل الكفر يعتبر كافراً. بل السحيم عقد موازنة بين آيتين في القرآن الكريم، غالباً ما يرجع علماء الوهابية إليهما في مقاربة مسألة الولاء والبراء. الآية تقول (يا أيها الذين آمنوا لا تتّخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولّهم منكم فإنه منهم)، وقد استخدمت الآية في التدليل على تكفير من يوالي الكفّار، ولكن السحيم يرد على أصحاب هذا الرأي بآية أخرى غفل عنها التكفيريون كقوله تعالى (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرّوهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين). فالله عزّ وجل أمر بالإحسان إلى طائفة من الكفار. ولعل أبلغ كلام في هذا المجال ما ورد في حديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ينهر خالد بن الوليد عن ضرب عنق من اعتقد أنه موال للكفار، فأجابه نبي الرحمة (إني لم أوّمر أن أنقّب قلوب الناس، ولا أشق بطّونهم).

في تواصل مع ردود على ما يعتبره شبهات في التكفير، ردّ السحيم على القائلين بأن تصريح الربا وتشريع أبواب البنوك الربوية وما يدخل في باب استحلال ما حرّم الله بأنه كفر صريح. ولكن السحيم يفصل بين فعل الإنسان للمعاصي والموبقات التي لا تخرجه من الإسلام إلا بعد استحلالها، أي الفرق بين العمل بها واستحلالها، فقد يعمل المرء عملاً كفرياً ولكن لا يعتقد بحليّته. ويعتبر هذا الفصل بين الفعل الكفري والإعتقاد بحليّته جديد في العقل التيولوجي الوهابي، وإن كتاب (تحكيم القوانين) للشيخ محمد بن ابراهيم، والشروحات اللاحقة التي جاءت عليه لا تنتصر لمثل هذا الرأي المتسامح.

السحيم الذي يبدو أنه يرد على كتاب (الكواشف الجليّة في كفر الدولة السعودية)، يعرض كل الشبهات التي تناولها الكتاب لإثبات خروج الدولة السعودية عن خط الإسلام. فإضافة الى الشبهات سالفة الذكر، فإنه عرض شبهات أخرى وردت في (الكواشف الجليّة..)، مثل اللجوء الى محكمة العدل الدولية، والإنضمام الى هيئة الأمم ومجلسي الأمن (وهم يحكمون بغير ما أنزل الله). وردّ علي ذلك بأن اللجوء الى تلك المؤسسات لم يكن طوعيّاً، بل قد يكون قهرياً، تماماً كما في حال أقيمت دعوى ضد مسلم في بلاد الغرب، التي تحكّم قوانين غير إسلامية، فهل يرفض المثول أمام قاضي المحكمة بحجة أنها محاكم دول كافرة!

وخلافاً للتقسيم الشائع في الأدبيات الوهابية، والتي غالباً ما تبدأ به أبحاثهم في التكفير، فإن السحيم يرد على شبهة تقسيم الناس الى فريقين: مؤمنين وكفّار، وعليه فإن الناس إما يوالون المؤمنين فهم منهم، وإما يوالون الكفّار فهم منهم. ويعلّق السحيم (ونسي هؤلاء أن ثمة فريقاً ثالثاً، وهم المنافقون). وينقل عمّا رواه مسلم عن المنافق والذي قال عنه بأنه (كمثل الشاة العائرة بين الغنمين، تعير إلى هذه مرة ، وإلى هذه مرة). فقد اعتبر السحيم وجود فئة المنافقين حائلاً أمام التسرّع في اطلاق صفة الكفر فقد يصدق عليهم صفقة النفاق وليس الكفر، مع أن المنافقين لهم حالات تنتقل بهم بين الكفر والايمان.

أفرد السحيم مساحة لمن قال بوجوب تكفير من لم يحكم بما أنزل الله، أو من والى الكفّار، من باب تحقيق التوحيد بالكفر بالطاغوت إستدلالاً بقوله تعالى (فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها). ولكن حين رجع الى أقوال ابن جرير وابن كثير في معنى الطاغوت لم يجد من بينها تكفير المرتد أو البراءة من الحكّام. وخلص السحيم من الغموض والخلاف الذي وقع بين كبار الصحابة حول المرتدّين والموقف العملي منهم، إلى (أن المسلم ليس ملزماً بتكفير مسلم كائناً من كان). فهل يا ترى يأخذ هذا الرأي طريقه الى سلوك العلماء وطلبة العلم والعامة، أم أن ثمة فصلاً بين ماهو نظري والموقف العملي من كل مختلف.

شيوخ التكفير

مصطلح ظهر بعد حوادث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ويقصد به رجال الدين الوهابيين الذين انبروا لمهمة الإفتاء في الشؤون الدينية ذات الطابع السياسي، وشكّلت فتاواهم الأساس الشرعي لبعض الأعمال المسلّحة في بلدان عدّة مثل العراق وأفغانستان وباكستان والهند والشيشان وروسيا وبريطانيا وأسبانيا والولايات المتحدة. ورغم أن التكفير عقيدة راسخة في الأدبيات الوهابية، وقد صنّفت رسائل وكتب وفتاوى في تأصيلها وتشريعها، ولكن منذ بروز التنظيمات السلفية المسلّحة المشتقة من تنظيم القاعدة بما فيها تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، قبل أن يضمّ اليمن والسعودية بعد العام ٢٠٠٧، وتحديداً بعد مقتل قيادات التنظيم في الداخل، أصبحت فتاوى التكفير تأخذ طابعاً سياسياً، وتمثّل مادة التحريض الرئيسية على النشاطات الجهادوية.

وفيما تبلورت صورة المشايخ التكفيريين المرتبطين بمشروع القاعدة، وهؤلاء في الغالب غير ظاهرين ويزاولون مهامهم بطريقة غير مشهودة، فيما تم إلقاء القبض على بعضهم ومازال يقبع في السجون السعودية مثل الشيخ سليمان العلوان، والشيخ ناصر الفهد، والشيخ علي الخضير، وغيرهم. في المقابل، هناك قائمة من مشايخ التكفير الذين يعتقد بأنهم أقرب الى الحكومة، وإن بدوا في الظاهر منفصلين عن مشروعها، ويقف على رأس هؤلاء الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك، والشيخ ناصر العمر، والشيخ صالح الفوزان وغيرهم من الذين كان بعضهم مصنّفاً على مشايخ الصحوة، وبرزوا في تسعينيات القرن الماضي. وسنقوم بتسليط الضوء على فتاوى هذه الطبقة من مشايخ التكفير في الداخل والتي تزاول تكفيرها دون رادع قانوني، وذلك على النحو التالي:

١ـ الشيخ البرّاك

الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البرّاك، يعتبر من صقور شيوخ التكفير، برز في مساجلات عديدة ويعتبر صاحب الفتاوى الأكثر إثارة للجدل، وهو ملهم لكثير من المشايخ القريبين والبعيدين من الحكومة.

وبخلاف قراءة السحيم، ومنافحته المحمولة على الرغبة في تبرئة ساحة المذهب الوهابي من تهمة التكفير، يقدّم الشيخ البرّاك، ومشايخ آخرين سنعرض لهم في أقسام لاحقة، مجموعة فتاوى مناقضة لكل ما قاله السحيم. وننقل هنا بعض الفتاوى من الموقع الرسمي للشيخ البرّاك:

ـ فتوى رقم ٢٤٦٩٥ بعنوان (حكم من لم يكفّر الخارجين عن شريعة الإسلام)، بتاريخ ١٤٢٩/٣/٧هـ الموافق ٢٠٠٨/٣/١٤، وجاء في سؤال الفتوى: شاع في كثير من الكتابات الصحفية جملةٌ من المخالفات الشرعية المصادمة لأحكام الشّرع المطهّر. وفي الفترة الأخيرة تجاوزت تلك الكتابات إلى المساس بقاعدة الدين ومفاهيمه الكبرى. فقد نشر بجريدة الرياض عدد (١٤٤٤١) مقالةٌ بعنوان: (إسلام النص، وإسلام الصراع)، قرّر كاتبها أن من التشويه والتحريف لكلمة (لا إله إلا الله) القول باقتضائها الكفر بالطاغوت ونفي سائر الديانات والتأويلات، أو أن معناها: (لا معبود بحقٍ إلا الله). ونشر بالجريدة نفسها في العدد (١٤٤١٩) مقالةٌ بعنوان: (الآخر في ميزان الإسلام) قرّر كاتبها أن الإسلام لا يكفّر من لا يدين به إلا إذا حال بين الناس وبين ممارسة حرية العقيدة التي يدينون بها. وزعم أن دين الإسلام ـ خلافاً لرأي المتشددين ـ لا يكفر من لم يحارب الإسلام من الكتابيين أو من أتباع العقائد الأخرى، بل عدّهم من الناجين.

فأجاب الشيخ البرّاك بما نصّه:

(أخذ العلماء أن من نواقض الإسلام اعتقادَ أن أحداً يسعه الخروج عن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فمن زعم أن اليهود والنصارى أو غيرهم أو طائفةً منهم لا يجب عليهم الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم، ولا يجب عليهم اتباعه، فهو كافرٌ وإن شهد ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله).

وبهذا يتبين أن (من زعمَ أنه لا يكفرُ من الخارجين عن الإسلام الذي بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم، إلا من حاربه)، أو زعم (أن شهادة ألا إله إلا الله لا تقتضي الكفر بما يعبد من دون الله، والبراءة منه ومن عابديه، ولا تقتضي نفيَ كل دينٍ غير دين الإسلام مما يتضمن عدم تكفير اليهود والنصارى وسائر المشركين) فإنه يكون قد وقع في ناقض من نواقض الإسلام. فيجب أن يحاكم ليرجع عن ذلك. فإن تابَ ورجع، وإلّا وجب قتله مرتداً عن دين الإسلام، فلا يغسَّل ولا يكفَّن، ولا يصلى عليه، ولا يرثه المسلمون. فنعوذُ بالله من الخذلان وعمى القلوب، فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور[٥].

ـ فتوى رقم ١٩٠٧٢ بعنوان (التفريق بين أهل الكتاب والمشركين) بتاريخ ١٤٢٨/٢/١٨هـ الموافق ٢٠٠٧/٣/٧، وجاء في سؤال الفتوى: ..فهل وصف المشركين لا ينطبق على أهل الكتاب؟ وما الفرق بين الكفّار والمشركين؟

وجاء في جواب الشيخ البرّاك ما نصّه (أما بعد ما بعث الله خاتم النبيين، فكل من لم يؤمن به من اليهود، والنصارى، وغيرهم فإنه كافر فإن مات على ذلك فهو من أهل النار، ولا ينفعه انتسابه لشريعة التوراة، أو الإنجيل، وقد انضاف كفرهم بتكذيبهم محمد صلى الله عليه وسلم إلى ما ارتكبوه من أنواع الشرك..

فتبين مما تقد(م) أن اليهود، والنصارى، وسائر المشركين من عبدة الأوثان والمجوس كلهم كفار من مات منهم على كفره، فهو في النار، وأنهم جميعا مدعوون إلى الإيمان بالقرآن، وبالرسول الذي جاء بالقرآن ومأمورون باتّباعه عليه الصلاة والسلام فإن رسالة محمد صلى الله عليه وسلم عامة لجميع الناس من الكتابيين، والأميين..[٦].

ـ فتوى رقم ١٢٩١٢ بعنوان (الإحتفاظ بالإنجيل)، بتاريخ ١٤٢٦/١٠/١١ هـ الموافق ٢٠٠٥/١١/١٣، وجاء في سؤال الفتوى: هل يجوز الإحتفاظ بالإنجليل أو إهدائه إلى أحد النصارى؟

أجاب الشيخ البرّاك بما نصّه:

..فلا يجوز للمسلم إقتناء شيء من هذه الأناجيل ولا التوراة ولا إهداؤه إلى النصارى؛ لأن ذلك من التعاون على الإثم والعدوان، فإن دين النصارى باطل وهم كفّار بشركهم وبما يعتقدونه في المسيح وأمه..[٧].

ـ فتوى رقم ١١٦٣٧ بعنوان (موادة الكافر هل تحرم مطلقاً؟)، بتاريخ ١٤٢٦/٥/٢٣هـ الموافق ٢٠٠٥/٦/٣٠ وجاء في سؤال الفتوى:

يقول الله تعالى: (لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم...) فهل تعني هذه الآية أننا يجب ألاّ نكن أي عاطفة لأقاربنا من غير المسلمين، حتى ولو كان عندهم إهتمام بالإسلام، ولا يعادون إيماننا؟ أم أن هناك فرقاً بين العاطفة الفطرية والعاطفة بسبب الإيمان؟ هل يكون من الجائز للمسلم أن يكره كفر أقاربه، ومع ذلك يبقى لديه نوع من العاطفة الفطرية نحوهم؟ هل مثل هذه العاطفة تخرج المسلم من الملة؟ أرجو توضيح الأمر.

أجاب الشيخ البرّاك بما نصّه:

الواجب على من منّ الله عليه بالإسلام والإيمان والتوحيد أن يبغض الشرك وأهله، فإن كانوا محاربين فعليه أن يعاديهم بكل ما يستطيع، وإن كانوا مسالمين للمسلمين فيجب بغضهم على كفرهم ومعاداتهم لكفرهم..[٨].

ـ فتوى رقم ١١١٨٥ بعنوان (الحكم على من مات من الكفار بالنار) بتاريخ ١٤٢٦/٢/٢٣هـ الموافق ٢٠٠٥/٤/٣، وجاء في سؤال الفتوى: وما رأيكم في من إذا ذكر له أن أحد النصارى قد مات كان تعليقه: (هو كافر في النار لا رده الله). أو: زادت النار شخصاً بموته؟.

وجاء في جواب الشيخ البرّاك ما نصهّ:

معلوم بالضرورة من دين الإسلام أن اليهود والنصارى كفار، واليهود

والنصارى المعاصرون سبيلهم سبيل أسلافهم بالكفر والشرك، وعداوة الأنبياء، ولو سلموا من كل أنواع الكفر لكفاهم كفرًا وبعدًا عن رحمة الله تكذيبهم لرسالة محمد صلى الله عليه وسلم، فمن مات منهم على ذلك فهو في النار.

فيجب على كل مسلم اعتقاد كفر اليهود والنصارى، وأن من مات منهم ولم يؤمن بمحمد صلى الله عليه وسلم– فهو في النار خالداً مخلداً فيها، ومن لم يقرّ بذلك من المسلمين، بل زعم أن اليهود والنصارى على دين صحيح، فإنه كافر مرتد بذلك عن دين الإسلام، ولو زعم أنه مسلم، ولكن لا يشهد على معيّن ممن مات منهم بأنه في النار لعدم العلم بحقيقة أمره وبما مات عليه، ولكن من علم منهم بكثرة الفساد والطغيان، وشدة الكفران، فإنه يجوز لعنه والدعاء عليه بالنار، والبعد عن رحمة الله، فما ذكر في السؤال يجوز في هذا النوع من الكفار ممن اشتهر بالشر واشتدت عداوته للإسلام والمسلمين[٩].

ـ فتوى بعنوان (ماحكم التقريب بين أهل السنة والشيعة الرافضة؟) وجاء في جواب الشيخ البرّاك:

السنة والرافضة مذهبان متناقضان وطائفتان مختلفتان ومذهبهما ضدان لا يجتمعان.. والدعوة إلى التقريب بين السنّة والرافضة يشبه الدعوة إلى التقريب بين النصرانية والإسلام، ومعلوم أن الكفر والإسلام ضدان لا يجتمعان وكذلك السنة والبدعة، ومعلوم أن طائفة الرافضة هم شر طوائف الأمة؛ فقد جمعوا إلى أصولهم الكفرية أصول المعتزلة وشر ما تقوم عليه الصوفية، وهو الشرك بالقبور، فمذهب الرافضة يقوم على الغلو في أئمتهم وعلمائهم، ومن مظاهر هذا الغلو بناء المشاهد على قبورهم، والحج إلى تلك المشاهد وفعل مناسك تشبه مناسك الحج إلى بيت الله الحرام، فالذي يدعو إلى التقريب بين السنة و الشيعة إما جاهل بحقيقة المذهبين، وإما متجاهل مغالط، والغالب على دعاة التقريب من الشيعة التلبيس والمغالطة، وأما دعاة التقريب من أهل السنة ففيهم المخدوعون، الذين يظنون أن الخلاف بين السنة والشيعة من جنس الخلاف بين المذاهب الفقهية، كالحنبلية والشافعية والمالكية والحنفية[١٠].

ـ فتوى رقم ٢٥٢٠٦ بعنوان (دفع الزكاة لعوام الرافضة) بتاريخ ١٤٢٩/٤/٩هـ الموافق ٢٠٠٨/٤/١٥، وسؤال الفتوى: هل يجوز دفع الزكاة لعوام الرافضة وليس لعلمائهم؟

فجاء في جوابه ما نصّه:

..والمراد فقراء المسلمين، والواجب على من أخرج الزكاة أن يتحرى لها الموضع الذي يطمئن إليه قلبه، يتحرى فيها من كان أحوج ومن كان أتقى لله..وأما فقراء الرافضة فإني لا أحب للإنسان من أهل السنة أن يدفعها إليهم؛ لأن بدعة الرافضة بدعة مغلظة، ودينهم يقوم على الشرك والغلو في أهل البيت، وإن كان أكثرهم يستخفون بذلك ويستترون به، لكن هذا هو المعروف من حالهم..[١١].

ـ فتوى رقم ٢٥١٥٢ بعنوان (كيف أتعامل مع جاري الرافضي) بتاريخ ١٤٢٩/٦/١٨هـ الموافق ٢٠٠٨/٦/٢٢، والسؤال يدور حول كيفية التعامل مع مسلم شيعي من الطائفة الاسماعيلية في نجران، وبحسب السائل: هل أعامله معاملة المسلم العاصي؟ أو معاملة الذمي، مثل اليهود والنصارى، أو مثل عامة الكفار؟ وهل الشيعة كفار في الظاهر؟

وجاء في جواب البرّاك:

صاحبك – أيها السائل – هو رافضي؛ لأن الرافضة هم الذين يسميهم الناس بالشيعة، ومن أصول مذهب الرافضة التقية، وهي إخفاء أصولهم الكفرية إلا في الأحوال التي يأمنون فيها، وفيما بينهم يبوحون بمعتقداتهم، فمذهب الرافضة قائم على النفاق، ولهذا أقرب ما ينبغي أن يعاملوا به معاملة المنافقين والله سبحانه وتعالى أجرى على المنافقين في الدنيا أحكام المسلمين؛ لأنهم يظهرون الإيمان ويبطنون الكفر، فمن أظهر كفره ظهر نفاقه وزندقته، كذلك الرافضة من باح وأعلن شيئاً من أصوله الكفرية وجب أن يقام عليه حكم الله، ومن تستر والتزم بمذهبه في التقية، فإنه يعامل في الظاهر معاملة المسلمين من العصاة ، أو المبتدعة، وهم مبتدعة يجب أن يؤمروا بشرائع الإسلام كالصلاة مع الجماعة، ويمنعوا من إظهار بدعهم، ولا يجوز للمسلم أن يتخذ المبتدع – خصوصاً الرافضي – صديقاً وجليساً، ولكن من تظاهر منهم بالاعتزاز بمذهبه، والطعن في أهل السنة فيجب أن يعامل بالهجر والإهانة، ومن تستّر فإنه يعامل معاملة سائر المسلمين مع الحذر وترك المجالسة له والمصادقة[١٢].

ـ فتوى رقم ١٨٠٨٠ بعنوان (تكفير عوام الرافضة) بتاريخ ١٤٢٧/١١/٢٦هـ الموافق ٢٠٠٦/١٢/١٧، وجاء في فحوى السؤال أن تكفير عقيدة الشيعة هل يعني تكفير عامة جهّالهم الذين يضلّلون من قبل أئمتهم، وفي حال نصحوا وبيّن لهم وأقيمت عليهم الحجة ولم يرجعوا عن تلك العقيدة الفاسدة وجب تكفيرهم، وفي الأخير: هل الجاهل منهم معذور بشركه؟

فأجاب البرّاك بما نصّه: الرافضة الذين يسمون أنفسهم الشيعة ، ويدعون حب آل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم ، هم شر طوائف الأمة.. وهؤلاء كفار بإجماع المسلمين، وإذا أظهروا الإسلام وكتموا اعتقادهم كانوا منافقين، وهؤلاء من غلاة طوائف الرافضة الذين قال فيهم بعض العلماء : إنهم يظهرون الرفض ، ويبطنون الكفر المحض.. الرافضة في جملتهم هم شر طوائف الأمة.. هذا واقع الرافضة الإمامية الذين أشهرهم الإثنا عشرية فهم في الحقيقة كفار مشركون لكنهم يكتمون ذلك.. أنهم كفار مشركون منافقون وهذا هو الحكم العام لطائفتهم، وأما أعيانهم فكما قرر أهل العلم أن الحكم على المعين يتوقف على وجود شروط، وانتفاء موانع، وعلى هذا فإنهم يعاملون معاملة المنافقين الذين يظهرون الإسلام.

ومن المعلوم أن أئمتهم، وعلماءهم هم المضلون لهم، ولا يكون ذلك عذراً لعامتهم لأنهم متعصبون لا يستجيبون لداعي الحق، ومن أجل ذلك الغالب عليهم عدواة أهل السنة.. ولهذا كان خطرهم على المسلمين أعظم من خطر اليهود، والنصارى لخفاء أمرهم على كثير من أهل السنة، وبسبب ذلك راجت على كثير من جهلة أهل السنة دعوة التقريب بين السنة والشيعة ، وهي دعوة باطلة. فمذهب أهل السنة ،ومذهب الشيعة ضدان لا يجتمعان، فلا يمكن التقريب إلا على أساس التنازل عن أصول مذهب السنة، أو بعضها، أو السكوت عن باطل الرافضة، وهذا مطلب لكل منحرف عن الصراط المستقيم ـ أعني السكوت عن باطله ـ كما أراد المشركون من الرسول صلى الله عليه وسلم أن يوافقهم على بعض دينهم ، أو يسكت عنهم فيعاملونه كذلك ، كما قال تعالى: وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ..[١٣].

ـ فتوى رقم ١٩٨٨٠ بعنوان (تكفير أعيان الإسماعيلية في عصرنا) بتاريخ ١٤٢٨/٤/٩هـ الموافق ٢٠٠٧/٤/٢٦، وجاء في سؤال الفتوى: هل يجوز تكفير أعيان الإسماعيلية في عصرنا؟

فأجاب البرّاك بما نصّه:

..فأئمتهم كفار بأعيانهم، وكذا كل من عُلم منه أنه عارف بأسرار المذهب الباطني، ويَدين به فإنه كافر، ولكن المذهب الباطني يقوم على النفاق؛ فأئمة الباطنية زنادقة ـ أي: ملاحدة منافقون ـ أذلهم الله بعز الإسلام، والمسلمين، وفضحهم الله، وكشف أسرارهم، وكفانا الله شرهم، وطهر مجتمعات المسلمين منهم[١٤].

إضافة الى ما سبق، فإن البرّاك كفّر كاتبين بأعيانهم وهما عبد الله بن بجاد العتيبي ويوسف أبا الخيل، في رد فعل على مقالة للعتيبي بعنوان (إسلام النص وإسلام الصراع) نشرت في جريدة (الرياض) في عددها الصادر بتاريخ ٧ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٨، ومقال آخر في الجريدة نفسها للكاتب يوسف أبا الخيل بعنوان (الآخر في ميزان الإسلام) نشر في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٧. وقد سئل الشيخ البرّاك عن المقالتين، فطالب بمحاكمة كل منهما واستتابته، فإن لم يرجع كل منهما عن قوله (وجب قتله مرتدًا فلا يغسّل ولا يكفّن، ولا يصلّى عليه، ولا يرثه المسلمون).

وكان بجاد قد كتب في مقالته رؤية عقدية مناقضة للرؤية الكلاسيكية النمطية في المدرسة الوهابية، ما يعتبر خروجاً رسمياً عن خط الإعتقاد العام. ذكر بن بجاد ما نصّه (أدخل المتصارعون في التراث الدين كأداة صراع وسلّطوا عليه آليات تأويلية وتفسيرية تخدم هدف كل جهة من المتصارعين وكل جماعة من المتناحرين، وباختلاف الأهداف والغايات اختلفت التأويلات والتفسيرات.

وبما أنّ هذا الإسلام المباشر البسيط. لا ينفع في الصراعات من حيث أنّه دينٌ متسامحٌ جاء "رحمةً للعالمين"، بما أنّه كذلك فقد اضطر المتصارعون إلى تجزئته وتقطيعه ومن ثمّ إعادة بنائه وتركيبه ضمن منظومة تضمن خدمة أهدافهم الصراعية، وتشكّلت على هذا الأساس "إسلاماتٌ" تعبّر عن رؤية كلّ فريق وتثبّت نظرية كلّ طائفة). وساق مثالاً لا ينطبق إلا على المدرسة السلفيّة الوهابية كونها تستند زعماً على مبدأ التوحيد، وبّين بن بجاد كيف تمّت تجزئة الشهادة الأولى (أشهد ألا إله إلا الله) من أجل نفي إيمان وإسلام المرء (رأوا أنه يجب أن تتم تجزئتها إلى جزءين كحد أدنى: الجزء الأول (لا إله) والجزء الثاني (إلا الله)، ثم تأتي مرحلة الشحن التّأويلي ومرحلة التعبئة التفسيرية، فيكون الجزء الأول: (لا إله) المقصود به هو "الكفر بالطاغوت" ونفي جميع "الأديان" و"التأويلات" الأخرى، ويضاف لذلك تكفير المخالفين وقتالهم والبراءة منهم، ثم يأتي دور الجزء الثاني: (إلا الله) لتتم تعبئتها كالتالي: أي لا معبود بحقٍ إلا الله، أو لا موجود إلا الله، أو غيرها من التفسيرات المشحونة والملغومة التي اختلفت باختلاف المدارس والفرق والمذاهب والطوائف، وعلى هذا فقس)[١٥].

ومن شأن هذا الرأي أن يثير حفيظة البرّاك وأهل دعوته، لأنه مصوّب الى نهج تيولوجي تستند إليه المدرسة الوهابية عموماً، ولذلك كان من الطبيعي في حالة البرّاك أن يكون رد فعله تكفيرياً إلى حد المطالبة بإنزال القصاص والقتل في حق بن بجاد.

في مقالة يوسف أبا الخيل، كلام نقدي مماثل إذ عارض المنهج التكفيري الوهابي بقوله (أن الإسلام لا يكفّر من لا يدين به إلا إذا حال بين الناس وبين ممارسة حرية العقيدة التي يدينون بها، وأن دين الإسلام لا يكفّر من لم يحارب الإسلام من الكتابيين أو من أتباع العقائد الأخرى، بل عدّهم من الناجين)[١٦]. وهي رؤية تفارق ماعليه المذهب الوهابي، وتلتقي عند قراءة مفتوحة على البيان القرآني العام، بما يجعل كل المؤمنين بالله وحده لا شريك أمة واحدة تتوجّه إليه وتخلص العبادة له وحده عبر طرق متعددة.

فكان رد البرّاك (إن من نواقض الإسلام إعتقادَ أن أحداً يسعه الخروج عن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فمن زعم أن اليهود والنصارى أو غيرهم أو طائفةً منهم لا يجب عليهم الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم ، ولا يجب عليهم اتباعه، فهو كافرٌ وإن شهد ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله)[١٧].

وخلص البرّاك في ردّه على أبا الخيل قائلاً (يجب أن يحاكم ليرجع عن ذلك. فإن تابَ ورجع، وإلا وجب قتله مرتداً عن دين الإسلام، فلا يغسَّل ولا يكفَّن، ولا يصلى عليه، ولا يرثه المسلمون).

عبد الله بن بجّاد علّق على فتوى البرّاك بالقول (تذكرنا بفتاوى أخرى أصدرها منظرو هذا التنظيم مثل محمود العدوة وناصر الفهد وعلي الخضير والذين كان الشيخ عبدالرحمن البراك يصدر ويوقع معهم البيانات سوياً، فهو مقرب جداً من خطابهم ومن تفكيرهم).

البرّاك، شأن مشايخ تكفيريين آخرين، قاموا بعد تصاعد الحملات الاعلامية والقضائية في أوروبا ضدهم، بإعلان حالة الطوارىء من أجل (تنظيف) مواقعهم من فتاوى التكفير والتحريض على القتل، خصوصاً بعد التجربة المؤلمة التي عاشها عضو هيئة كبار العلماء السابق الشيخ عبد الرحمن بن جبرين الذي جرت ملاحقته قضائياً في ألمانيا خلال رحلة علاجية ما اضطر الحكومة السعودية إلى نقله على نحو عاجل من ألمانيا وإدخاله المستشفيات المحلية حيث توفي.

(..يتبع)

الهوامش

١ ـ إبراهيم الأزرق، كلمة في التكفير، مقالة نشرت بتاريخ ١٤٢٦/٦/١هـ أنظر الرابط:

http://almoslim.net/node/84447

٢ ـ أنظر: د. عمر المقبل، بل هم كفّار، نشر في موقع المسلم بتاريخ ١٤٢٧/٥/٢١هـ، أنظر الرابط:

http://almoslim.net/node/83366

٣ ـ محمد السمّاك، نص العهد النبوي لنصارى نجران ملزم للمسلمين في كل مكان وزمان، بتاريخ ٢٩ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٠، الركن الأخضر، الرابط التالي:

http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=19415

٤ ـ أنظر بحث (حتى لا تبوء بها) للشيخ عبد الرحمن السحيم، على الرابط التالي

http://saaid.net/Doat/assuhaim/66.htm

٥ ـ. رابط الفتوى على النحو التالي:

http://albarrak.islamlight.net/index.php?option=com_ftawa&task=view&id=24695

٦ ـ أنظر نص الفتوى بتمامها على الرابط التالي:

http://albarrak.islamlight.net/index.php?option=com_ftawa&task=view&id=19072

٧ـ أنظر نص الفتوى بتمامها على الرابط التالي:

http://albarrak.islamlight.net/index.php?option=com_ftawa&task=view&id=12912

٨ ـ أنظر الفتوى بتمامها على الرابط التالي:

http://albarrak.islamlight.net/index.php?option=com_ftawa&task=view&id=11637

٩ـ أنظر الفتوى بتمامها على الرابط التالي:

http://albarrak.islamlight.net/index.php?option=com_ftawa&task=view&id=11185

١٠ ـ أنظر الفتوى بتمامها على الرابط التالي:

http://albarrak.islamlight.net/index.php?option=com_ftawa&task=view&id=26211

١١ ـ أنظر الفتوى بتمامها على الرابط التالي

http://albarrak.islamlight.net/index.php?option=com_ftawa&task=view&id=25206

١٢ ـ أنظر الفتوى بتمامها على الرابط التالي:

http://albarrak.islamlight.net/index.php?option=com_ftawa&task=view&id=25152

١٣ ـ أنظر نص الفتوى بتمامها على الرابط التالي:

http://albarrak.islamlight.net/index.php?option=com_ftawa&task=view&id=18080

١٤ ـ أنظر نص الفتوى بتمامها على الرابط التالي

http://albarrak.islamlight.net/index.php?option=com_ftawa&task=view&id=19880

١٥ ـ عبد الله بن بجاد العتيبي، إسلام النص وإسلام الصراع، جريدة الرياض، العدد ١٤٤١٤، ٧ يناير ٢٠٠٨ أنظر المقالة على الرابط التالي:

http://www.alriyadh.com/2008/01/07/article306977.html

١٦ ـ يوسف أبا الخيل، الآخر في ميزان الإسلام، جريدة الرياض، العدد ١٤٤١٩، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٧، أنظر المقالة على الرابط التالي:

http://www.alriyadh.com/2007/12/16/article301993.html

١٧ ـ أنظر الرابط التالي

http://www.alarabiya.net/articles/2008/03/13/46897.html

عقد من الإنكار في السعودية

د. مي يماني

ربما لم تكن السعودية متورطة بشكل مباشر في المؤامرة التي قتلت اكثر من ٣ الاف شخص في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ولكنها تورطت في مؤامرة الصمت منذ ذلك الحين. فالمملكة ما تزال في حالة انكار عنيد لحقيقة ان ايدولوجية الارهابيين – والتي الهمتهم على التصرف بذلك الشكل – نشأت وترعرت ضمن حدودها.

ان هذا الموقف يبدو انه اصبح معديا لإن الولايات المتحدة الامريكية ايضا قد عملت كل شيء ممكن من اجل تغيير الموضوع كلما تم اثارة موضوع الدور السعودي في هجمات الحادي عشر من سبتمبر، حيث يبدو ان الولايات المتحدة الامريكية وجدت ان من الاسلم التركيز على التهديدات المميتة، والتي ما تزال نظرية اكثر منها حقيقية مثل صدام حسين والملالي الشيعة في ايران.

لقد سعت الولايات المتحدة الامريكية منذ سقوط برجي مركز التجارة الدولية في نيويورك الى ان تحدد للعالم كيف يتم النظر للهجوم الارهابي. واعلن الرئيس جورج بوش الابن انه (انت إما معنا أو ضدنا)، وسارع الى تصنيف شعوب بإكملها باستخدام عبارات فيها استقطاب بين الخير والشر. ولقد شعر القادة المسلمون في كل مكان بالقلق، من أنه سوف يتم وصمهم بالإرهاب، خاصة في السعودية والتي شعر نظامها بإن عقود من الصداقة مع الولايات المتحدة الامريكية قد تنتهي.

لكن هذه المخاوف لم يكن لها ما يبررها، لإن إدارة بوش كانت مصممة على التقليل من الدور السعودي في فظائع الحادي عشر من سبتمبر، علما ان خمسة عشر من المهاجمين التسعة عشر، كانوا سعوديين. كما ان مخطط الهجوم اسامة بن لادن ولد وترعرع في المملكة. لكن ادارة بوش اختارت ان تتجاهل الادلة التي تشير لتورط الدولة، حيث لم يكن للعلاقات الثنائية الطويلة الاجل والمبنية على اساس رعاية المملكة لحقول النفط المقدسة بإن تتأثر سلبا.

لكن بالرغم من ذلك تعرضت الشرعية السعودية للهجوم، وتأثرت مكانة السعودية بين الانظمة الاسلامية الاخرى بشكل سلبي، لإنه كان ينظر للقاعدة على نطاق واسع على انها نتاج للايدولوجية الوهابية الرسمية في السعودية، حيث كان من المعروف انها تتلقى الكثير من دعمها المالي من داخل البلاد. وفي محاولة للتقليل من الضرر الحاصل، اصبح النظام مشغولا بمواجهة الاعداء المحليين بينما في الوقت نفسه وصف الارهابيين على انهم (أجانب) و (جاهلين بالاسلام)، حتى انه تم وصفهم (بالصهاينة).

لقد نجحت هذه الخطة الى حد ما في تصوير الجهاديين المحليين على انهم اعضاء في مجموعات خارجية ليس لها جذور محلية. لقد تم وصف الارهابيين السعوديين على انهم الفئة الضالة؛ وحتى يصرفوا الانتباه بشكل اكبر، بدأ السعوديون ايضا في وصف الاقلية الشيعية في السعودية وبشكل اكثر قوة وصخبا على انهم (طابور خامس) لنظام ايران الراعي للارهاب.

لكن بالرغم من زيادة اليقظة، اصبحت خلايا الارهاب السعودية المحلية نشطة داخل المملكة لاحقا للغزو الذي قادته امريكا للعراق سنة ٢٠٠٣. لقد وصف اسامة بن لادن في السنة التي تليها تحكم اسرة ال سعود بموارد النفط على انه (اكبر سرقة في التاريخ). وبناء على اوامر بن لادن تمت مهاجمة المنشآت النفطية ومدينة الخبر النفطية والقيادة العامة للشرطة في الرياض.

ان الاهتمام العالمي بالوهابية والانتقادات لها بسبب هجمات الحادي عشر من سبتمبر وضع الاسرة المالكة في السعودية بوضع دفاعي فيما يتعلق بالعقيدة الدينية، والتي قامت ولفترة طويلة باضفاء الشرعية على نظامها. لقد تم على وجه الخصوص مهاجمة مفهوم الولاء والبراء، وهو عنصر اساسي في المناهج الدراسية السعودية، لانه تضمن واجب الجهاد من اجل حماية النظام الاخلاقي، ولاحقا للطلبات الامريكية تم حذف الاشارات لهذا المفهوم من الكتب الدراسية في سنة ٢٠٠٤. لكن كان هذا ابعد مدى وصله (الاصلاح) في النظام التعليمي السعودي ومناهجه المتعصبة.

من جهة أخرى، فشلت جهود المملكة لكسب عقول وقلوب الارهابيين المعتقلين. ففي منتصف العقد الماضي تلقت السعودية المديح على قيامها بخلق نظام نموذجي لاعادة تأهيل وادماج السعوديين الذين تم اعتقالهم في السجن الامريكي في خليج جوانتنامو. لكن العلاج المفترض – المزيد من المعرفة بالوهابية – اثبت انه يزيد من المرض، فالرجال الذين قاموا بانشاء القاعدة في شبة الجزيرة العربية كانوا من خريجي برنامج اعادة التأهيل السعودي.



بفضل الربيع العربي لم يعط تهميش القاعدة المملكة فترة لالتقاط الانفاس؛ فالديمقراطية الحقيقية بالطبع لا تستطيع ان تتعايش مع القاعدة، ولكنها ايضا لا تستطيع ان تتعايش مع ملكية ظلامية أسيرة لايديولوجية اصولية. ان موت بن لادن جاء في لحظة كان فيها معظم العالم الاسلامي يقول من خلال الاحتجاجات الشعبية بإنه ليس لديه رغبه بأن يرى انظمة تبنى على اساس نظرياته المتعصبة المستلهمة من الوهابية.

لكن هذا لم يوفر للسعودية بعض الراحة والسلوان، نظرا لان الانظمة التي تم اسقاطها من قبل الربيع العربي كانت من حصون سياسته الامنية الاقليمية. وفي انكار آخر للحقيقة، شعرت المملكه بالنفور من الانظمة الجديدة وكأنها أنظمة مرتدة.

ان الارتباك السعودي مرة اخرى هو تقليد للارتباك الامريكي أو العكس هو الصحيح. فالولايات المتحدة الامريكية اما ترددت في تبني ثورات الربيع العربي (لقد كان الامر واضحا على وجه الخصوص في الحالة المصرية) او اعطت موافقتها الصامتة على قمعها كما هو في الحالة البحرينية. ان التدخل السعودي العسكري الأحادي في البحرين من اجل قمع الثورة هناك، وان يكن قد تم تنفيذه تحت مظلة الحلف الأمني لمجلس التعاون الخليجي، حظي بدعم ضمني من امريكا.

اليوم وبعد عشر سنوات من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، تم تهميش القاعدة، ولكن ليس من قبل السعودية والتي ترعرع الارهابيون فيها؛ وليس من قبل الولايات المتحدة الامريكية ايضاً، والتي شنت حروب ضد بن لادن واعوانه.. بل أن هزيمة القاعدة تمت بفضل شجاعة وكرامة العرب العاديين من دمشق الى صنعاء وطرابلس؛ وربما لو استطاعت الاسرة المالكة في السعودية ان تستوعب هذه الحقيقة البسيطة فإنها لم تكن بحاجة لانكار المصادر الحقيقية لشعور المملكة بعدم الامان.

رحلة ٨٠ مليار

الأميرة بسمة بنت الملك سعود

جلست أمام جهاز التلفاز أشاهد بهدوء وموضوعية ما تقشعر له الأبدان، ويحار منه الزمان، ويولد علامات تعجب واستفهام: ثمانون مليار ريال، وما أدراك إلى أين ذهبت الثمانون مليارا، وفي جيوب من عبرت تلك الأرقام لتصل إلى ما صرفت له؟

مشروع القطار!، كلنا نعرف تكلفته الأصلية، والشكل الذي عرض قالبه على الملك، وكان شبيها بالرصاصة الفولاذية والحضارة اليابانية، والتقنية الأمريكية، والرفاهية الفرنسية، ذو أرقام فلكية. وعندما بدأ تشغيله رأينا بضاعة صينية، لا تشبه الصور المقدمة إلى الملك والسلطات التشريعية، ولا تمتّ بصلة إلى الأرقام الفلكية التي سحبت من أجل تشغيل هذا القطار الذي وصف من أحد الحجاج بالخارج (عجبت يا جماعة، المملكة تشغل هذا النوع من الأجهزة، إحنا ما عندناش فلوس، بس شغلنا أحسن القطارات، بأقل الأسعار، حتى لوكان إتاكل منها كتير، ولكن صرف منها الكثير). عندما سمعت هذه العبارات هززت رأسي، وقلت لنفسي: ما هو الجديد في الساحة؟ فهذا ما تعودنا عليه في كل مرة: أرقام فلكية، وتنفيذ لا يرقى إلى أقل الحضارات تقدماً، قالباً من غير قالب، قشور ذهب، والقالب من تنك!

أما وفي نفس المجال، تقف الساعة الرهيبة، ذات الشكل البريطاني الذي ينتمي إلى ساحة بيكنجهام، وليس فوق بيت الله الحرام، والشعار الذي يعلوالساعة وكأنه محتار إلى أي ثقافة ينتمي، فشكل الساعة فوق المسجد الحرام بحد ذاته (حرام)، وإن لم يجرؤ أحد من مشايخنا الكرام أن يقوله خوفاً من السلطات المحلية والأوامر التنفيذية، فإنني أقولها، ووجدت جمهوراً لا يخاف إلا رب العزة والجلال.

إن كل الأشكال الهندسية التي أحيطت بالبيت الحرام، هي ذات دلالة خطيرة، لتغطية الكعبة الشريفة عن أعين المعتمرين والحجاج، وسكان بكة الطيبة، ومرتع لمنتجعات لا تمت بصلة الى روحانيات هذا البلد الأمين، ولا لشعائر الحج والعمرة من جهاد وشعور بالانتماء إلى الثقافة الإسلامية، والشعائر الدينية التي أمرنا بها بأن نزهد في الدنيا وما عليها، ونتساوى كخلق أمام الرحمن، ولا الى شعائر هذا الدين الحنيف الذي ساوى بين العربي والأعجمي بالتقوى.

أما كان يسأل أحفاد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن والحسين عندما كانا يعتمران أو يحجان: لماذا لا يمتطيان الأحصنة ويحملان الخيام، ويتزودا بأحلى الطعام، وهما ذاهبان إلى هذه المناسك المقدسة؟ ألم يكن جوابهما شاف للقلوب الميتة بأنهما يريدان الأجر في كل خطوة مرتجلين الرحلة على الأقدام حتى ينالا الأجر والثواب الكاملين؟ وألم يقولا إنها رحلة الجهاد الأكبر والشعور بالزهد مما يعكر صفو هذه الرحلة الروحانية؟ ألم يطلب الرسول بعدم أخذ أجر مبيت المسلمين الذين يصلون إلى مكة للحج والعمرة ألم.. ألم..؟ بينما نحن غارقون في بناء المنتجعات السياحية بمكة، وشوارعها ومن يقطنون بيوتها أو بالأحرى من بقي منهم يئنّ من الجوع وخراب الشوارع والبيوت، والفقر المدقع، ومن لا يصدقني فليأخذ يمنة أويساره عند وصوله إلى بكة، ويجول في أروقة شوارعها، فسيرى ما تقشعر له الأبدان من فقر مدقع، وبطون فارغة، وشيوخ وأطفال يئنون من أمراض مستعصية، بينما تؤجر الغرفة في أحد فنادق مكة أمام الحرم بعشرات الألوف، ويعطى لأصحاب العقارات المنزوعة القروش، ويفرضون عليهم القبول وإلا الويل والثبور.

ولنعد إلى مسألة الثمانين مليار التي منها توسعة المسعى، هل من المعقول هذا الرقم الخيالي الذي بتنا نعرف أنه عنوان إحدى الشركات الكبرى التي باتت الوحيدة في الساحة، تأخذ كل المناقصات الحكومية، وتوزعها في الباطن بأسعارها المعهودة، وجودة بنائها الذي بتنا نرى نتائجه في كل شوارع المنطقة الغربية، وأبنية الأماكن المقدسة، ونرضى بأن نسكت عن هذه المهزلة الأزلية؟

فبالله عليكم: ألا يكفي هذا المبلغ لبناء كل المنطقة الغربية والشرقية، وما جاورها من قارة إفريقية باتت تنام وتستيقظ على الجوع والموت السريع، ونحن نرى هذا المبلغ الرهيب، يمرر عبر جلسة افتتاح، ولا أحد يجرؤ أن يتقدم إلى مليكنا الحبيب ونايف الأمين ويقول لهما هذا هو الكذب الرهيب الذي يجب أن يحاسب عليه كل من نفذ وأشرف على هذا المشروع الركيك: من قطار مشاعر إلى ساعة لا تنتمي إلى الحضارة الإسلامية؛ ومسعى لا يحتاج إلى هذه الأرقام الخيالية؟

ثمانون مليار ريال!. لنعدّها، ولن نستطيع؛ لأنها مبلغ يكفي لبناء وإشباع كل شعب المملكة العربية السعودية، ويلغي كلمة فقر من هذه البقعة الجغرافية، وتعلو كلمة الحق التي يجب أن تستعيدها هذه السلطة التنفيذية التي أصبحت متعلقة في كراسيها منذ العهود البدائية الحجرية. لا بد من المحاسبة ومساعدة كل بيت وأسرة في هذه البلاد الطيبة، لتوظف هذه الأرقام الضخمة لأولويات وهي إسكان وإطعام سكان هذه الجزيرة العربية، وليس لتوسيع وتعمير ساعة تشبه أصنام الجاهلية، وأبنية تلغي هوية هذه البقعة الشريفة المكية، وتغطي على أول بيت وضع للإنسان؛ وعلى قطار ينتمي إلى العصور ما قبل الهجرية والصناعية.

من يجرؤ ويقول كلمة الحق لملك الإنسانية؟ لا صوت لمن تنادي، وهذا ما تعودت عليه عند كتابة مقالاتي، ولكن يوما ما سيصل الصدى ليصبح أزيزاً، وعندها ستسمع كلمة الشفافية وتصل إلى مليكنا، وأتمنى أن تكون من خلال علمائنا الذين أحملهم المسؤولية وأداء الأمانة بكل شفافية ومصداقية، فكفانا أكل لحوم البشر وصرف النظر.


الأميرة بسمة بنت الملك سعود

همسة

لم يعد للهمس فائدة..

فيجب من الآن أن يكون الهمس رسالة واضحة لكل من له صوت ونخوة إسلامية، فهذه مسؤولية سنسأل عليها، ورسالة سنحاسب عليها.



(طال عمرك)!!

حملات التويتر: مغردون يحطمون الصنم



د. مضاوي الرشيد

تعتمد الانظمة الفردية على مبدأ تضخم الذات الحاكمة، فتنشأ حولها جملة من السرديات المتضاربة - وربما المتناقضة - لتخلق هالة لها شبه قدسية، تدعمها الصورة والصوت والتمثال والالقاب، ولتخلق حالة رمزية تستحضر من اجل تثبيتها في الذاكرة الجمعية للرعية كعامل يردع التشكيك او التساؤلات حول شخصية الفرد الحاكم وسياسته، فتتحول عملية التضخيم الى غطاء تختبئ تحته زلات البشر ونقصهم وضعفهم وسوء تدبيرهم للشأن العام. وكلما زاد التسلط في اطار الحكم الفردي، كلما تزينت الشوارع بالصور العريضة، وارتفعت الاصوات هاتفة بمزايا تصبح خارقة وبعيدة عن الطبيعة البشرية، وزج بالاقلام تنظم المديح والاطراء مذكرة بفروسية سياسية مفقودة، او حكمة غائبة تصب في خانة الدعاية المفبركة والخطوط العريضة.

وليس من المستغرب - عندما تسقط الرموز - فإن اول ما تقوم به الشعوب الحية، هو تمزيق الصور، وتحطيم التماثيل، وتغيير اسماء الشوارع والساحات والازقة، كشاهد على نهاية مرحلة وبدء اخرى جديدة؛ وتسقط معها منظومات عبادة الفرد ورموزها المرئية، لتستبدل بأخرى؛ فينشدّ العالم لصور التهشيم التي تستعرض على الملأ، في عملية تطهير واجتثاث لرمزية العصر البائد بسرعة فائقة، رغم ان تفكيك البنية القديمة قد يحتاج الى سنوات قبل ان تظهر ملامح العصر الجديد، وتتضح صورة جديدة للكيان القادم.

تتهاوى ملامح الصور القديمة والتي تقف على تقاطع الشوارع، وتتصدر جدران المباني الرسمية وغير الرسمية، وهي صور قد لا يتجرأ الكثير للنظر اليها، والتحديق بها، عندما يكون الفرد الحاكم في موقع القوة والهيمنة. لكن فجأة وعند اللحظة الحاسمة يحدق المواطن بها ويزدريها، وتمتد يده اليها لتمزيقها او حرقها او البصق عليها، في تحد واضح وصريح لرؤيتها التي قيدته واسرته لمدة طويلة. وتصبح عملية تمزيق صورة ما عملا بطوليا، ومشهدا مؤثراً في الذاكرة الجمعية القادمة، والتي تتمخض بعد عملية ولادة عصيبة. وهكذا تصبح عملية تحطيم رموز الماضي عملية سهلة عفوية تنبثق من كبت جماعي استحوذ على المجموعة وهي تحاول التخلص من هذا المكبوت فجأة - وبسرعة غريبة - للتعويض عن سنوات القهر الممزوجة بالرمز المزيف.

وقد عرفت المنطقة العربية مثل هذه الحالة خاصة، وان انظمتها استفردت وطورت الحكم الفردي حتى اصبحت سمة ملازمة للمنطقة، وكأنها قدرها وماضيها وحاضرها، حتى جاء الربيع العربي ليحطم اصناما سقطت تحت ضغط شعبي لم تعرفه المنطقة منذ ان تصدت للاحتلال الخارجي في مرحلة التحرير، وخمدت تلك اللحظة التي تسلق عليها مجموعة من الرموز، وتخفوا خلف شعاراتها ليثبتوا دعائم حكم يجتر شعارات قديمة، لم تعد تصلح لمثل هذه المجتمعات التي ارهقها مبدأ عبادة الذات، وتضخم الانا ورموزها.

ورغم أن لحظة تحطيم الصنم وصوره كانت لحظة حاسمة قصيرة، الا انها دائما تكون مسبوقة بسرديات مخفية تتراكم خلال سنوات طويلة، اول ما تطمح اليه هو تهشيم الرمز، إما بالكلمة الجريئة، او النكتة، او حتى بالكتابة على الجدران، من مبدأ ان القوة تكون دوما مصحوبة بالمقاومة، وكل من يفرض رمزه على الآخرين، سيواجه بسلسلة طويلة من السرديات المضادة. وهناك امثلة كثيرة منها: اهازيج العبيد في الولايات المتحدة، حيث كانت اغانيهم في مزارع القطن والتنباك تبلور مرحلة المقاومة للعبودية، وتحطم شخصية السيد المتجبر، قبل ان تتبلور حركة شعبية مدنية مناهضة للعنصرية وداعية للحرية.

والاهازيج ليست وحدها وسيلة لمثل هذه المقاومة، بل ان الرقص هو ايضا قد يتحول الى مقاومة بالجسد بعد الكلمة تماماً، كما فعل عمال كوبا في

تطويرهم لفن رقص السامبا وغيره من فنون، كانت تخرج من رحم الاستبداد، وتحرر الجسد من العبودية، قبل ان يتم التخلص من قيود الأصنام المفروضة عليهم. فمقاومة الاصنام المتحكمة الفردية تبدأ اولا بمظاهر قد لا تعتبر في بدايتها وسيلة فعالة او مجدية، لكنها تحضر مسبقا لعملية قادمة، بتأهيل النفس البشرية للمواجهة، فتصبح مهيأة وقادرة على كسر حاجز الخوف عند لحظة الحسم.

وفي عصرنا الحالي نرصد مثل هذه المظاهر والتي تهاجر الى العالم الافتراضي، لما يوفره من تخف وتستر قد لا يكون مضمونا بشكل كلي، الا انه موقع آمن بعض الشيء، اذا ما قارناه بالاساليب الواضحة والصريحة لمقاومة رمزية الفرد. وقد اثبتت القدرات البشرية ومخيلتها الخصبة جرأتها عندما استغلت كل الوسائل الافتراضية المتاحة حاليا، وسخرتها لاسقاط هيبة الفرد ورمزيته ومؤخرا، كان منها حملة جديدة بدأت بالسعودية مستغلة توفير وفاعلية في نشر سردية مضادة دون حسيب ورقيب، هدفها اسقاط رمزية الصنم، وكانت تحت عنوان: (طال عمرك)، موجه الى رموز الامراء، وتنال من ممارساتهم وتتهكم عليها، متجاوزة بذلك قوانين القدسية التي اسقطت مؤخرا على رموز النظام، حيث اسبغت عليهم عصمة ان اخترقت فستلقى العقاب، والذي قد يتجاوز عشر سنوات في السجن.

استطاع مغردو التويتر ان يثيروا بلبلة، حيث لم يتعود بعض افراد المجتمع على عملية هدم الرموز، وتحطيم الصور المرتبطة بالعائلة المالكة، لانهم تعودوا وتربوا على صمت لم تبدده حتى هذه اللحظة الا تغاريد متفرقة لن نستطيع ان نستحضرها لما فيها من بعض التعابير الجارحة، والتي نترفع عنها. الا انها ظاهرة جديدة اخترقت المجتمع في الجزيرة العربية، خاصة وانه اصبح من اكثر المجتمعات المستخدمة للتويتر ومشتقاته. وهذا انعكاس لانسداد القنوات المفتوحة كوسيلة للتعبير عن الرأي المضاد دون التعرض للتنكيل والسجن. فكلما ازداد انحسار المساحات المفتوحة، نتوقع ان تزداد هجرة الاصوات المتململة الجريئة الى العوالم الافتراضية، حيث لا حسيب ولا رقيب؛ بل هناك جرأة تصل الى درجة التجريح، رغم انها مبتكرة في استغلال ما يتوفر لها من اجل الاطاحة بالأنا المتضخمة ورمزيتها.

من سمات هذه العوالم الجديدة أنها عابرة للحدود، لا تعرف جنسية، ولا تقف عند اشارات الوطن، بل هي تهاجر وتضم تحت لوائها جنسيات متعددة. وهذا بالفعل ما حصل لحملة (طال عمرك) المغردة عندما التحق بها مجموعة اخرى مصرية، وبدأت تستعر التغاريد، متحولة بعدها الى ملاسنات انطلقت من جرأة المجموعة المصرية المكتسبة حالياً، حيث واجهتها تحفظات سعودية لا تزال غير متحررة من هالة الرمز كلياً. واسقطت على حملة (طال عمرك) تململا مصريا أثقلته المواقف السعودية المؤيدة لصنم مصر الراحل، ودعمها له خلال محنته مع شعبه، اضافة الى قضية المعتمرين المصريين، وسوء معاملتهم في مطارات المملكة، ولم تتحمل اجهزة المباحث السعودية مثل هذا التهشيم الجريء، فدخلت على الخط لتغرد منظومتها المملة، مدافعة عن الصورة وإطارها، والتي اصبحت مكشوفة غير قادرة على الصمود امام زخم التغريد المضاد، والذي فضح الخطاب الرسمي بشكل سافر، وبيّن الثغرات والتناقضات التي كانت سمته خلال مرحلة الربيع العربي.

لا نستغرب مثل هذه الحملات الالكترونية في المستقبل، خاصة بعد انكشاف النظام السعودي في الداخل والخارج وازدواجية معاييره التي اعتمد عليها في التعاطي مع الثورات العربية، حيث ظل مسانداً لأنظمة قمعية في تونس ومصر والبحرين، وبعد صمت طويل وايعاز من الولايات المتحدة، خرج عن صمته واصبح ينظر للديمقراطية في سورية. مثل هذه المواقف لم تعد صالحة لمواجهة الحراك العربي والوعي المتبلور عند شرائح كبيرة في الداخل والخارج، وان كان هناك من مخرج فليس للنظام السعودي الا ان يفتح عينيه، وسيرى صورة غير ايجابية تتجاوز المخاطر التي حذر منها وزير الداخلية في خطابه الاخير، والتي تمحورت حول الخطر الايراني الخارجي، والارهاب المدعوم هو ايضا خارجيا.

لقد تجاوز المجتمع مثل هذه المقولات الباهتة، وان كان هناك من خطر، فهو سيكون من الداخل؛ وما كانت حملات الانترنت الا مظهراً من مظاهر مقاومة التفرد بالسلطة، والكذب المرتبط بالقوة والهيمنة؛ وان كان تحطيم الصورة قد ارتبط بالالفاظ الهابطة، فهذا لان الذوات المقدسة بدأت تفقد هيبتها، واتسعت الفجوة بين الخطاب الرسمي والواقع على الارض، ما جعل الصورة تهتز وتصغر رغم كبر حجمها والتصدي لمحاولات التشكيك بها. وقد طال هذا السلطة الاولى في الدولة السعودية، بعد ان اعتقدنا ان المعارضة قد تمركزت على الشخصية الثانية في الحكم، تاركة الرقم الاول بعيداً عن النقد والتجريح.

وفي ظل المرحلة الحالية التي تميزت بتهاوي صقور العروبة المزعومين واحداً بعد الآخر، نستطيع ان نجزم ان الوعي العربي الحقيقي قد بدأ عندما فك الارتباط بين الفرد والشعار، وعرف حقيقة هؤلاء المتغنين بمثل هذه السرديات الفارغة، وها هو قد جهز نفسه لحملة تغريد عابرة للحدود، تطعن في رمزية زائفة لم تصمد امام الانفتاح الاعلامي الحالي، رغم ما يصرف عليها من اموال طائلة، تحاول ان تحفر لها مكاناً في المخيلة الجمعية ولكن دون فائدة.

وجوه حجازية

(١)

أحمد ابن الجمّال المصري

(٧٧٦هـ - ٨٤١هـ)

أحمد بن محمد بن أبي بن علي بن يوسف بن ابراهيم بن موسى، شهاب الدين، الشهير بابن الجمال المصري. ولد بمكة ونشأ بها وسمع بها من العفيف النشاوري ومن الجمال الأميوطي. وأجاز له خلق منهم البرهان الشامي، والسويداوي، وابن ابي المجد، والحلاوي، والعراقي، والهيثمي، والبلقيني، وغيرهم. دخل اليمن مع والده فانقطع بها، وصار يتردد الى مكة المكرمة، ثم انقطع بمكة، ورحل الى القاهرة. توفي وهو قادم الى مكة بالبحر، ودفن ببعض الجزائر(١).

(٢)

ابن التهامي

(... - ١٢٤٤هـ)

محمد بن محمد بن محمد بن عمرو الرباطي، أبو عبدالله ابن التهامي. كان أديباً لغوياً محدثاً مسنداً. ولد بالرباط في المغرب ونشأ بها، وروى عن الحافظ بن عبدالسلام الناصري، وعن أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالله المغربي الرباطي، وروى عن آخرين. جاور وروى بمكة المكرمة عن أبي الحسن علي البيتي باعلوي. توفي بمكة المكرمة رحمه الله. له: فهرست في تراجم شيوخه؛ والرحلة الحجازية؛ وديوان شعر(٢).

(٣)

ابن أسلم الحنفي

(١١١٥هـ - ...)

هو عبدالرحمن بن أسلم المكّي الحنفي. كان عالماً محققاً ورعاً. روى عن مشايخ أجلاء منهم: الشيخ أحمد النحلي المتوفى سنة ١١٣٠هـ، والشيخ عبدالله بن سالم البصري المتوفى سنة ١١٣٤هـ، والشيخ عيد بن علي النمرسي المصري المتوفى سنة ١١٤٠هـ، وغيرهم. وكان مرجعاً في زمنه يُرجع اليه في الأسئلة المفضلة(٣).

(٤)

ابن الأميوطي

(٧٧٨هـ - ٨٦٧هـ)

عبدالرحيم بن إبراهيم بن محمد بن عبدالرحيم بن يحيى بن أبي المجد عبدالله اللخمي الأميوطي الشافعي. ويعرف بابن الأميوطي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، فحفظ القرآن الكريم، وسمع الكثير من أبيه، ومن العفيف النشاوري، والأنباسي، والشريف البنزرتي. دخل القاهرة فسمع فيها بجامع الأزهر من القاضي اسماعيل الحنفي وآخرين. ثم قدم القاهرة غير مرة فحدث فيها وسمع منه فيها الأعيان، وحدّث بمكة وسمع منه السخاوي. توفي بمكة المكرمة رحمه الله(٤).

(٥)

عمر ابن بيسق

(٨٤٢هـ - ...)

عمر بن محمد بن أحمد بن عبدالعزيز، الدمشقي الأصل، المكي المولد والدار، ويعرف بابن بيسق. شيخ الفراشين بها. ولد بمكة وخلفَ والده في مشيخة الفراشة، ولازم خدمة البرهاني القاضي. قال السخاوي: لا بأس به أدباً مع الغرباء وقياماً بوظيفته(٥).

(٦)

محمد ابن بيسق

(٨٠٢هـ - ٨٦٥هـ)

محمد بن احمد بن عبدالعزيز المكي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وسمع على ابن الجزري وغيره في الحديث. نزل خاله أحمد بن عبدالله الدوري الفراش بالحرم المكي الشريف عن وظيفته له قبل موته في سنة ٨١٩هـ، فباشرها ثم ولي مشيخة الفراشين وأمانة الزيت والشمع بعد موت نور الدين علي بن أحمد بن فرج الطبري في شوال سنة ٨٤٦هـ، واستمر على ذلك حتى توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٦).

(١) السخاوي، الضوء اللامع، جـ٢، ص ١٠٤.
(٢) عبدالحي الكتاني، فهرس الفهارس، جـ١، ص ٢٧٩. وخير الدين الزركلي، الأعلام، جـ٧، ص ٢٩٩. وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، جـ١١، ص ٢٠٢.
(٣) عبدالله مرداد ابو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٢٣٩. وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٨٥.
(٤) عمر بن محمد بن فهد، اتحاف الورى، جـ٤، ص ٤٤٩؛ وفيه الزين بن عبدالرحيم، ومعجم الشيوخ له، ص ١٣٧. وانظر محمد بن عبدالرحمن السخاوي، الضوء اللامع، جـ٤، ص ١٦٦.
(٥) محمد عبدالرحمن السخاوي، الضوء اللامع، جـ٦، ص ١١٥.
(٦) السخاوي، الضوء اللامع، جـ٦، ص ٣٢١. وعمر بن محمد بن فهد، اتحاف الورى، جـ ٤، ص ٤٢٣.

اليوم الوطني: عطلة؛
يوم المولد النبوي: بدعة!

فاجأ الشيخ عادل الكلباني قرّاءه بالقول على موقعه في (تويتر) أنه إذا كان جائزاً منح عطلة للموظفين والطلبة في اليوم الوطني الذي يصادف ٢٣ سبتمبر من كل عام، فلم لا تكون هناك عطلة في يوم المولد النبوي، أسوة بالدول العربية والإسلامية؟!

سرّ المفاجأة أن هذا التساؤل جاء من شيخ سلفي وهابي، ولكنه ليس نجدياً، وقد يفسر هذا سبب طرحه للموضوع واختلافه في الرؤية مع مشايخ الوهابية النجديين. وكان الكلباني قد عيّن إماماً للحرم المكي لفترة قصيرة، ثم أزيح بعد الضجة التي أثارها بتكفير المواطنين الشيعة والصوفية.

بمجرد أن طرح تساؤله، وهو حتى الآن لم يبح الإحتفال بالمولد النبوي، وإنما مجرد التعطيل في يوم المولد؛ قامت عليه الدنيا الوهابية والليبرالية النجدية لتحطمه!

فالرجل الشيخ ربما أراد القول، بإن الإحتفال باليوم اليوم الوطني والتعطيل فيه بدعة، مثلها مثل بدعة الإحتفال بالمولد النبوي، كما هو الرأي الوهابي الشائع.

أو أنه أراد من خلال المقارنة، توسعة دائرة الحليّة، لتشمل المولد النبوي، فالإحتفال به أوجب من الإحتفال بيوم سيطرة آل سعود على مقدرات المسلمين خاصة في الحجاز. ولا يخفى هنا الحرج الذي سيصيب مشايخ الوهابية الذين أباحوا الأول وبيّنوا منافعه (متأخرين!) في حين لازالوا يبدّعون ويكفرون، والأكثر إيلاماً (يسخرون) من كل المسلمين المحتفلين بيوم المولد النبوي. ما عسى مشايخ الوهابية أن يقولوا في هذا التناقض، غير الصمت والإستهزاء، كما قال ليبرالي نجدي مزعوم: (نريد اجازة في يوم ميلاد النبي، وبعدد الأنبياء والرسل أيضاً).

نجدي ليبرالي مزعوم آخر جاء بهذا الرد: (الرسول ذكراه وحبه في كل يوم ولا يحتاج الى يوم أو لغيره؛ اما اليوم الوطني يظل يوم لذكرى، وتحفيز الوطنية. على الاقل أعضاء البعثات الدبلوماسية يعايدونا)! منطق عجيب! ليس هو الرسول الذي يحتاج الى يوم، بل نحن المسلمين بحاجة اليه، نحفّز مشاعرنا الدينية التي هي أوجب من المشاعر وطنية آل سعود ونجديتهم الكاذبة.

لا يوجد سبب وجيه لدى الوهابية ونجدييها سوى التعصب، والتميّز بهذا التعصّب. علق أحدهم: (كانوا ـ أي مشايخ الوهابية ـ يحاربون الإحتفال بالمولد النبوي، فأتي الله لهم بيوم الوطن بالقوة ـ أي رغماً عنهم ـ سبحان الله).

وعلق آخر: (فعلاً أجد تناقضاً: كيف تعطل لليوم الوطني وتحرم المولد النبوي؟). وعلقت أخرى: (هو ـ أي الكلباني ـ صادق، يعني اليوم الوطني حلال، ومولد النبي حرام!).

من التعليقات:

ـ يا زين بلادي، كل يوم نكتة جديدة.

ـ اذا جاء أحدهم وصلى في يوم ميلاد النبي، هنا نقول أنه بدعة وخطأ؛ ولكن في غيرها الأمر عادي، نحتفل ونضحك ونرقص!

ـ (ساخراً) أستغفر الله! أتقارن رسول الله بمؤسس المملكة، وتطالب باحتفال في ذكرى مولده؟! هذا بهتان عظيم!

ـ الإحتفال بالمولد بدعة حسنة، كما هي صلاة التراويح، وشتّان بين مولد النبي صلى الله عليه وسلم، ومولد دولة.

ـ الأمة كلها تحتفل ليس على سبيل التقليد، لكن لأن لذلك أصل في السنّة. وانا صراحه أفرح يوم مولد النبي صلى الله عليه وسلم، وينشرح فيه صدري. ولكن البعض يمتقع وجهه حين يذكر النبي، ويصرخ اذا قلت سيدي رسول الله، ويرد: السيد هو الله! ولكنه في اليوم التالي يقول: سيدي ومولاي خادم الحرمين الشريفين!. التشدد الوهابي أضاع روح الإسلام، فصار منهج خدمات، يسيره الناس حسب مصالحهم، والحاكم يسير به أموره، وكل مستفيد يدور له غنيمه من ورائه. انظروا هذا الوهابي كيف هو زعلان ويرافس، من أجل أن نكره كل أهل الأرض، ولا نحب غير (عيال ديرة التوحيد) أهل نجد.

ـ يوم واحد في السنة يجب ان يخلد بفرحة مولده الشريف لان في يوم مولده حدثت اشياء كثيرة، وتغير الكون.

ـ هل نتعبد الله في اليوم الوطني لأنه يوم وطني، وهل نقول بأن ذلك من العقيدة؟

ـ تحسس الوهابية من كل شيء له علاقة بمدح النبي او محبته او الحديث الايجابي عنه، هذا التحسس المرضي، وهذا الجفاء، يجب ان يتوقف، فلا مبرر له. يعني الوهابية لا يرون مشكلة بيوم اجازة واحياء ذكرى عبدالعزيز بن سعود، لكن اذا قيل لهم تعالوا نعمل شيئاً مشابهاً لنبي الأمّة عليه الصلاة والسلام، نسمع الكلام الهراء عن الشركيات والصوفية. كثرة التحسس من اي مدح للنبي صلى الله عليه وسلم تورث جفاء النبي في القلب. يجب ان يتاح للمسلمين المجاهرة بحبهم لنبيهم. اللهم اني اشهدك اني أحب نبيك. اللهم صلى و سلم و بارك على خير الانبياء وخاتمهم.



هذا الحجاز تأملوا صفحاته   سفرُ الوجود ومعهدُ الآثار





Adobe PDF
أرشيف المجلة

إتصل بنا

(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعة الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة

من يرقب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبّة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال





على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسرّبت الى ابتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حياه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).

(الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوّم السعودية سياستها الكارثية؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحركات


من يتآمر على الآخر؟!

السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).

أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن

السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال



اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة) وبحسب الصحيفة فإن

حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العمير... (الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

وداعاً مكّةَ!

لم يتبق إلا القليل من مكةَ.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبليّة جاهلة لا تفهم معنى



لوحة للفنانة صفيّة بن زقر